مجلة كلية الآداب جامعة بورسعيد
https://jfpsu.journals.ekb.eg/

P-ISSN: 2356-6493 E-ISSN:2682-3551

المفعولات غير الصريحة في العربية بين القبول والرفض
دراسة نحوية دلالية

د/ صبري عبد الفتاح إبراهيم عبد القوي
مدرس بقسم اللغة العربية وآدابها
كلية الآداب ـ جامعة الزقازيق
dr.sabry.abdelftah@gmail.com

10.21608/jfpsu.2025.374378.1429

تاريخ الإرسال : ٢٠٢٥/٣/١٣م **تاريخ القبول :** ٢٠٢٥/٤/١٥م
تاريخ النشر : ٢٠٢٥/٤/٢٠م

This is an open access article licensed under the terms of the Creative Commons Attribution International License (CC BY 4.0). http://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

المفعولات غير الصريحة في العربية بين القبول والرفض
دراسة نحوية دلالية

مستخلص

تَسْعَى هذه الدراسة إلى اختبار مقولة مؤداها أَنَّ المفعولات في العربية لا تَقْتَصِرُ على المفعولات الصريحة، وهي المفعولات المنصوبة لفظًا، أو تقديرًا، أو محلًّا، بل تَضُمُّ مفعولات غير صريحة لم تُنْصَبْ على المفعولية مباشرة؛ إذ جاءت مجرورة بحروف جَرٍّ غير زائدة؛ وهو ما جعل باب المفعولات في نحو العربية يَشْهَدُ حركة كَرٍّ وَفَرٍّ، بين تضييق من مجاله، وتوسيع منه، وقد تَعرَّضَ قدامى النحاة ومحدثوهم للمفعولات غير الصريحة، مع اختلاف بين الفريقين يَقْتَضِيه تجذر الخلاف النحوي بينهما، لتعدد الخلفيات المعرفية والمرجعيات العلمية، وتغاير المنطلقات الفكرية والأسس النظرية، واختلاف الاتجاهات والمقاربات ومعايير التصنيف، وتباين الجهاز المفاهيمي، وقد عَمَّقَ هذا الخلاف اتساع البعد الزمني، والتراكم المعرفي، وَصَارَتْ مُحَصِّلَةُ ذلك أَنْ تنوعت اتجاهاتهم، واختلفت آرَاؤُهُم، وَتَشَعَّبَت رُؤَاهُم؛ لذا وَجَبَ التَّسَاؤُلُ عن كيفية تناول الفريقين للمفعولات غير الصريحة، وعن موارد الاتفاق والاختلاف بينهما في ذلك كَشْفًا لدور الزمان في وجوه الخلاف بين القدامى والمحدثين من النحاة، وَتَجْهَدُ الدراسة في نفي المفعولات غير الصريحة من وجهة نظر نحوية دلالية لِتُؤَسِّسَ مُعْتَمِدَةً عليها أَنَّ كُلَّ شكلٍ تركيبيٍّ له وظائف دلالية تُمَيِّزُهُ عن غيره، وَأَنَّ المفعولات المنصوبة هي المفعولات الوحيدة في العربية.

الكلمات المفتاحية: المفعولات غير الصريحة – المفعولات الصريحة – المفعول المطلق غير الصريح – المفعول به غير الصريح – المفعول لأجله غير الصريح – المفعول فيه غير الصريح – المفعول معه غير الصريح – النحو الدلالي.

The Indirect Objects in Arabic between Acceptance and Rejection A Semantic Grammatical Study

Abstract

This study seeks to test the saying that the objects in Arabic are not limited to the direct object, which means the accusative object by the verbal expressions, appreciation, or place, but rather they contain indirect objects that are not directly attributed to the object but are accusative with the Non redundant prepositions. And this is what made the section on objects in Arabic grammar witnessing a Rebound movement between a narrowing of its field and an expansion of it, the Early grammarians and the last of them has been Talked about of indirect objects With a difference between them required by the deepening of the grammatical dispute between them, due to the multiplicity of knowledge backgrounds and scientific references, the difference in Intellectual premises and theoretical basics, the difference in trends, approaches and classification criteria, and the difference in the conceptual apparatus. This disagreement has deepened due to the Expansion of the time dimension, and the accumulation of knowledge. The result of this was that their orientations diversified, their opinions differed, and their visions differed ; Therefore, it must be wondered about how the two sides dealt with the indirect objects And about the sources of agreement and the difference between them in this is an disclosure of the role of time in the faces of the disagreement between the earlier and the later grammarians, and the study strives to deny the existence of non-explicit expressions from a semantic point of view in order to establish an approved and non-indicative form of its functions. And that the accusative Objects are the only one in the Arabic language.

***Key words*:** The indirect objects - The direct objects - The indirect objective complement - The indirect object - The indirect accusative object - The indirect adverb - The indirect concomitate object - The semantic grammar.

مقدمة

تَمَسَّكَ نحاة العربية بالشكل عند تحديدهم للوظيفة النحوية، والدافع إلى ذلك دافعٌ تعليميٌّ لتحقيق الاطِّرَادِ لقواعدهم على نحوٍ يقترب من الكمال، وهذا من أفضل المطالب الَّتِي سعوا إلى تحقيقها، وليس ذلك بمخفي، ولا منكور؛ لذا حَدَّدُوا المفعولات، وَجَعَلُوا لها حالة إعرابية هي حالة النصب لفظًا، أو مقدرًا، أو محلًّا، والعلامة الإعرابية الأصلية لها هي الفتحة، أو ما يَنُوبُ عنها من علامات إعرابية فرعية اتساقًا مع تقسيمهم وتصنيفهم للأبواب النحوية بحسب العلامات الإعرابية/ الواسمات الإعرابية، وقد أَدَّى ذلك إلى تمييزهم بين المفعولات المنصوبة/ الصريحة/ النظامية، وأشباه الجمل الَّتِي تَقَعُ موقعها، وَتَقْتَرِبُ من المعنى العام الَّذِي تُؤَدِّيه؛ إذ يُفْضِيَانِ في الظاهر إلى الاشتراك في دلالة عامة واحدة، وبالتأمل والتدبر يَظْهَرُ أَنَّ بينهما فروقًا دلاليَّةً؛ فَكُلُّ شكلٍ منهما يَحْتَفِظُ بما يُمَيِّزُهُ دلاليًّا عن الآخر، فالتطابق الدلالي بينهما تقريبيٌّ، وعلى المتكلم اختيار الأنسب للمقام التخاطبي حتى لا يقع في قبح تداولي/ تواصلي، وهذا ما عمَّق الخلاف، وباعد الشُّقَّة، ورجَّح الفصل بينهما تَجَنُّبًا للاستثناءات الخارقة للأحكام النحوية المعيارية المقَاسَةِ على المُطَّرِدِ، فديدن النحاة ومذهبهم إقامة القواعد على الأكثر، وفي المقابل هناك فريق آخر من النحاة اعتدوا بالمعنى، وركنوا إليه، وتشيعوا له، واتخذوه مرتفقًا، وفيصلًا، ومرجعًا مطلقًا في تحديد الوظيفة النحوية، وترتب على ذلك التصريح بالتطابق الدلالي بين المفعولات الصريحة، وأشباه الجمل الَّتِي تَتَلَاقَى معها في التعبير عن المعنى العام.

ويستوجب ما سبق التمييز بين نوعين من المفعولات: أحدهما: المفعولات الصريحة، وهي المفعولات المنصوبة لفظًا، أو تقديرًا، أو محلًّا، وهي عند جمهور النحاة خمسة أضرب: المفعول المطلق، والمفعول به، والمفعول لأجله، والمفعول فيه، والمفعول معه، وَيَشْمَلُها جميعًا مصطلح المفعول لاشتراكها في مطلق المفعولية، والآخر: المفعولات غير الصريحة، والمراد بها الأسماء المجرورة بحروف جَرٍّ غير زائدة، وَتَقَعُ موقع المفعولات المنصوبة تلبية لدلالة خَاصَّةٍ يَقْصِدُهَا المتكلم لا تَسْتَطِيعُ المفعولات الصريحة تجليتها، أو إظهارها.

أهداف الدراسة

تَسْعَى هذه الدراسة إلى تحقيق عدة أمور: أولها: تحديد المفعولات غير الصريحة، ورصد أنماطها، وصورها التركيبية، وثانيها: بيان آراء النحاة القدامى في علاقة شبه الجملة بالمفعولات الصريحة، واختلافهم في توجيهها، وثالثها: تتبع آراء النحاة المحدثين المتعلقة بالمفعولات غير الصريحة للمقارنة بين صورة المفعولات غير الصريحة عندهم، وصورتها في النظرية النحوية العربية، ورابعها: اختيار الرأى الراجح في مسائل الخلاف النحوي المتعلقة بالمفعولات غير الصريحة وفق أصول النظرية النحوية العربية، وخامسها: تحليل نصوص لغوية مشتملة على مفعولات غير صريحة تحليلًا نحويًّا دلاليًّا، والمقارنة بينها وبين المفعولات الصريحة لإثبات المفعولات غير الصريحة، أو إلغائها، وإطراحها، وإخراجها من حيز المفعولات الصريحة، وسادسها: تحديد الأسباب التركيبية والدلالية الَّتِي أَفْضَتْ إلى القول بالمفعولات غير الصريحة، انطلاقًا من سؤال عام مؤداه: إذا كانت المفعولات الصريحة تَفِي بالغرض، وَتَنْهَضُ بالمقصود فلماذا استحدثت العربية المفعولات غير الصريحة؟

أهمية الدراسة

تكتسب الدراسة أهميتها من خلال عدة أمور:

أولها: إبراز أهمية المعنى النحوي الدلالي المؤسس على التفاعل بين المفردة، والوظيفة النحوية، والاسترشاد به في إقامة تفارق، وتباين، وتمايز بين المفعولات الصريحة، والمفعولات غير الصريحة، فهما في الظاهر أسلوبان يشتركان في أداء المعنى العام، وعلى الرغم من هذا التعالق والتشارط، فإن بينهما تمايزًا وتفارقًا في الناتج الدلالي المؤسس على الاختلاف التركيبي الَّذِي يجعل كُلَّ تركيبٍ منهما مستقلًا عن الآخر كُلَّ الاستقلال، فَكُلُّ تركيبٍ منهما يفارق الآخر، ويتميز عنه؛ فالاختلاف التركيبي بين التراكيب النحوية يمنحها درجات دلالية تناسب المقامات الخطابية المختلفة في إطار التعبير عن المعنى العام تجسيدًا لتعدد المعاني النفسية والذهنية؛ وبذلك ينتفي التكافؤ الدلالي المطلق بينهما، ويصبح التركيب المستعمل هو الأدل على المراد، والأوفى بالمعنى، والأكثر ملاءمة للمقام، والأولى بالذكر دون غيره، ففيه الفضل والمزية دون التركيب الآخر المحتمل أن يشغل

الموضع نفسه؛ إذ يكون مجال الاختيار والانتقاء محكومًا بمتطلبات السياق اللغوي، ومناسبات القول، ومقتضيات الأحوال، ومقاصد المتكلم، وأغراضه؛ من ثم ينتفي القول بالتبادل التركيبي/ التناوب التركيبي؛ إذ لا يمكن أن ينوب أحدهما عن الآخر دون اختلاف دلالي، وهذا القول في جوهره يقوم على المسلمة القاضية بِأَنَّ التراكيب النحوية أفعال لغوية محكومة بطبقات مقامية تضبط استعمالها، وتحكمه، وتقيده، وهذه الطبقات المقامية متحركة، ومتحولة، وغير ثابتة، وقابلة للتشكل في صور تركيبية متعددة؛ وبذلك يمكن الربط بين تفاوت الصور التركيبية دلاليًّا، والكفاية التداولية/ التواصلية للمتكلم؛ إذ تطابق كل صورة تركيبية مقامًا تخاطبيًّا محددًا، فَكُلُّ مقام يقتضي تركيبًا لا يسد فيه غيره، وما من ريب أن تعدد الصور التركيبية ـ وإنْ لم ينلها من التغيير التركيبي إلا ما قلَّ ـ مرتبط بتعدد المقاصد والأغراض، وعلى هذا الأساس تتجنب الدراسة الخلط بين المفعولات الصريحة، والمفعولات غير الصريحة، ويستدعي ذلك بالضرورة عدم الجمع بينهما على صعيدٍ واحدٍ في فصلٍ، أو بابٍ واحدٍ.

وثانيها: تأكيد التعالق والترابط بين النحو والدلالة؛ فلا بنية دون علاقات ومعانٍ دلالية تحكمها، وتحددها، ولا دلالة بمعزل عن بنية تحملها، وتتجلى من خلالها، فهما يعملان في تناغم كليٍّ، وتعالق جوهريٍّ، والعلاقة بينهما مؤسسة على التلازم والاقتضاء، وقائمة على التكامل والتعاضد؛ لذا لا يمكن تصور أحدهما إلا مرتبطًا بالآخر، فكلاهما يكمل الآخر، ويرفده، ويستلزمه، ويستدعيه، ويطلبه، ويقتضيه، فالنحو مفضٍ إلى الدلالة، والدلالة مؤسسة على النحو، ويبقى الفصل بين ما هو نحويٌّ، وما هو دلاليٌّ أمرًا مُتعذَّرًا إلا على مستوى التنظير المجرد؛ فالحديث عن أحدهما يستلزم بالتبعية الحديث عن الآخر، وقد هدفت الدراسة إلى تأكيد التشابك بين الدلالة، والبنية الواسمة لها، أو بين المعنى، واللفظ الموضوع له، فالمعنى ألصق باللفظ، بل إن وجوده لا يكون إلا لفظيًّا، فهو قائم ومتحقق باللفظ الحامل له، والمؤدي إليه؛ لذا يستحيل انفكاك أحدهما عن الآخر، وفي ذلك ردٌّ على الاعتقاد بمسلمة أولوية التركيب، وأسبقيته، ومحوريته في دراسة اللغة، وتهميش المكون الدلالي، وإقصائه، وعزله لاستعصائه على الدراسة الشكلية.

وثالثها: تأصيل المفعولات غير الصريحة في الإنجاز التراثي النحوي، وبيان مكانتها في النظرية النحوية، والإحاطة بجوانبها، وتقديم إجابات لكثيرٍ من التساؤلات المطروحة حولها، وإضافة ما يمكن إضافته من صورٍ جديدةٍ للمفعولات غير الصريحة لم يلتفت إليها نحاة العربية، ولم ينبهوا عليها، وليس المتبادر من ذلك القدح، أو الذم؛ إذ لم تدخل في دائرة اهتمامهم وانشغالهم، بل الهدف هو البناء على اجتهادات نحاة العربية القدامى.

ورابعها: إبراز إسهامات نحاة العربية القدامى، والمحدثين في دراسة المفعولات غير الصريحة، ومناقشتها في ضوء مسلمات الصناعة النحوية، وأصولها، ومرتكزاتها، وهذه محاولة لإعادة قراءة تراثنا النحوي في ضوء مستجدات الدرس النحوي الحديث الَّتِي تُعَدُّ امتدادًا طبيعيًّا للجهود النحوية التراثية، وتكميلًا، وتطويرًا لها؛ إذ يجمعهما وحدة الموضوع، والغاية، وتدخل هذه المحاولة ضمن حركة المراجعة المعرفية المستمرة لتراثنا النحوي عبر إعادة طرح الظاهرة من خلال جدلية تقوم على تواصلٍ علميّ، وحراكٍ معرفيّ بين الرؤى النحوية: قديمها، وحديثها، وفي ذلك ردٌّ على ما رُميت به النظرية النحوية العربية من تعميم معرفيٍّ يصفها بالثبات، والسكون، والجمود، والترديد، والتكرار.

دوافع اختيار موضوع الدراسة

هناك عدة دوافع أدت إلى اختيار موضوع الدراسة:

أولها: أن المفعولات غير الصريحة لم تنل حظًا وافرًا من الدراسة، والشرح، والتحليل.

وثانيها: تقديم معالجة نحوية نظامية للمفعولات غير الصريحة تتسم بما يأتي:

(أ) جمع المتفرق من المفعولات غير الصريحة، ووضعه في إطار محدد ليكون أكثر وضوحًا، وإشراقًا في محاولة لحصر أنواعها، وصورها التائهة الشاردة المبثوثة هنا وهناك، وإدراجها تحت كليات جامعة، وقوانين شاملة، وقواعد عليا للانتقال من نحو القواعد/ الجزئيات، إلى نحو الأصول/ الظواهر/ الكليات تجاوزًا للنظرة الاجتزائية، وفتحًا للسبيل أمام الرؤية الكلية الشاملة الَّتِي تؤلف بين صورها، وتقرب بين مسائلها، ويعزز ذلك أَنَّ دراسة المفعولات غير الصريحة تتسم بالإجمال، وافتقاد الشمول، وغياب التقصي، والمجيء في سياقات عرضية، أو استطرادية، أو فرعية.

(ب) تجنب تفتيت الظاهرة الواحدة، وتفريعها، وتشتيتها، وما ينتج عن ذلك من تمزيق العلاقة بين فروعها، وضياع الصلة بين صورها المتشعبة، وجزئياتها المبعثرة بسبب الإشارة إليها في أكثر من باب من أبواب المفعولات، أو في مواضع مفرقة فى أبواب نحوية مختلفة، وغير متجانسة.

(ج) تجنب التناول العارض للمفعولات غير الصريحة بدافع الحاجة الطارئة، ولعل السبب في ذلك هو تركيز الاهتمام على المفعولات الصريحة، والتقيد بدراسة الظواهر النحوية من خلال لغة المتون الَّتِي يتسم التحليل فيها بالتركيز على الرؤية التجزيئية، وافتقاد الرؤية الشمولية، وعدم الوقوف على النسق التنظيمي الشامل والهيكل الكلي العام للظواهر النحوية لغلبة الاهتمام بالكلمات المفردة، وهو ما يُعْرَفُ بنحو المفردات.

(د) الاهتمام بما يشع في تراثنا النحوي من إشارات عبقرية، وملاحظات مضيئة ثاقبة إبرازًا لجهود نحاة العربية الَّتِي تستدعي الإعجاب، والتقدير.

وثالثها: تحديد الأسس الفكرية، والأصول النظرية، والخلفيات المنهجية الَّتِي آمن بها النحاة: القدامى، والمحدثون، واستوثقوا بعراها، واستنوا سبيلها، والكشف عن آلية اشتغالها في مقاربة المفعولات غير الصريحة إسهامًا في توضيح الهيكل النظري الَّذِي التزموا به، واستندوا إليه في معالجتهم لتلك الظاهرة على نحوٍ يربط الظاهرة بالخلفيات المعرفية الَّتِي احتضنتها، وبالعقليات العلمية الَّتِي عالجتها؛ وبذلك تجمع الدراسة بين دراسة الظاهرة نفسها، ودراسة ما استقر حولها في الذهنية النحوية لنحاة العربية من فكرٍ نحويّ.

ورابعها: الاهتمام بالخلاف الزماني/ الرأسي بين المتقدمين، والمتأخرين من النحاة؛ إذ لم يلق اهتمامًا، ولا عناية كما لقي الخلاف المكاني/ الأفقي بين المدارس النحوية، وذلك من أجل إكمال صورة المفعولات غير الصريحة بتسليط الضوء على جهود السابقين، واللاحقين، والارتقاء بما قدمه الفريقان، مع الاعتراف بِأَنَّ كُلَّ فريق قد وضع نصب عينه تلبية الحاجات المعرفية المرتبطة بنظم المعرفة السائدة في سياقه التاريخي، وواقعه المعرفي؛ لذا تعددت بواعثهم، واختلفت أهدافهم، وتنوعت منطلقاتهم، وتباينت مقارباتهم؛ من ثم كان خلافهم خلاف تواصل وتكامل، لا خلاف تفاصل وتناقض، فالعلاقة بينهما غير منفكة في دراسة الظاهرة النحوية، وفك أسرارها؛ إذ يجريان في فلك منظومة واحدة يشد

بعضها بعضًا، ويتصل فيها اللاحق بالسابق اتصالًا وثيقًا، وإليهما معًا يرجع الفضل في دراسة المفعولات غير الصريحة، وليس للدراسة إلا فضل الاهتداء، وشرف رفع القواعد، واستكمال البناء على الجهود النحوية السابقة الَّتِي تُعَدُّ من ذخائر التراث، ومفاخره.

وخامسها: إبراز جانب أصيل من تراثنا النحوي، من خلال تحليل المفعولات غير الصريحة في ضوء المعنى النحوي الدلالي الَّذِي تؤكد الدراسة أولويته، وحتميته في الدرس النحوي؛ إذ ترى فيه تصورًا منهجيًّا صالحًا لمعالجة الظواهر النحوية.

وسادسها: تبيين حدود التوسع في المفعولات غير الصريحة من حيث جواز القياس عليها، أو عدم جواز ذلك.

الدراسات السابقة

هناك إشارات تتعلق بالمفعولات غير الصريحة عند النحاة: القدامى، والمحدثين، وَلَكِنَّهَا متفرقةٌ، ومتناثرةٌ، ومُوَزَّعَةٌ، لا ينتظمها تصورٌ نظريٌّ متكاملٌ، ولا يوحد بينها جامعٌ عُضْوِيٌّ، ولا رؤيةٌ متماسكةٌ، كما أنها وردت مختلطةً بغيرها من القضايا النحوية؛ كما يظهر ذلك في المؤلفات والدراسات الَّتِي رجعت إليها الدراسة، واقتبست منها، أو أحالت إليها، وإجمالًا يُمْكِنُ القول بِأَنَّ تحليل المفعولات غير الصريحة تحليلًا نحويًّا دلاليًّا يكاد يكون أمرًا غائبًا؛ فلم تُدْرَسُ من قبل دراسة مستوعبة شاملة، ويستدعي ذلك دراستها دراسة متكاملة القسمات، والملامح، والسمات سعيًا إلى إعادة تنظيم إطارها المعرفي، وتناولها في دراسة علميَّة مستقلَّة فاحصة، وتحليلها تحليلًا متكاملًا متماسكًا ينشد الشمول والعموم عبر جمع فرائدها وشواردها، وتسليط الضوء عليها، ومنحها مزيدًا من التركيز، والاهتمام، والعناية رغبةً في الإحاطة الشاملة بها، والإلمام بجوانبها، واستطلاع أبعادها، وتجلية آفاقها، ورسم ملامحها، واستقصاء معالمها، وتوضيح مفهومها، وتحديد أنواعها، ورصد الصور التركيبية لِكُلِّ مفعولٍ، مع بيان رأي النحاة: القدامى، والمحدثين فيها استثمارًا للإفادة من تراكم الكلام على الكلام، وبيان منهج الفريقين في النظر إليها كشفًا عن جوانب الالتقاء والاختلاف بين التراث النحوي، والدرس النحوي الحديث، في محاولة لاكتشاف تراثنا النحوي، وإعادة قراءة نصوصه، وبيان قيمتها، وتقديرها حق التقدير.

مدونة الدراسة، وأسباب اختيارها

اتخذت الدراسة من النص القرآني مدونة تطبيقية لعدة أسباب:

أولها: أن النص القرآني الكريم أفصح نصّ عربيٍّ، وأسماه، وأبلغه، وأنصعه، وأثراه، كما أنه النص المحوري/ المركزي في الحضارة العربية.

وثانيها: الرغبة في تأمل النص القرآني الكريم، ونيل شرف الاقتراب من تحليل لغته بما يتهيأ للدراسة من أدوات سعيًا إلى نيل شرف خدمته، واقترابًا من إدراك بعض مسالك إعجازه، ووقوفًا على بعض أسراره الَّتِي لا تنضب.

وثالثها: الاستعانة بالجهد التطبيقي المتميز الَّذِي قَدَّمَهُ معربو القرآن الكريم، وهم يوظفون معرفتهم النحوية في فهم معاني القرآن الكريم، ودلائل إعجازه، وبيان الدلالات القولية الإنجازية الَّتِي كشفت عنها مقاربتهم النحوية الغنية، والثرية للغة الذكر الحكيم.

ورابعها: العودة بالدراسة النحوية إلى وظيفتها، وصميم بحثها، وهو ملابسة النص القرآني، ومعايشته، وإدمان النظر فيه وصفًا، وتفسيرًا، وتحليلًا، وتأويلًا؛ وبذلك يعود للنحو وجهه المشرق، ورونقه، من خلال التعامل مع الصورة المثلى للأداء الفصيح، على نحوٍ يؤكد خصوصية النص القرآني الكريم، ومركزيته في الدرس النحوي.

وخامسها: تواتر الظاهرة المدروسة في النص القرآني، وتعدد السياقات الَّتِي وردت فيها، بالإضافة إلى تشكلها في صورٍ متنوعةٍ، ويسمح ذلك بتقديم الظاهرة مدعمة بالشواهد، مع الاحتراس بأن المسعى هو الاشتغال على دراسة الظاهرة في القرآن الكريم، وليس المراد أنها مقتصرة عليه دون غيره.

منهج الدراسة

استهلمت الدراسة عدتها النظرية، وجهازها المفاهيمي من النحو الدلالي، وقطب الرحى فيه أَنَّ كُلَّ عنصر لُغَوِيّ يُؤَدِّي دورًا دلاليًّا يَخْتَلِفُ عن غيره من العناصر الَّتِي تَشْتَرِكُ معه في أداء المعنى العام، فلا يتطابق عنصران في أداء المعنى الواحد؛ فَلِكُلِّ عنصرٍ ظلاله الدلالية الهامشية، والإيحائية المتنوعة الَّتِي لا تَنْكَشِفُ إلا من خلال تسييقه؛ أى: من خلال وضعه في سياقٍ، فالعنصر اللغوي لا يَكْتَسِبُ دلالته إلا من خلال العلاقة القائمة بينه، وبين غيره مِمَّا يَسْبِقُهُ، أو يَلْحَقُهُ في السياق الَّذِي يَكْتَنِفُهُ، بل إنه لا يَسْتَقِرُّ على دلالةٍ

واحدةٍ في كُلِّ موضعٍ يَرِدُ فيه؛ فالدلالة تَتَجَدَّدُ وَتَخْتَلِفُ باختلاف الصور التركيبية، واختلاف السياقات، وليست الدلالة المقصودة هنا هي الدلالة الإفرادية، والمراد بها دلالة الصيغة المعجمية، بل المراد الدلالة التركيبية المؤسسة على تفاعل الكلمة مع سياقها، وهي محور اهتمام النحو الدلالي؛ وبذلك الطرح تقوى الصلة بين النحو، والدلالة؛ إذ يَتَّكِئُ كُلٌّ منهما على الآخر، وَيُفْضِي إليه، فهما وجها عملة واحدة، ومن المستبعد افتراض أن يوجد، أو أن يعمل أحدهما بِمَعْزِلٍ عن الآخر؛ إذ يلزم من وجود أحدهما وجود الآخر، فالعلاقة بينهما تكاملية تفاعلية تلازمية، ولا يمكن تصورها إلا على تلك الصورة والهيئة، ويستلزم ذلك النظر إلى الظاهرة اللغوية في ضوء ضرورة الجمع بين النحو والدلالة على نحوٍ يؤذن بتداخلهما، وتعالقهما تأكيدًا لقيام كُلِّ مكونٍ منهما بوظيفة الفاعلية، والمفعولية معًا، فكلاهما فاعل، ومفعول في الوقت نفسه، والعلاقة بينهما يحكمها تبادل التأثير والتأثر؛ من ثم كان الفصل بينهما غير مستساغ؛ لذا جاء العنوان الفرعي (دراسة نحوية دلالية) رفضًا للفصل بين النحو، والدلالة، ذلك الرفض الَّذِي حدث مع بلومفيد، وأشياعه من الوصفيين التركيبيين؛ فقد ذَهَبُوا إلى أَنَّ المعنى أضعف جوانب الدراسة اللغوية؛ إذ ليس له مظهر خارجي يقبل الملاحظة، والوصف، والقياس، والتصنيف؛ لذا اقتصر تحليلهم اللغوي على الجوانب الشكلية[1]، وقد أحدث ذلك نوعًا من عدم التوازن في التحليل النحوي الَّذِي يَتَطَلَّبُ في جوهره تكامل النحو، والدلالة في التحليل بحيث لا يقتصر اهتمام النحو على الصحة التركيبية/ السلامة النحوية/ الاستقامة النحوية بالتمييز بين الصواب، والخطأ، بل يضيف إلى ذلك الدقة الدلالية والتداولية من خلال الوعي بتراكيب العربية، وما تؤديه من دلالات في المقامات الخطابية/ السياقات الكلامية على نحوٍ يسمح باكتشاف الجمال، والإبداع النحوي.

ومن الإجراءات المنهجية الَّتِي انْتَهَجَتْهَا الدراسة وصف الظاهرة اللغوية اعتمادًا على الملاحظة المباشرة لها بعيدًا عن المعيارية، فلم تتطرق الدراسة إلى الصحة والخطأ؛ فاختلاف نحاة العربية حول قيام شبه الجملة بدور المفعولات الصريحة، أو عدم قيامه بهذا الدور ليس معناه رفض تلك التراكيب الَّتِي وَرَدَ فيها شبه الجملة مُحْتملًا لأداء هذا الدور، أو الحكم عليها بالخطأ، والإحالة؛ فهي تراكيب لغوية صحيحة لها أغراضها الدلالية،

ودواعيها المعنوية، ولكن إدراجها داخل دائرة المفعولات الصريحة يُعَدُّ خروجًا على الاطِّرَادِ الَّذِي حَرَصَ عليه نحاة العربية في تقعيدهم.

وَيَعْتَمِدُ الوصف هنا على عدة خطوات(٢): أولها: الجمع، عن طريق الاستشهاد بشواهد من النص القرآني الكريم، وهو تمثيل للوحدات الثلاث، وهي وحدة الزمان، ووحدة المكان، ووحدة النص، وثانيها: التصنيف، والمراد به تحديد الأصناف، والأنماط التركيبية استكمالًا لعملية التبويب النحوي برصد القيم الوفاقيَّة، والخلافيَّة بين المفردات أو الوظائف، وبعد التجريد يأتي التصنيف، والتقسيم، وتحديد المصطلحات الدالة على الأقسام، وثالثها: التقعيد، فبعد التحليل النحوي الدلالي يأتي رصد النتائج وصولًا إلى القواعد الَّتِي توضح الأنماط السلوكية للأصناف، والتقعيد هنا وصفيٌّ/غير معياريّ لابتعاده عن أحكام القيمة والمعيار، ويبدأ التحليل بِفَكِّ البناء تركيبيًّا، من أجل إعادة بنائه دلاليًّا، وقد استعانت الدراسة بالاستقراء الناقص؛ إذ تَتَعَذَّرُ الإحاطة برصد كُلِّ الشواهد القرآنية في هذه المساحة المخصصة لهذه الدراسة؛ لذا كان الاختيار، والانتقاء، فالشواهد هنا للتمثيل، لا للحصر، والاستقصاء.

وحدة الدراسة

تركز الدراسة على المفعولات غير الصريحة، من خلال إبراز علاقاتها النحوية، ووظائفها الدلالية المرتبطة بموقعها في الجملة الَّتِي تحتويها، وبغيرها من الوحدات التركيبية؛ لأن الكلمة في جملتها ذات طابعٍ علائقيّ؛ وبذلك تصبح الجملة بأكملها هي ميدان الدرس، ويأخذ النحو على عاتقه دراسة نظمها، وتأليفها، وتركيبها، وعلاقاتها.

مجالات الدراسة

تعددت مجالات الدراسة، ويمكن توضيحها على النحو الآتي:

١- **المجال الموضوعي:** تسعى الدراسة جاهدة إلى أن تكون تمثيلًا لتراكم المعرفة النحوية بِكُلِّ تنوعاتها المختلفة، ومشاربها المتعددة للإحاطة بالمفعولات غير الصريحة من كُلِّ جوانبها.

٢- **المجال الزمني:** لم تتقيد الدراسة بقيد زمنيّ، بل مدت البصر إلى النحو قديمًا وحديثًا؛ لذا اتسعت مدونة الاستقراء، وتشعبت، وتعددت مراجعها بين التراث النحوى، والدرس

النحوي الحديث رصدًا لحركة العقل النحوي العربي، وتطوره زمنيًّا، وتأمل إنجازه، وتدبره، وإخضاعه للفحص والمراجعة، وتطويره، وتوظيفه في معالجة المفعولات غير الصريحة.

٣- **المجال المكاني:** اعتمدت الدراسة على كُلِّ ما رود في التراث النحوي تنظيرًا وتطبيقًا، وحاولت تأطيره وتجليته، والمراد بالتراث النحوي التنظيري كتب النحو التنظيرية/ التقعيدية، وأما التراث النحوي التطبيقي فيتحدد في الكتب الَّتِي جاءت تطبيقًا عمليًّا للقواعد النحوية؛ ككتب إعراب القرآن الكريم، ومعانيه، وتفاسيره الَّتِي غلبت المقاربة النحوية على مادتها، وعلى الرغم من أن الدراسة تتكئ على التراث النحوي، فإنها لم تكتفِ به، ولم تقتصر عليه، بل ضمت إليه ما ورد لدى النحاة المحدثين، وهو ما يكشف عن بعدٍ تعميميٍّ شموليٍّ لتحقيق أقصى استفادة تؤكد عظم الجهود النحوية قديمًا وحديثًا؛ وبذلك تجمع الدراسة بين الجانب النظري الفكري، والتطبيقي التحليلي.

خطة الدراسة

في محاولة لتحقيق الأهداف السابقة انْتَظَمَتْ هذه الدراسة بعد المقدمة في عدة مطالب، وهي مُرَتَبَةٌ على الوجه الآتي:

١/ المفعولات غير الصريحة في ضوء ثنائية الشكل والمعنى

٢/ تصور النحاة القدامى والمحدثين للمفعولات غير الصريحة

٣/ أسباب القول بالمفعولات غير الصريحة

٤/ أنواع المفعولات غير الصريحة في العربية، وصورها التركيبية

٥/ إلغاء القول بالمفعولات غير الصريحة

خاتمة، وبها أهم نتائج الدراسة

وفيما يأتي بسطٌ ومناقشةٌ لِكُلِّ مطلبٍ من المطالب السابقة.

١/ المفعولات غير الصريحة في ضوء ثنائية الشكل والمعنى

إنَّ النحو صناعة لفظية، من أهم مبادئها مراعاة الأحكام اللفظية على سبيل الأصالة، فقد كان نظر نحاة العربية بالقصد الأول متوجهًا إلى أحكام الألفاظ وهيئات التراكيب، وبالقصد الثانى إلى معاني الألفاظ ودلالات التراكيب، وعلى هذا التقرير وقع التَّعَرُّضُ للمعاني في الدرس النحوي على سبيل التبعية، والاستطراد، والانجرار[٣]، فنظر النحاة أَوَّلًا

كان إلى المباني/ الأحكام اللفظية، ثم جاء النظر إلى المعاني عرضًا، وتَبَعًا لذلك، وهذه قاعدة طبقت شهرتها الآفاق(٤)، وبناءً عليها قرَّرَ ابن جني (ت ٣٩٢ هـ) أَنَّ إقامة النحو على المعنى مِمَّا يَنْبَغِي أَلَّا يُعَوَّلَ عليه، والواجب العزوف عنه؛ لما فيه من إفساد للصناعة النحوية، فاللفظ هو الأصل في تحديد الوظيفة النحوية، وهذا هو مهيع السواد الأعظم من النحاة الذين لم يبعدوا في ذلك، ولم يسرفوا؛ من ثم كان الإعراب عند (ابن السيِّد البَطَلْيُوسيّ ت ٥٢١ هـ) حكمًا لفظيًّا، لا معنويًّا؛ فـ(زيد) في جملة: (زَيْدٌ قَامَ) مبتدأ، ومن الخطأ أَنْ يقال: إِنَّ (زَيْدٌ) في الجملة السابقة فاعل في الصنعة، كما أَنَّهُ فاعل في المعنى تجنبًا للخلط بين الفاعل الصناعي، والفاعل المعنوي، ولو كان المراد بالفاعل أَنْ يكون فاعلًا في المعنى دون اللفظ، لكان من الضروري رفع كلمة (رجل) الواردة في نحو: (رأيت رجلًا يحدث)، ونحو: (مررت برجل يقرأ)؛ لأنه قائم بالفعل من حيث المعنى، وينضاف إلى ما تقدَّم أَنَّ التمسك بالمعنى عند تحديد الوظيفة النحوية في جملتي: (انْكَسَرَ الزُّجَاجُ)، و(مَاتَ زَيْدٌ) سيُدرج (الزجاج)، و(زيد) في باب المفعول به لوقوع الفعل عليهما، كما أَنَّهُ سيجعل (الزجاج) في جملة: (كَسَرَ الزُّجَاجُ الحَجْرَ) مفعولًا به، مع أَنَّهُ يشغل وظيفة الفاعلية في بناء الجملة، وَكُلُّ ذلك يؤكد شكلية النحو الَّتِي اقتضت أن يكون نحو إعراب/ نحو علامات إعرابية وفاءً بالبعد التعليمي المرتبط بالظرف التاريخي لنشأة النحو، فقد كان في مقدمة دوافع نشأته معالجة اللحن الإعرابي/ لحن العلامات الإعرابية، وفي ذلك تفسير لسبب تسمية النحو بعلم الإعراب(٥).

وصفوة المستخلص مما تقدَّم أَنَّ مراعاة المعنى في تحديد الوظيفة النحوية أمر غير وارد، بل إِنَّ جمهور النحاة قد رفضوا الأخذ به رفضًا قاطعًا، واستنكروه، وردوه بشتى الحجج معولين على الشكل اتساقًا مع المشترك المعرفي الناظم للعلوم الإسلامية، وهو الإجماع على تقديم الدلالة اللفظية/ الدلالة الوضعية في فهم النصوص، فالأولوية المطلقة للفظ، فهو الأصل والظاهر، وإن ممَّا يتوجب التنبيه إليه أن المعنى ينقسم إلى قسمين: أحدهما: المعنى الوضعي، وهو المعنى البنيوي المقالي المستقى من النظام اللغوي، والمدلول عليه باللفظ وحده مجردًا عن القرائن الخارجية، والدلائل غير الوضعية/ الدلائل غير اللفظية، ومعزولًا عن المقام، ومنفصلًا عن مقاصد المتكلم، وأحوال المخاطب،

والآخر: المعنى الاستعمالي، وهو المعنى الوضعي/ الأصلي مضافًا إليه المعنى المقامي، وهو ناتج اقتران اللفظ بسياقه في الكلام الجاري في التخاطب، أو الكلام الموجه إلى المخاطب، أو عملية التلفظ بما يصاحبها من دلائل خارجة عن اللفظ، وبناءً على ما سَبَقَ، تقرر أَنَّ المقصد الأصلي لعلم النحو هو البحث في الألفاظ، من جهة وقوعها في التركيب صحة وفسادًا؛ إذ يقتصر على دراسة التراكيب بحسب الوضع الناتج عن المعطيات النظامية التركيبية المجردة، مقارنة بعلم المعاني الَّذِي يدرس التراكيب من جهة أغراض المتكلم بالنظر في الألفاظ فصاحة وقبحًا، بتحديد الفروق والوجوه، والمراد بالفروق اختلاف الدلالة لاختلاف التراكيب، مع الاعتراف بتساويها في درجة النحوية؛ فالاختلاف بين التراكيب ليس في الصحة والسلامة النحويتين لموافقتها للقياس والاستعمال، بل الاختلاف في طريقة استخدام المتكلم للتراكيب استخدامًا خاصًّا يجمع بين كفايته النحوية، وكفايته التداولية على نحوٍ يجعل تعدد الصور التراكيبية وسيلة لإيراد المعنى الواحد بطرقٍ مختلفةٍ، أما الوجوه فهي أغراض المتكلم من استعمال تركيب دون غيره في مقامٍ معينٍ لغرضٍ معينٍ؛ وبذلك يصبح اللفظ والمعنى معًا موضوعين لعلمي النحو، والبلاغة، ويكمن الاختلاف بينهما منهجيًّا، لا موضوعيًّا؛ فكُلُّ علمٍ منهما يتعامل مع أحد مستويات المعنى[٦]، ومع الإقرار بِأَنَّ النحو ليس علم المعنى من جهة الأصل في وضعه، فإنه يَحْتَفي بالمعاني ـ مهما كانت ماهيتها ـ كُلَّ الاحتفاء، ويشهد لذلك قول الصَّفدي (ت ٧٦٤ هـ): "نحو المتقدمين غالبه معانٍ وبيان ... وأكثر ما هو الآن مدون في علم المعاني مذكور في كتب القوم"[٧]، وللشاطبي (ت ٧٩٠ هـ) التفاتة مُعْجِبَةٌ تؤكد الرأى المتقدِّم، وتقويه، فقد صرَّح بأن سيبويه (ت ١٨٠ هـ): "وإِنْ تكلم في النحو، فقد نبَّه على مقاصد العرب، وأنحاء تصرفاتها، ومعانيها، ولم يقتصر فيه على بيان أن الفاعل مرفوع، والمفعول منصوب ... حتى إنه احتوى على علمي المعانى، والبيان، ووجوه تصرفات الألفاظ، والمعانى"[٨]، وقد اهتم سيبويه بإبراز العلاقة بين القواعد، ومعانيها الوظيفية: الدلالية، والتداولية، كما ركَّز على الصحة الإبلاغية الَّتِي تدور حول معرفة مقاصد المتكلم، وأغراضه الكامنة والثاوية وراء الصحة النحوية/ السلامة اللغوية للتراكيب، فقد جمع النحو السيبويهي بين سلامة التركيب نحويًّا، ودلاليًّا، وتداوليًّا، وهذا هو النحو الحقُّ.

ولم يهتم النحاة بأصل الوضع في حَدِّ ذاته؛ فأصل الكلام/ التخاطب أَنْ يكون مؤتلفًا من المعنيين: الوضعي، والاستعمالي، دون أَنْ ينحصر في الملفوظ وحده، بل لا بُدَّ من القرائن غير الوضعية الخارجة عن اللفظ، فلا ينعقد كلام إلا بها، فقد تعزز المعنى الوضعي، أو تنوب عنه، أو تعدله، أو تنسخه في مقامات أخرى، فهي مساوية تمامًا للأدلة اللفظية، وليست متممة لها، وهذا ما يُعْرَفُ بالاندماج الدلالي؛ أي: اندماج الوضعي، والاستعمالي اندماجًا تامًّا على نحوٍ يؤكد التعالق، والتشابك بين الصحيح نحويًّا، والفصيح استعماليًّا؛ من ثم كانت الجملة الصحيحة نحويًّا هي الجملة الفصيحة الَّتِي تتوفر فيها مطابقة الكلام لمقتضى الحال، ومناسبات القول، ومتطلبات القول(٩).

وَالَّذِي يجدر التنبيه إليه هو أَنَّ احتفاء النحو بالمعاني شرطه ألا يَجُورَ هذا الاحتفاء على مقاصده الأصلية المتمحورة حول الاهتمام بالأوضاع اللغوية، حتى يتحقق له الانفراد بموضوعه، وعدم الاختلاط بغيره من العلوم المتحاقلة معه؛ لذلك فطن النحاة إلى الفصل بين اللفظ، والمعنى فصلًا صارمًا حاسمًا ببيان خصوصية كل واحدٍ منهما، وامتيازه عن الآخر حتى لا يفسر ما يخص أحدهما بما يخص الآخر، ومما يخص اللفظ الإعراب الَّذِي يتحدد بالعلامة الموجودة في المعرب وفقًا لما تقضي به الأصول النحوية الراسخة الجذور، وذلك لتحديد الوظائف النحوية تحديدًا يَتَّسِمُ بالمنطقية، والانسجام، والتجانس، انطلاقًا من أَنَّ النحو بناء يقوم في الأساس على علاقات شكلية نظامية متحصلة في جسد اللغة، وظاهرة في بنية اللفظ، وصيغته، وهيئته، وصورته، وقد اجْتُرِحَ لها مصطلح دالٌّ عليها هو الجوانب اللفظية/ الصناعية/ النحوية(١٠).

ومما يسيرُ بِرَكْبِ ما تقدَّم دون حيفٍ، أو خروج عن حومة الحق أَنَّ النحو الوظيفي في تحديده لسلمية الحالات الإعرابية قد قضى بِأَنَّ الحالة الإعرابية البنيوية الَّتِي تقتضيها الوظيفة التركيبية بمقتضى السياق البنيوي تحجب الحالة الإعرابية الوظيفية الَّتِي يأخذها المكون بمقتضى وظيفته الدلالية، أو التداولية(١١).

وهنا ملحظٌ تأصيليٌّ مشتهرٌ أجمع عليه المحققون من النحاة، وهو أَنَّ المعنى يَنْبَغِي أَنْ يُوَافِقَ الشكل، فالأولى أَنْ يَكُونَ تقدير الإعراب على سمت تفسير المعنى، وهذه هي الغاية الَّتِي ينشدها علم النحو، فَإِنْ حدثت المخالفة بينهما، كان الانحياز لصالح الإعراب؛

أى: تغليب الشكل، مع ترك تفسير المعنى على ما هو عليه؛ فهو مُضِلٌّ جدًّا، وخلطه بتقدير الإعراب يُفْضِي إلى الخروج عن منهاج الأحكام الإعرابية؛ من ثم فمن المستحسن عند الإعراب مراعاة المعنى، لا اشتراط مطابقة الإعراب للمعنى؛ لذا كان التوجه إلى طرح فرعية الإعراب للمعنى؛ فالمقولة الشائعة "الإعراب فرع المعنى" ليست مطلقة، بل تغليبية، فالمعنى ليس دائمًا هو الهادي إلى الإعراب، بل قد يكون الإعراب هو الموجه للمعنى، والمرشد إليه؛ من ثم وجب تعديل المقولة السابقة إلى القول بِأَنَّ "الإعراب أصل المعنى"، أو "الإعراب غاية المعرب"(١٢).

وَيَتَبَيَّنُ للمتدبّر برويَّةٍ، ولطفِ نظرٍ أَنَّ شكلية النحو تتسق وشكلية اللغة الَّتِي تُعَدُّ كلية لغوية، وحقيقة من حقائقها الكبرى، وموضوعًا ألسنيًّا من موضوعات الألسنية العامة، فاللغة شكل يغلب عليها التشيع إلى النزعة الصورية الخالصة؛ من ثم لم يكن من المبالغة القول بِأَنَّ الاعتماد على المعنى في تحديد الوظيفة النحوية لم يحظ بإجماع فيقرَّر، ولا باتفاق فيمرَّر، بل هو طرح مردود من الأساس لم يُعْهَدْ في مذهبهم، ولم يُؤْلَفْ في عرفهم تمييزًا بين منطق اللغة، ومنطق العقل، على نحوٍ يؤكد أَنَّ اللغة ليست عقلًا، فالاحتكام إلى العقل، ومنطقه، وسلطانه يستلزم الاحتكام إلى المعنى، ويترتب على ذلك إدخال التشويش، والاختلاط، والارتباك على متعلمي اللغة، وذلك أدعى إلى الزهد في الاحتكام إلى المعنى، والاطمئنان إلى الشكل عند تحديد الوظيفة النحوية فرارًا من التكلف والشطط(١٣).

ولعلَّه يَحْسُنُ بعد هذا المتقدم الإقرار بِأَنَّ عملية الاعتماد على المعنى في تحديد الوظيفة النحوية من الأولى أَنْ تَبْقَى أمرًا مُبْعَدًا؛ إذ قد يُؤَدِّي الاعتماد عليه إلى لبس في الفهم، أو غموض، أو اضطراب، وخاصة إذا اتَّسَمَ بعدم الوضوح في بعض الأحيان، ويترتب على ذلك فتح باب الاحتمال والتعدد، ويرافقه فتح الباب على مصراعيه للتداخل والاضطراب، وذلك لاشتراك أكثر من وظيفة نحوية في التعبير عن معنى واحد عام، وهو ما يُعْرَفُ بالتداخل الوظيفي، والمحصلة النهائية لذلك هي حدوث اللبس، وهذا أكبر معوقٍ يُوَاجِهُ العملية التواصلية التخاطبية؛ لذا قوبل الاعتماد على المعنى في تحديد الوظيفة النحوية بالرد، والنكير، وأما الشكل فَيَتَمَيَّزُ بثباتٍ، واستقرارٍ نظاميٍّ يُحَقِّقُ تمايزًا، واختلافًا

بين الوظائف النحوية، وَيَجْعَلُ لِكُلِّ وظيفةٍ شكلًا تركيبيًّا خَاصًّا بها، ويمنحها فرادة، وخصوصية دلالية؛ وبذلك تَسْتَقِيمُ كُلُّ وظيفة صنفًا قائمًا بنفسه، وتستقل ببنيةٍ متميزةٍ تحقق لها قَدْرًا من الاختلاف، والتغاير، والتمايز عن غيرها من الوظائف النحوية، مع إمكانية تداخلها، واشتراكها مع غيرها من الوظائف في أداء المعنى العام؛ لذا كان الاعتماد على الشكل في تحديد الوظيفة النحوية أكثر مناسبةً للغرض التعليمي، وقد رَاقَ ذلك لجمهور النحاة؛ لما يَنْتِجُ عنه من انضباط، وصرامة، وتحديد، وحصر، مقارنة بالمعنى المتعدد المتغير الَّذِي يتجسَّد بطرائق تركيبية مختلفة، وكُلُّ ذلك يؤذن بالقول بِأَنَّ الهدف من الفصل بين الوظيفة النحوية، والمعنى هو عدم الخروج عن حدود الصناعة النحوية، وبلوغ درجة كبيرة من الإطلاق، والتجريد، وتجنب التضارب والتناقض في الأحكام، وإغلاق باب التعدد والاحتمال في تحديد الوظائف النحوية وتعيينها إيمانًا بِأَنَّ هذا هو المنوال الأكثر مناسبةً لمقاربة الظواهر النحوية.

وتأسيسًا على ما سبق، فقد مَيَّزَ النحاة المفعولات بحالة النصب لدخولها ضمن أبواب المنصوبات تغليبًا للشكل؛ إذ تَشْتَرِكُ المفعولات في حالة إعرابية واحدة هي حالة النصب، وعلى الرغم من هذا الاشتراك، فَإِنَّ كُلَّ مفعول يَنْفَرِدُ ببعض الأحكام الشكلية الَّتِي تُسَاعِدُ على تحديده وتمييزه، وتندرج هذه الأحكام الشكلية تحت القيم الخلافية، وهي فروق سلبية، لا إيجابية، تقوم بالتمييز بين المفعولات، بجعل كُلِّ مفعولٍ في موضع التباين من الآخر، من خلال تحديد الخصائص الصرفية والتركيبية المميزة لِكُلِّ مفعول(١٤).

وقد تُؤَدِّي الأسماء المجرورة بحروف جَرٍّ غير زائدةٍ ما تؤديه المفعولات الصريحة في الظاهر؛ وبذلك تَقْتَرِبُ منها دلاليًّا، وهنا يَتَعَارَضُ المعنى مع الشكل، وينتج عن ذلك احتمالان: أحدهما: أولوية الصرامة الصناعية، عن طريق تغليب المنزع الشكلي، والانكفاء على الجانب الصوري، والاقتصار على القيود الشكلية التركيبية، وَيَتَطَلَّبُ ذلك التفريق بين المفعولات الصريحة، وما يُؤَدِّي مُؤَدَّاها من الأسماء المجرورة بحروف الجر الأصلية، بوضع كُلِّ شكلٍ منهما في باب مغاير للأول تَغْلِيبًا للشكل على المعنى؛ إذ لا سبيل للتوفيق بينها، وهذا الرأي له ما يُعَضِّدُهُ، وَيُؤَيِّدُهُ، وَيُرَجِّحُهُ اتساقًا مع مقتضيات النظرية النحوية الَّتِي تَقْتَضِي اختلاف دلالة كُلِّ شكل تركيبي عن الآخر، وهذا أصل لا حياد عنه؛

فالأسماء المجرورة بحروف الجر الأصلية عندما تُدْرَجُ فى التركيب تَصْطَحِبُ دلالة جديدة مغايرة لدلالة المفعولات الصريحة، مصدرها حرف الجر الَّذِي يُعَدُّ مُؤَشِّرًا على الدور الدلالي للاسم المجرور، من خلال تفاعله مع السياق اللغوي، وباستصحاب هذا النَّظر، وبموجبه يَنْتَفِى التماثل الدلالي بين المفعولات الصريحة، والأسماء المجرورة الَّتِي تُؤَدِّي معناها، وفي ذلك دعوة صريحة إلى الاهتمام بالفروق الدلالية بين الصور التعبيرية المختلفة.

والآخر: تجاوز القيود الصناعية، عن طريق تغليب المعنى، وإغفال الشكل، ويفضي ذلك إلى الجمع بين المفعولات الصريحة، وما يُؤَدِّي مُؤَدَّاها من الأسماء المجرورة بحروف الجر الأصلية في باب نحوي واحد هو باب المفعولات، ويقتضي ذلك الحكم على كُلِّ اسم مجرور يُشابه أحد المفعولات في المعنى بِأَنَّهُ مفعول غير صريح، وَيُؤَدِّي ذلك إلى توسيع دائرة المفعولات في النظرية النحوية، من خلال زيادة عددها، وتكثير أنماطها، وتنويع صورها، فمنطقيًّا أَنْ تتعدد المفعولات بتعدد المعاني الوظيفية لحروف الجر، وَيَتَأَسَّسُ على ذلك إلغاء أي فرقٍ بين الشكلين، مع التَّوحيد بينهما، وَيَمْنَحُ ذلك الأسماء المجرورة بحروف الجر الأصلية دورًا دلاليًّا يُمَاثِلُ دور المفعولات الصريحة.

وبشيء من التأمل، يَظْهَرُ أَنَّ جمهور النحاة قد استساغوا مركزية الشكل، وَانْحَازُوا إليه، واستحسنوه، وارتادوا أرضه رافضين الاعتماد على المعنى في تحديد الوظيفة النحوية، وعلى الرغم من ترجيح كفة الشكل، فإن صنيعهم ذلك لم يَقْطَعْ بالغياب الجزئي، أو الكلي للمعنى؛ فمن خلال مطالعة كلام النحاة الذين احْتَفَوا احتفاءً واضحًا بالمعنى/ الجانب الدلالي، ظهر أَنَّ لديهم إشارات نحوية متعددة تُسَوِّي بين المفعولات الصريحة، والأسماء المجرورة الَّتِي تَقَعُ موقعها، ويستلزم ذلك، ويستوجب انتماء الشكلين إلى بابٍ واحدٍ، مع ما في ذلك من مجانبة لجوهر النظرية النحوية المؤسس على الإعراب، وذلك أمر ثابت راسخ في الأذهان، والتصورات النحوية، وسيأتي ذكر هذه الإشارات في مواضعها من الدراسة إِنْ شاء الله تعالى.

وَيَعِنُّ ههنا سؤال مؤداه: هل يُعَدُّ إخراج المفعولات غير الصريحة من دائرة المفعولات الصريحة تقليلًا وتهوينًا من شأن المعنى في النظرية النحوية؟ والجواب عن ذلك بالنفي،

فلم يكن إخراج المفعولات غير الصريحة من باب المفعولات نقصًا يحتاج إلى الإتمام، أو اجتزاءً يتطلب التكميل، أو صدعًا يستلزم الرأب، وإنما هو في الحقيقة إخراج لِكُلِّ ما لم يكن منصوبًا، فالنصب شرط لازم لا بُدَّ من تحققه في الكلمة لكي تَنْتَمِي إلى أحد أبواب المفعولات الصريحة؛ وبذلك يتأكد أن التبويب والتصنيف النحوي إنما هو انعكاس للعلاقات النظامية النحوية/ الأحكام اللفظية الإعرابية، وليس المراد من ذلك الإعلاء من شأن الشكل على حساب المعنى، أو إقصاء المعنى، وتغييبه، ونبذه، وتهميش دوره في النظرية النحوية، بل المراد إرجاء المعنى عند تحديد الوظيفة النحوية استجابة لمقتضيات الصناعة النحوية الَّتِي تقتضي حسم تحديد الوظيفة النحوية حسمًا لا يبقي شكًّا أو لبسًا، ولا يذر؛ وبذلك يكون البون واسعًا، والفرق شاسعًا بين تحديد الوظيفة النحوية على أساس الجانب الشكلي/ اللفظي، أو تحديدها على أساس الجانب الدلالي/ المعنوي، أَمَّا ما يَتَرَتَّبُ على الوظيفة النحوية من معنى فقد خَصَّصَ له النحاة مكانًا كبيرًا في تحليلهم سواء أكان تركيبيًّا أم مقاميًّا، وبعد التأمل وإنعام النظر يُمْكِنُ القول بِأَنَّ المَعْنَى عند النحاة ضابطٌ لا يتحكم في الوصف والتقعيد على نحوٍ مطلقٍ، فلا رقيب، ولا سلطان عليه، كما أَنَّ تكريس مركزية الشكل، والاعتماد عليه، والاحتكام إليه، وتفضيله في المقام الأول عند تحديد الوظائف النحوية ليس أمرًا اعتباطيًّا، ولم يَكُنْ هدفه ومبتغاه تهوين المعنى، ولا التقليل من شأنه، وإنما تلقفه نحاة العربية بالتسليم والرضا؛ لما يَتَوَفَّرُ في الاعتماد على الشكل من مناسبة لطبيعة الظواهر اللغوية؛ إذ يفضي إلى نتائج لا يشوبها اضطراب، ولا يخالطها ارتياب، ولا يتطرق إليها احتمال، ولا يدخلها لبس؛ وبذلك تقوى الكفاءة الوصفية للنحو؛ لَأَنَّ الضوابط الشكلية صريحة، وقابلة للمراقبة الصارمة، وخاضعة للتحديد الدقيق، كما تقوى الكفاءة التفسيرية؛ لَأَنَّ الاعتماد على الشكل يمنع من تسرب التناقض والتعارض والاضطراب إلى النظرية النحوية؛ وبذلك تمكَّن النحاة القدامى من السيطرة على الاستعمال وصفًا، وتحليلًا، وتفسيرًا(١٥).

ويمكن القول إجمالًا بِأَنَّ جمهور النحاة قد أصابوا المحز، وطبقوا المفصل، وسلكوا المهيع الواضح، والطريق البينة حين تبنوا الضابط الشكلي، ونافحوا عنه، وتَمَسَّكُوا به في ضبط الوظائف النحوية، وتعيينها، والتمييز بينها تمسكًا بثبات البنية، وانجذابًا إلى التجريد،

واهتمامًا بالقواعد المطردة، ورغبةً في التوحيد، وتحقيقًا للضبط والإحكام، وفرارًا من فوضى المعنى، واحترازًا من متغيرات الاستعمال/ الإنجاز الَّتِي تحكمها، وتسيرها المقامات المتعددة، والمتنوعة.

٢/ تصور النحاة القدامى والمحدثين للمفعولات غير الصريحة

ذهب جمهور النحاة إلى أَنَّ المجرور بحرف جَرٍّ غير زائدٍ يُعَدُّ مفعولًا به غير صريح، وقد خَالَفَ ابن الحاجب (ت ٦٤٦ هـ) ما اصْطَلَحَ عليه جمهور النحاة، وما اسْتَقَرَّ في المدونة النحوية؛ إذ ذَهَبَ إلى أَنَّ الجار إِنْ كان (في)؛ نحو: (صَلَّيْتُ في المَسْجِدِ)، أو ما بمعناه؛ نحو: (صَلَّيْتُ بِالمَسْجِدِ)، فهو مفعول فيه غير صريح؛ أما إِنْ كان الجار هو (اللام)؛ نحو: (ضَرَبْتُ زَيْدًا لِلتَّأْدِيبِ)، أو ما بمعناه، ومنه: (سُجِنَ زيدٌ في قَضِيَّةٍ خَطِيرَةٍ) فهو مفعول لأجله غير صريح، ومحصول ما سبق أَنَّ المفعول به غير الصريح عند جمهور النحاة هو المجرور بحرف جَرٍّ مطلقًا بشرط أَنْ يكون غير زائدٍ، أما المفعول به غير الصريح عند ابن الحاجب فهو المجرور بغير (في)، أو (اللام)، أو ما كان بمعناهما؛ وبذلك نحا ابن الحاجب نحوًا مختلفًا في التعامل مع المفعولات؛ إذ وَسَّعَ شبكتها مدرجًا المفعول فيه غير الصريح، والمفعول لأجله غير الصريح ضمن دائرتها مخالفًا بذلك المألوف، والشائع، وما عليه الجمهور، وَيَعْجَبُ المرءُ من مرور هذا الرأي الَّذِي صَدَرَ عن ابن الحاجب دون أَنْ يَجِدَ له صدى كَبِيرًا على صعيد الدرس النحوي، فقد كانت هذه الدعوة حَرِيَّةً إذا وَجَدَتْ تعهُّدًا، ومتابعةً، وتنميةً، وتطويرًا أَنْ تُحْدِثَ انعطافًا معرفيًّا، أو تحقق نقلةً نوعية في النظرية النحوية العربية، ولكن هذه الدعوة لم تُسْتَنْبَت بذرتها، ولم تَحْظَ بِالسُّقْيَا، بل جُوبِهَتْ بعدم الرِّضا والاستحسان، وَحَدَثَ تَشَبُّثٌ برأي الجمهور، واحتشاد له، ودفاع عنه، وقد نَبَّهَ نحاة العربية على مخالفة ما ذَهَبَ إليه ابن الحاجب، وَشَدَّدُوا النَّكِيرَ عليه، وَاحْتَشَدُوا لتفنيده، وَوَصَفُوهُ بِأَنَّهُ خلاف مصطلح الجمهور(١٦)؛ إذ يُقَوِّضُ بَنْدًا من بنود الصناعة النحوية، وهو التمسك بالشكل عند تحديد الوظيفة النحوية؛ لذا هزمت دعوته، وبان عوارُها، وخبا أوارُها، وقوضت أسوارُها، وكانت النتيجة أن دائرة المفعولات لم تَتَّسِعْ عند النحاة القدامى؛ إذ كانوا أكثر مَيْلًا إلى احترام القديم وتقديسه، فَظَلَّ باب المفعولات مُغْلَقًا، وبقي مصونًا؛ إذ لم يَكُنْ عندهم ما يُحَفِّزُهُمْ على فتحه، أو توسعته؛ لذا لم

يستطيعوا الخروج من أسره.

وهنا سُؤَالٌ سَاوَرَ الباحث إزاء موقف ابن الحاجب مؤداه: لماذا لَمْ يُفْرِد ابن الحاجب بابًا للمفعول فيه غير الصريح، والمفعول لأجله غير الصريح؟ والجواب عن هذا السؤال فيه تفصيل، فعلى الرغم من اختلاف النحاة في الفروع/ الجزئيات، فقد جمعت وحدة المنهج النحوي كلمتهم، وألفت بين أذهانهم كما يبدو للمتأمل المتفحص؛ من ثم لم يَهْدِفْ ابن الحاجب إلى الخروج عن النظرية النحوية في مجملها، فقد كانت متابعة جمهور النحاة، ومسايرتهم عنده أولى، وأجدر؛ لذا جرى على مهيعهم الواضح، وسلك طريقتهم المثلى، وهو كغيره من النحاة استجابة لتعليمية النحو قد حَدَّدُوا القواعد الكبرى/ القواعد الأصلية المرتبطة بالشروط العامة للأبواب النحوية، وما خرج عنها من قواعد حَاوَلُوا تفسيرها، وتأويلها، أو تَرَكُوهَا على النحو الذي هي عليه، ووصفوها بالقواعد الاستثنائية، وهذا من الثوابت المجمَع عليها، والمحتكم إليها؛ لذا لم تُحْدِثْ دعوة ابن الحاجب اضطرابًا داخل النظرية النحوية، ولم تُزَلْزِلْ أركان المفعولات الصريحة الَّتِي ظَلَّ سلطانها راسخًا، إلى أَنْ تَعَرَّضَتْ للنقد على يد النحاة المحدثين الذين انْقَسَمُوا إلى فريقين: أحدهما: فريق مُتَشَبِّثٌ برأي جمهور النحاة لا يَرُومُ عنه بديلًا التزامًا بمسلمات الصناعة النحوية الَّتِي تَوَاضَعَ عليها النحاة، واستنوا سبيلها؛ لذا عَدَّ الجار والمجرور في نحو: (مَرَرْتُ بِزَيْدٍ) مُتَعَلِّقًا بالعامل، والآخر: فريق تجاوز رأي جمهور النحاة؛ إذ استقطبه المعنى، وسيطر عليه، فقال بالمفعولات غير الصريحة، وأغلب الظن أَنَّ الَّذِي أَغْرَى هذا الفريق بذلك هو الشعور بضيق المفعولات الصريحة؛ فقد كان يحدوهم الطموح، ويراودهم الأمل في توسيع دائرة المفعولات مراعاة لما يَقْتَضِيه وصف الظاهرة اللغوية، وواقع الاستعمال.

ومهما يكن من أمر، فالحديث عن المفعولات غير الصريحة عند النحاة المحدثين كان حديثًا عارضًا ضمنيًّا لم يُقْصَدْ لذاته، مع اختلاف درجة الاهتمام والعناية بها من نحوي لآخر؛ فالأستاذ محمد الأنطاكي يرى أَنَّهَا تُؤَدِّي خدمات كثيرة للحدث لا يُمْكِنُ أَنْ تُؤَدِّيهَا المفعولات الصريحة؛ إذ تَخْدِمُهُ من نواحٍ متعددة تعجز عنها المفعولات الصريحة، فالمفعول من عنده يأتي خادمًا للفعل من خلال بيان البداية؛ نحو: (سَافَرْتُ مِنَ الشَّامِ)، والمفعول إليه يبين الغاية؛ نحو: (سَافَرْتُ إِلَى العِرَاقِ)، وهاتان الدلالتان لا يمكن تأديتهما

بالمنصوب؛ إذ لا يُمْكِنُ القول: (سَافَرْتُ شَامًا عِرَاقًا) [١٧]، وعلى الوتيرة نفسها سار الدكتور المهيري داعيًا إلى الاعتداد بالمعاني عند إعراب الأسماء المجرورة؛ إذ لاحظ أَنَّ هناك إهمالًا واضحًا للوظائف المعنوية الَّتِي تُؤَدِّيهَا الأسماء المجرورة بسبب الاقتصار في إعرابها على الشكل[١٨]، وقد نادى الدكتور صابر بكر أبو السعود بإدراج المفعول غير المباشر/ المفعول غير الصريح في باب المفعول به الَّذِي يَجِبُ أَنْ يَضُمَّ كُلَّ صوره الموزعة في الأبواب النحوية، والمراد بهذا المصطلح المفعول المسبوق بحرف الجر، وقد أَشَارَ إلى أَنَّ ذكر الحرف، أو حذفه يجعل المعنى مختلفًا؛ لَأَنَّ الفعل لا يستطيع إبلاغ المعنى المقصود، وحرف الجر هو الَّذِي يُكَمِّلُ الفعل[١٩]، والأمر نفسه مع الدكتور الجواري، فقد ذَهَبَ إلى أَنَّ وظيفة حروف الجر في الأساس وظيفة معنوية، وهي تحديد علاقة الفعل بِمَنْ يَتَأَثَّرُ به، والمتأثر بالفعل عنده صورة من صور المفعول الَّتِي تَتَعَدَّدُ بتعدد حروف الجر؛ لَأَنَّهَا مقيدة بمعاني حروف الجر، وهذه الأسماء الواقعة بعد حروف الجر هي الأولى بِأَنْ تُسَمَّى بالمفعولات بدلًا من الأسماء المنصوبة، وقد صَدَحَ بإدراج هذه المفعولات في باب جديد يُعَدُّ فرعًا لباب المفعول به، هو باب المفعول غير المباشر، وَيُعَدُّ الدكتور الجواري من أكثر النحاة المحدثين تَوَسُّعًا في القول بالمفعولات غير الصريحة، وقد دافع عن رأيه، وذاد عن مذهبه في ضوء اهتمامه وحفاوته بنحو المعاني، وهو يَخْتَلِفُ عن نحو الإعراب الَّذِي أَدَّى إلى تَشَتُّتِ صور الباب الواحد، وتوزعها في أبواب متفرقة؛ لذا كانت دعوة الدكتور الجواري إلى ضَمِّ ما كان مُفَرَّقًا في أبواب النحو، وتجميعه في الباب المُحَدَّدِ له، ويتجلى للمتأمل أن دعوته تُوهِمُ أَنَّهُ أول من سبق إليها، وتفرد بها[٢٠]، والواقع أن الأمر على خلاف ذلك تمامًا، فليس هو ابن بَجْدَتِهَا، ولا أبو عُذْرَتِهَا؛ فما ذَهَبَ إليه ما هو إِلَّا متابعة لما أَفَادَهُ من الزجاجي (ت ٣٣٧ هـ) الَّذِي ذَهَبَ إلى أَنَّ حروف الخفض وظيفتها إيصال الفعل إلى مفعوله؛ نحو: (مَرَرْتُ بِزَيْدٍ)، و(رَكِبْتُ إِلَى عَبْدِ اللَّهِ)؛ لذا حكم على هذه المخفوضات بِأَنَّهَا مفعولات حقيقية[٢١].

والسؤال الَّذِي يَطْرَحُ نفسه الآن مؤداه: هل قَصَّرَ النحاة القدامى في معالجتهم للمفعولات الصريحة عندما لم يُدْرِجُوا فيها المفعولات غير الصريحة مقارنة بالنحاة المحدثين؟، والجواب عن هذا السؤال بالنفي؛ فاستدراك النحاة المحدثين على النحاة القدامى

لَيْسَ فيه عَيْبٌ، أو اتِّهَامٌ بالقصور المنهجي/ التيه المنهجي؛ لأَنَّ الدَّاعِي إليه هو اختلاف مشاربهم، وتنوع منطلقاتهم المنهجية، وتعدد اتجاهاتهم وأهدافهم، وتباين مشاغل عصرهم، وهذا هو تفسير الاختلاف في طريقة المعالجة بين الفريقين، فتعامل النحاة القدامى مع المفعولات كان مَحْكُومًا بالنظر إلى أحكام الألفاظ، لا معانيها، كما أَنَّ تحديدهم للوظيفة النحوية كان مبتعدًا عن المعنى؛ إذ كان توجههم في المقام الأول نحو الظواهر الشكلية التركيبية، والأحكام الإعرابية، وما كَانَ صَنِيعُهُمْ ذلك إلا التزامًا بالمعيار النحوي بما يتسم به من اطرادٍ، ونظاميَّةٍ، واستقامةٍ، وبعدٍ عن الشذوذ تحقيقًا لِلوَحْدَةِ المُتَصَوَّرَةِ الَّتِي كَانُوا يَسْعَوْنَ إليها، وقد صَبَغَ ذلك الصنيع النحو بالصبغة المعيارية، وَجَعَلَهُ علمًا موصوفًا بمصطلح الصناعة؛ إذ قِيلَ: الصناعة النحوية، وصناعة النحو؛ لما لهذا العلم من ضوابط، وحدود مَيَّزَتْهُ عَن العلم غير المضبوط[٢٢]، وَلَيْسَ المراد من مصطلح الصناعة جفاف هذا العلم، أو جموده، أو انفصاله عن المعنى، وتأسيسًا على ذلك، حَدَّدَ النحاة القدامى المفعولات، وَقَيَّدُوهَا، وَضَبَطُوهَا ضبطًا صارمًا، وَيَبْدُو أَنَّ ما ذَهَبَ إليه النحاة المحدثون من القول بإثبات المفعولات غير الصريحة إنما كان بسبب اعتمادهم على المعنى الَّذِي جَعَلُوهَ أساسًا في التبويب، ومرتكزًا في التقسيم، ومحورًا في التفريع؛ من ثم كانت دعوتهم الَّتِي تَنُصُّ في جوهرها على إعادة ترتيب المفعولات اعتمادًا على التطابق الدلالي؛ فالفصل عندهم بين المفعولات الصريحة، وأشباه الجمل الَّتِي تَقْتَرِبُ من معناها العام فصل لفظيٌّ صناعيٌّ مُتَعَسِّفٌ، وَتَرَتَّبَ على ذلك اتساع المفعولات أكثر من ذي قبل، وَإِنْ اخْتَلَفَ النحاة المحدثون في موقفهم، بين قائل بها، ومنكر لها كليَّةً، أو منكر لبعضها لتباين مناهجهم، واختلاف خلفياتهم العلمية، وتعدد تصوراتهم المعرفية في النظر إلى المفعولات الَّتِي اختلفت تبعًا لذلك ضيقًا واتساعًا.

٣/ أسباب القول بالمفعولات غير الصريحة

إذا نظر المرء إلى أسباب القول بالمفعولات غير الصريحة، فَإِنَّهُ من الممكن تعيين جملة من الأسباب جديرة بالتأمل:

أولها: اختلاف الأصل الَّذِي تَأَسَّسَ عليه منوال كُلِّ فريق من النحاة القدامى، أو المحدثين، فمن المنطقي أَنْ تختلف نتائج التحليل النحوي بتعدد المنطلقات النظرية؛

فالنحاة القدامى قد بَنَوْا منوالهم على التمسك بالقيود الصناعية/ الشكلية/ العاملية، فلم يَلْتَفِتُوا إلى المفعولات غير الصريحة، وقد أَدَّى اعتمادهم على نظرية العامل دورًا كبيرًا فى حصر المفعولات، وَتَرَتَّبَ على ذلك المحافظة على وَحْدَةِ صناعتهم، وَتَنَاسُقِ تحليلهم، في حين أسَّس النحاة المحدثون منوالهم على فرضيات مختلفة، من أهم ما يُمَيِّزُهَا الاهتمام بالمعنى، وإغفال الشكل، وتهميشه، وتجاوز المقاييس الصناعية، وعدم الاعتداد بالأحكام الإعرابية؛ لذا أَدْرَجُوا كُلَّ صور المفعولات غير الصريحة الَّتِي ظَهَرَتْ لهم ضمن دائرة المفعولات الصريحة، فَكَثُرَت المفعولات عندهم لابتعادهم عن الجانب العاملي الإعرابي بما يَتَمَيَّزُ به من إحكامٍ، ودقةٍ، وصرامةٍ معتمدين على أدنى تقارب، وأيسر تشابه في المعنى، دون تَأَكُّدٍ من تَحَقُّقِ التطابق الدلالي بينهما، وفى هذا ما فيه من التساهل، والتجوز، والتسامح؛ وعليه يمكن القول بِأَنَّ المراوحة بين الشكل، والمعنى في تحديد الوظيفة النحوية هي السبب المباشر لظهور الحديث عن أداء أشباه الجمل وظيفة المفعولات الصريحة.

وثانيها: استيعاب ضروب الاستعمال؛ فأشباه الجمل المجرورة بحروف جر أصلية تُؤَدِّي وظائف المفعولات الصريحة حين تَعْجَزُ عن أدائها لعدم توفر شروط نصبها، وانطلاقًا من ذلك ذهب الأستاذ محمد الأنطاكي إلى أَنَّ المجرور بالحرف يُعَدُّ واحدًا من المفعولات غير الصريحة(٢٣).

وثالثها: الاحتكام إلى المعنى المستفاد من استخدام حرف الجر بعد دخوله فى سياق لغوي، فما يُشَابِهُ المفعولات في المعنى ــ وَإِنْ لم يكن منصوبًا ــ حُكِمَ عليه بِأَنَّهُ مفعول غير صريح، وقد صَرَّحَ الدكتور محمود الحسن بِأَنَّ الجار والمجرور يُؤَدِّي الدلالة نفسها الَّتِي تُؤَدِّيهَا المفعولات الصريحة(٢٤).

ورابعها: الربط بين الظاهر، والأصل المقدر/ البنية العميقة، فقد قَدَّمَ النحاة تعريفًا لِكُلِّ مفعولٍ معتمدين على التحويل؛ أي: بيان أصل البنية، وهو ما يُعْرَفُ باسم التعريف بأصل التحويل(٢٥)، انطلاقًا من نظر النحاة إلى المفعولات على أَنَّ لها أصولًا تركيبيَّةً أوليَّة، ونتج عن ذلك القول بالمفعولات غير الصريحة، من خلال التسوية في الحكم بين الظاهر، والمقدر، وقد ذهب الدكتور مصطفى جواد إلى أَنَّ كثيرًا من المنصوبات في الجملة العربية أصلها النصب على نزع الخافض، بسبب كراهة العرب لحروف الجر، والنظر إلى حذفها

على أَنَّهُ ضَرْبٌ من الإيجاز البلاغي(٢٦)، وكذلك ذهب الدكتور إبراهيم إبراهيم بركات إلى أَنَّ علاقة المفعولات الصريحة بما قبلها متعلقة بحرف الجر(٢٧).

وخامسها: ربط النحاة بين المعنى اللغوي، والمعنى الاصطلاحي لِكُلِّ مفعولٍ، بحيث صارت الدلالة الاصطلاحية إلى حدٍّ ما امتدادًا للمعنى اللغوي الَّذِي أصبح مبررًا للاصطلاح، وهذا الربط بين المعنيين: اللغوي، والاصطلاحي قد أَحْدَثَ تناقضًا، وتضاربًا في كثير من الأحيان؛ إذ أَدَّى إلى اختلافٍ في تمثل ما يصدق عليه المصطلح النحوي؛ فالمفعول معه لغةً يُطْلَقُ على المجرور بباء للمصاحبة، والمجرور بعد مع، والمعطوف المراد به المصاحبة، ولكنه في اصطلاح جمهور النحاة، أو في عرفهم يَقْتَصِرُ على الاسم المنصوب بعد واو المعية، وكان من الواجب تحديد المصطلح من خلال الوظيفة الَّتِي يؤديها العنصر في التركيب، لا من خلال مناقشة الاشتقاق اللفظي، انطلاقًا من التمييز بين الوضع اللغوي من حيث هو وضع أولي بسيط، والمصطلح النحوي من حيث هو وضع ثانوي يتطلب قيودًا صارمة، وشروطًا ضابطة(٢٨).

وبعد معرفة أسباب القول بالمفعولات غير الصريحة، ودواعي المصير إليها في العربية تأخذ الدراسة في رصد صور المفعولات غير الصريحة في العربية، مع التمثيل للصور التركيبية لِكُلِّ مفعول غير صريح بشواهد من النص القرآني الكريم، وتحليلها تحليلًا نحويًّا دلاليًّا.

٤/ أنواع المفعولات غير الصريحة في العربية، وصورها التركيبية

١/٤ المفعول المطلق غير الصريح

مما تعاهده النحاة القدامى، ودرجوا عليه أَنْ يَكُونَ الممثل الصرفي للمفعول المطلق مصدرًا منصوبًا، أو اسمًا منصوبًا يَرْتَبِطُ بالمصدر الحقيقي بعلاقة ما، وهو ما يُعْرَفُ بالنائب عن المصدر في الانتصاب على المفعولية المطلقة؛ لذا استبعدوا من باب المفعول المطلق ما يُؤَدِّي مُؤَدَّاهُ من الأسماء المجرورة بحروف جَرٍّ غير زائدةٍ؛ وعليه فالمفعول المطلق عندهم لا يكون إلا صريحًا، أَمَّا النحاة المحدثون فقد كان لهم رَأْيٌ مغايرٌ؛ فقد اطمأن الشيخ مصطفى الغلاييني، والأستاذ محمد الأنطاكي، والدكتور عُمر يوسُف عُكَاشة إلى مجيء المفعول المطلق غير صريح(٢٩). وعلى الوتيرة نفسها سار خليل كلفت ذاهبًا

إلى أَنَّ الأسماء المجرورة بحروف جَرٍّ غير زائدةٍ تكون في محل نصب مفعول مطلق حين تقع موقع المفعول المطلق، وَتَشْتَرِكُ معه في أداء المعنى العام انطلاقًا من الاعتماد على المعنى، إضافة إلى تأثره بالبحث النحوي المقارن، فقد دَعَا إلى أَنْ يتخلى النحو العربي عن معيار النصب في تحديد المفعول المطلق؛ وبذلك اتَّسَعَ المفعول المطلق عنده ليشمل الاسم المجرور بحرف جَرٍّ مستندًا في ذلك إلى اتساع شبكة المفعولات في اللغتين: الإنجليزية، والفرنسية(٣٠)، وفي ذلك انتهاك للقيم الخلافية الَّتِي يتميز بها المفعول المطلق، وفي مقدمتها القرينة الإعرابية الَّتِي تشترط أن يكون المفعول المطلق منصوبًا، والنصب قرينة إيجابية، وعلامة جوهرية تميز بين المفعول المطلق، وغيره من الأبواب غير المنصوبة، وقرينة الصيغة الَّتِي تساعدها قرينة المبنى التقسيمي، وهما يقتضيان أن يكون المفعول المطلق مصدرًا، والمصدرية علامة شكلية، وكلا العلامتين: الجوهرية، والشكلية يتحكمان في الأداءات اللغوية الَّتِي تندرج ضمن دائرة المفعول المطلق حفاظًا على المعايير القواعدية؛ وبذلك تتحقق لها المقبولية القواعدية، وقد حرص نحاة العربية كُلَّ الحرص على مراعاة القيم الخلافية حتى يكتسب نحوهم صفة النظامية، وهذه إحدى سمات النضج المنهجي.

وللمفعول المطلق غير الصريح في العربية عدة صور تركيبية، وتتحدد الصورة التركيبية الأولى في مجيء اسم الحدث مجرورًا بحرف الجر (الباء)؛ كقوله تعالى: ﴿خُذُوا مَا آتَيْنَاكُمْ بِقُوَّةٍ﴾ {البقرة: من الآية ٦٣}، وقوله تعالى: ﴿فَخُذْهَا بِقُوَّةٍ﴾ {الأعراف: من الآية ١٤٥}، وَيُطْلَقُ على المركب الجري ﴿بِقُوَّةٍ﴾ في الآيتين السابقتين مصطلح مركب الهيئة؛ إذ يُبَيِّنُ نوع الفعل، وهيئته؛ لذا اقترب من المفعول المطلق المنصوب، وقد صدح هنري فليش بذلك التساوي الدلالي، فعنده أَنَّ المفعول المطلق المبين للنوع؛ نحو: (ضَرَبْتُ الوَلَدَ ضَرْبًا شَدِيدًا) يطابق دلاليًّا: (ضَرَبْتُ الوَلَدَ بِشِدَّةٍ)؛ إذ يُؤَدِّي شبه الجملة هنا مؤدى المفعول المطلق(٣١).

ومما هو حقيق بالنظر والتأمل أَنَّ مركب الهيئة يُؤَدِّي مجموعة من الوظائف الدلالية ذات نسب ولحمة بالمفعول المطلق الصريح(٣٢): أولها: وصف الدرجة الَّتِي ينفذ الفاعل بها فعلًا ما؛ كقوله تعالى: ﴿يَا يَحْيَى خُذِ الْكِتَابَ بِقُوَّةٍ وَآتَيْنَاهُ الْحُكْمَ صَبِيًّا﴾ {مريم: الآية

١٢}، ويدخل شبه الجملة ﴿بِقُوَّةٍ﴾ ضمن الظروف الدالة على الدرجة، وثانيها: تخصيص الكيفية الَّتِي يتم بها تنفيذ الحدث؛ كقوله تعالى: ﴿وَعَاشِرُوهُنَّ بِالْمَعْرُوفِ﴾ {النساء: من الآية ١٩}، وقوله تعالى: ﴿ثُمَّ إِنَّ رَبَّكَ لِلَّذِينَ عَمِلُوا السُّوءَ بِجَهَالَةٍ﴾ {النحل: من الآية ١١٩}، وقوله تعالى: ﴿قِيلَ يَا نُوحُ اهْبِطْ بِسَلَامٍ مِنَّا وَبَرَكَاتٍ عَلَيْكَ﴾ {هود: من الآية ٤٨}، وتدخل أشباه الجمل في الآيات القرآنية الكريمة السابقة، والمتمثلة في قوله تعالى: ﴿بِالْمَعْرُوفِ﴾، و﴿بِجَهَالَةٍ﴾، و﴿بِسَلَامٍ﴾ ضمن ظروف الكيف، وثالثها: وصف موقف منفذ الحدث من النشاط الَّذِي يعبر عنه الحدث؛ كقوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ قَدْ جَاءَكُمُ الرَّسُولُ بِالْحَقِّ مِنْ رَبِّكُمْ﴾ {النساء: من الآية ١٧٠}، وقوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ آَمَنُوا وَاتَّبَعَتْهُمْ ذُرِّيَّتُهُمْ بِإِيمَانٍ أَلْحَقْنَا بِهِمْ ذُرِّيَّتَهُمْ﴾ {الطور: من الآية ٢١}، وَيَنْدَرِجُ شبه الجملة ﴿بِالْحَقِّ﴾، و﴿بِإِيمَانٍ﴾ ضمن ظروف الموقف الذهني، ويدخل شبه الجملة بأدائه الوظائف الدلالية السابقة ضمن ما يُعْرَفُ بالظروف المرتبطة بالفعل، مع ملاحظة أَنَّ مصطلح الظرف في الأدبيات اللسانية الغربية يُطْلَقُ على المنصوبات الحاملة لسمة النصب، أو المتجردة منها لاقترانها بحرف الجر، بشرط دلالتها على معنى الظرفية.

وَيُلَاحَظُ أَنَّ الباء الجارة لاسم الحدث فيما سبق هي باء المصاحبة، ولها علامتان: إحداهما: أَنْ يحسن موضعها (مع)، والأخرى: أَنْ تُغْنِي الحال عنها، وعن مصحوبها؛ ففي قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ قَدْ جَاءَكُمُ الرَّسُولُ بِالْحَقِّ مِنْ رَبِّكُمْ﴾ {النساء: من الآية ١٧٠} يكون المراد: (مَعَ الحَقِّ)، أو (مُحِقًّا)، وَيُطْلَقُ على الباء هنا باء الحال لصلاحية وقوع الحال موقعها، والأولى عند الدكتور عمر يوسف أَنْ يُطْلَقَ عليها مصطلح باء المفعول المطلق؛ إذ تَدُلُّ على الكيفية/ الطريقة/ الهيئة، ويؤيد ذلك انفكاك المصاحبة عنها في بعض السياقات، ورائز ذلك تقدير كلمة (مع) قبل المصدر، وقد أهمل النحاة باء المفعول المطلق اكتفاءً بذكر باء المصاحبة، والمسوغ لذلك هو دخول باء المفعول المطلق في معنى المصاحبة بمعناها الواسع(٣٣).

وَيُلَاحَظُ أَنَّ أسماء المعاني المجرورة بالباء تقدم للفعل خدمة جليلة، وهي بيان هيئة الفعل الَّتِي تتحقق بالمفعول المطلق المنصوب؛ نحو: (ضَرَبْتُ زيدًا ضَرْبَ الوَحْشِ)، والاسم المجرور بحرف الجر الَّذِي يقع موقع المفعول المطلق؛ نحو: (ضَرَبْتُ زيدًا

بِوَحْشِيَّةٍ)؛ فالجار والمجرور في الجملة السابقة ليس في محل نصب حال على الرغم من أَنَّهُ يصلح أَنْ يكون إجابة لـ(كيف)، بل هو في محل نصب مفعول مطلق غير صريح؛ فالمفعول المطلق يبين هيئة الفعل، أما الحال فتبين هيئة الاسم[٣٤]، وَيُمْكِنُ القول بِأَنَّ الاختلاف الشكلي بين مركب الهيئة، والحال يَتْبَعُهُ اختلاف دلالي يَتَجَاوَبُ مع المسلمة القاضية باختلاف الدلالة لاختلاف الشكل التركيبي.

ومهما يكن من أمرٍ، فَإِنَّ مركب الهيئة يحمل دلالة مغايرة للحال من جهتين[٣٥]: إحداهما: أن المعنى الوظيفي للحال هو بيان هيئة صاحبها؛ نحو: (تَكَلَّمَ زَيْدٌ مُسْتَغْرِبًا)؛ فالمراد الإخبار بتكلم زيد، واستغرابه في حال تكلمه؛ فالحال (مُسْتَغْرِبًا) لبيان هيئة صاحبها وقت وقوع الفعل، فهي على تقدير (في)؛ وبذلك تقترب الحال من دلالة المفعول فيه، وهي صفة لصاحبها من حيث المعنى، كما أنها خبر ثانٍ له من غير أن تكون طرفًا في علاقة إسنادية لتضمنها حكمًا إسناديًّا ثانيًا غير الحكم الإسنادي الأول الَّذِي يؤدي فيه صاحب الحال (زَيْدٌ) وظيفة الفاعلية، فالمثال السابق يتضمن إسنادين في بنيته العميقة: أحدهما: (تَكَلَّمَ زَيْدٌ)، والآخر: (زَيْدٌ مُسْتَغْرِبٌ)، مع ضرورة التنصيص على أَنَّ الحال لزيادة الفائدة حتى لا تختلط بالخبر الَّذِي هو محل الفائدة، أما مركب الهيئة فمعناه الوظيفي هو بيان هيئة الحدث، وكيفيته، وطريقة حدوثه؛ نحو: (تَكَلَّمَ زَيْدٌ بِاسْتِغْرَابٍ)؛ فمركب الهيئة (بِاسْتِغْرَابٍ) بمعنى: (تكلم زيدٌ على نحو/ بطريقة/ بكيفية/ بهيئة فيها استغراب)، فهو لزيادة البيان، وَيَقْتَرِبُ هذا المركب دلاليًّا من المفعول المطلق، فالتعبير السابق في قوة: (تَكَلَّمَ زَيْدٌ تَكَلُّمَ اسْتِغْرَابٍ)، والأخرى: أَنَّ الحال تحتمل الدلالة على التزامن، وتحتمل عدمه، فالاستغراب في جملة: (تَكَلَّمَ زَيْدٌ مُسْتَغْرِبًا) ليس صفة لازمة ثابتة، وإنما هو صفة عارضة بحكم اقترانه بحدث المجيء، وقد ينتقل (زَيْدٌ) عن هذه الحال إلى غيرها، كما أَنَّ الاقتران الزمني بين الحال، وعاملها معدوم؛ فالاستغراب متقدمٌ على حدث التكلم، وسابقٌ له، فالحال في أصلها محكومة بالتحول والانقضاء، أما مركب الهيئة فيقتضي التزامن مع الحدث الَّذِي يَدُلُّ عليه الفعل، ففي المثال السابق: (تَكَلَّمَ زَيْدٌ بِاسْتِغْرَابٍ) تلازم، واقتران زمني بين الاستغراب، وحدث التكلم.

والمستخلص إجمالًا من التفريق السابق بين الحال، ومركب الهيئة أَنَّ أوجه الاختلاف الدلالية/ المعنوية بين التراكيب توفر للمتكلم آليات متنوعة تجسد مقاصده، وتبرز أغراضه، وتعبر عن تجاربه في الكون، وتحدد طريقة تفاعله مع الآخرين تأثيرًا وتأثرًا(٣٦).

وقد أَكْثَرَ المحدثون من استعمال مركب الهيئة الَّذِي يتكون من: (الباء + اسم معنى)، وَيَرْجِعُ ذلك إلى عدة أسباب:

أولها: التأثر بنظام الجملة الأوربية، وخاصة الفرنسية، والإنجليزية؛ لذا كان هذا الاستعمال معياريًّا من عناصر الفقر الأسلوبي لخروجه عن سمت العربية(٣٧).

وثانيها: التعبير عن طريقة أداء الفعل، أو تحديد درجته، أو بيان مداه، أو توضيح مقدار تكراره في الزمن، وَيَتَحَقَّقُ ذلك بإزاحة المصدر المنصوب على المفعولية المطلقة، واستخدام شبه جملة يتكون من حرف الجر (الباء)، والاسم المجرور؛ نحو: (حَضَرَ زَيْدٌ بِسُرْعَةٍ)، و(يُؤَكِّدُ زَيْدٌ رَأْيَهُ بِاسْتِمْرَارٍ)، أو استخدام شبه جملة وصفة؛ نحو: (تَكَلَّمَ زَيْدٌ بِصُورَةٍ بَطِيئَةٍ)، و(رَدَّ زَيْدٌ عَلَى أَبِيهِ بِطَرِيقَةٍ مُهَذَّبَةٍ)، و(تَكَلَّمَ زَيْدٌ بِشَكْلٍ وَاضِحٍ)(٣٨).

وثالثها: ميل العربية الحديثة إلى الثقافة الكتابية؛ لذا لَجَأَتْ إلى استخدام شبه الجملة؛ لَأَنَّهُ شكل كتابي مباشر يُرَكِّزُ على الغاية التعبيرية أكثر من الغاية الإيقاعية، بخلاف العربية الكلاسيكية الَّتِي تُحَبِّذُ الإيقاع، وَتُفَضِّلُ التجانس الصوتي؛ لذا أَكْثَرَتْ من استخدام المصدر منصوبًا على المفعولية المطلقة؛ لَأَنَّ فيه تكرارًا جزئيًّا تُحَبِّذُهُ الثقافة الشفاهية(٣٩).

وَيُمْكِنُ القول إجمالًا بِأَنَّ نزوع العربية إلى التطور جَعَلَهَا تُكْثِرُ من استخدام مركب الهيئة للوفاء بحاجة الناطقين بها في التعبير عن بعض الدلالات الَّتِي يُحَقِّقُهَا، وَيُجَسِّدُهَا مركب الهيئة عند استخدامه في بناء الجملة العربية، والراجح أَنَّ استخدام شبه الجملة ليس مستحدثًا، ولا جديدًا في العربية، والدليل على ذلك وروده في القرآن الكريم، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿يَا يَحْيَى خُذِ الْكِتَابَ بِقُوَّةٍ وَآتَيْنَاهُ الْحُكْمَ صَبِيًّا﴾ {مريم: الآية ١٢}؛ فالجار والمجرور ﴿بِقُوَّةٍ﴾ يبين نوع الفعل، وهو بمعنى: (أَخْذًا قَوِيًّا)، وهذا يُؤكد أَنَّ هذا الاستعمال ليس من استحداث المعاصرين.

وَيَرْجِعُ ظهور المفعول المطلق غير الصريح المتمثل في المصدر المتصل بالباء في العربية إلى تَعَذُّرِ الإتيان بالحال في بعض السياقات؛ فلا يصح أَنْ يُقال: (دَمَّرَتِ السُّيُولُ

المَنَـازِلَ مُسْـرِعَةً)؛ إذ لا تُوصَـفُ السـيول بالسـرعة، كمـا لا يَصِـحُّ أَنْ يُقـال: (غَضِـبَ زَيْـدٌ شَـدِيدًا)؛ لأَنَّ الحـال هنـا صـفة لازمـة لصـاحبها، والأصـل أَنْ تكـون صـفة عارضـة زائلـة، كذلك لا يَصِحُّ أَنْ يُقال: (قَابَلْتُ زَيْدًا حزينًا)؛ لما يَتَرَتَّبُ على المعنى الدلالي من لبسٍ؛ إذ يُحْتَمَلُ أن يكون الارتباط بين الحال، والفاعل (تاء المتكلم)، أو بين الحال، والمفعول به (زَيْدًا)، وفضًّا للإشكال التركيبي في الجمل السابقة لجأت العربية إلى مركب الهيئة؛ فقالت: (دَمَّرَتِ السُّيُولُ المَنَازِلَ بِسُرْعَةٍ)، و(غَضِبَ زيدٌ بشدةٍ)، و(قَابَلْتُ زَيْدًا بِحُزْنٍ)؛ وفي الجملة الأخيرة يغدو المتكلم هو الحزين(٤٠).

وتتحدد الصورة التركيبية الثانية للمفعول المطلق غير الصريح فى مجيء المصدر مجرورًا بحرف الجر (الكاف)؛ كقوله تعالى: ﴿يَخْشَوْنَ النَّاسَ كَخَشْيَةِ اللَّهِ أَوْ أَشَدَّ خَشْيَةً﴾ {النساء: من الآية ٧٧}، وقوله تعالى: ﴿كَالْمُهْلِ يَغْلِي فِي الْبُطُونِ* كَغَلْيِ الْحَمِيمِ﴾ {الدخان: الآيتان ٤٥، ٤٦}، وقوله تعالى: ﴿يَوْمَ نَطْوِي السَّمَاءَ كَطَيِّ السِّجِلِّ لِلْكُتُبِ﴾ {الأنبياء: من الآية ١٠٤}؛ فشبه الجملة في الآيات القرآنية الكريمة السابقة يُبَيِّنُ نوع الفعل، وهيئته احتكامًا إلى تفسير المعنى، وقد أشار إلى هذه الصورة الشيخ مصطفى الغلاييني، وتبعه الأستاذ محمد الأنطاكي، وقد مَثَّلا لها بالمثال النحوي المصنوع: (انْطَلَقَ الفَرَسُ كَالرِّيحِ)، وقد ذَكَرَ الأنطاكي أَنَّ هناك مذهبين في إعراب شبه الجملة في المثال السابق: أحدهما: يقتصر على تعليق الجار والمجرور بالفعل، والآخر: يجعل (الريح) مجرورة لفظًا بالكاف منصوبة محلًّا على المفعولية المطلقة(٤١).

وعلى الرغم من صحة هذا الرأى من جهة المعنى، فإنه لا يحظى بالقبول والرضا؛ إذ في الاعتماد على المعنى إطاحة بأصلٍ صناعيٍّ، وتقويض جهة من الجهات الَّتِي يدخل الاعتراض على المعرب من جهتها، وهى "أن يراعي المعربُ معنى صحيحًا، ولا ينظر في صحته في الصناعة"(٤٢).

ومما يجدر ذكره أَنَّ المفعول المطلق النوعي ينقسم إلى قسمين: أحدهما: المفعول المطلق التشبيهي؛ نحو: (دَخَلَ زَيْدٌ البَيْتَ دُخُولَ الأَسَدِ)، والآخر: المفعول المطلق النوعي غير التشبيهي؛ نحو: (ضَرَبَ زَيْدٌ عَمْرًا ضَرْبَ تَأْدِيبٍ)، وقد قَدَّرَ النحاة (مثل) في التركيب الأول، فأصله عندهم: (دَخَلَ زَيْدٌ البَيْتَ مِثْلَ دُخُولِ الأَسَدِ)، ويرى الدكتور عمر يوسف

عكاشة أَنَّ الأنسب تقدير (الكاف)؛ فأصل التركيب عنده: (دَخَلَ زَيْدٌ البَيْتَ كَدُخُولِ الأَسَدِ)، وَاحْتَجَّ بعدة أمور: أولها: أَنَّ (الكاف) حرف، و(مثل) اسم، والقول بحذف الحرف أولى من القول بحذف الاسم؛ لأن الأصل تقليل المقدر ما أمكن، وثانيها: أَنَّ (الكاف) من الناحية البنائية أكثر اختصارًا من (مثل)، وثالثها: ظهور (الكاف) في النص القرآني، وعلى الرغم من ذلك، فَإِنَّ النحاة لم يقدروا (الكاف) خوفًا من الخروج على قاعدتهم الَّتِي تَنُصُّ على أَنَّ المفعول المطلق سُمِّي بهذا لعدم تقييده بحرف جَرٍّ، فهو مُطْلَقٌ من القيود، ولعلهم تجنبوا سؤالًا مفترضًا مؤداه: (لم لا تقولون: المفعول كه؟)[٤٣].

وتتحدد الصورة التركيبية الثالثة للمفعول المطلق غير الصريح في مجيء اسم الآلة مجرورًا بحرف الجر (الباء)؛ كقوله تعالى: ﴿فَفَتَحْنَا أَبْوَابَ السَّمَاءِ بِمَاءٍ مُنْهَمِرٍ﴾ {القمر: الآية ١١}؛ فشبه الجملة ﴿بِمَاءٍ﴾ يُؤَدِّي مُؤَدَّى المفعول المطلق، ويَقْتَرِبُ في دلالته من آلة المصدر، فالماء هنا آلة يُفْتَحُ بها، وَيُطْلَقُ على شبه الجملة هنا مصطلح مركب الآلة/ ظرف الآلة/ ظرف الوسيلة؛ إذ يُسْنَدُ إليه دور الأداة، أو الآلة، ويدخل ضمن الظروف المحيلة على المشارك؛ إذ يُدْمِجُ مشاركًا جديدًا يُشَكِّلُ جزءًا من الحدثية الَّتِي يعبر عنها الفعل؛ نحو: (يَذْهَبُ زَيْدٌ إِلَى عَمَلِهِ بِالسَّيَّارَةِ)، وهذه الجملة تطابق دلاليًّا جملة: (يَذْهَبُ زَيْدٌ إِلَى عَمَلِهِ ذَهَابًا)[٤٤].

أما الصورة التركيبية الأخيرة للمفعول المطلق غير الصريح فقد وردت في العربية المعاصرة، وتتحدد في الشكل الآتي: (حرف الجر الباء + كلمة صورة، أو طريقة، أو شكل + صفة)؛ نحو: (يَرْسِمُ زَيْدٌ بِشَكْلٍ جَمِيلٍ)، و(يَبْحَثُ العُلَمَاءُ بِصُورَةٍ دَءُوبَةٍ)؛ وشبه الجملة (بِشَكْلٍ جَمِيلٍ)، و(بِصُورَةٍ دَءُوبَةٍ) يحدد الطريقة، أو الكيفية الَّتِي حدث بها الحدث، وهو يماثل المفعول المطلق الصريح في نحو: (يَرْسِمُ زَيْدٌ رَسْمًا جَمِيلًا)، و(يَبْحَثُ العُلَمَاءُ بَحْثًا دَائِبًا)، وقد أجاز مجمع اللغة العربية بالقاهرة استعمال هذه الصورة التركيبية؛ لَأَنَّهَا تَتَضَمَّنُ بيانًا لهيئة الحدث، وقد تطورت هذه الصورة التركيبية عن المركب الجَرِّيّ (بـ + مصدر) لعدة أسباب تركيبية[٤٥]: أولها: عدم قدرة بعض المصادر على الدخول في مركب الهيئة (بـ + مصدر)؛ إذ لا يصح أَنْ يُقال: (انْتَشَرَ الاسْتِهْلَاكُ التَّفَاخُرِيُّ بِجُنُونِيَّةٍ)، وتغلبًا على هذا المحظور التركيبي، قيل: (انْتَشَرَ الاسْتِهْلَاكُ التَّفَاخُرِيُّ بِصُورَةٍ جُنُونِيَّةٍ)، وثانيها: عدم

استساغة الشكل التركيبي (بـ + أفعل)؛ إذ لا يَصِحُّ أَنْ يُقال: (يَسْتَطِيعُ اللَّاعِبُ أَنْ يَلْعَبَ بِأَفْضَلَ إِذَا زَادَ مِنْ تَدْرِيبَاتِهِ الرِّيَاضِيَّةِ)، وحلًّا لهذا الإشكال التركيبي قيل: (يَسْتَطِيعُ اللَّاعِبُ أَنْ يَلْعَبَ بِشَكْلٍ أَفْضَلَ إِذَا زَادَ مِنْ تَدْرِيبَاتِهِ الرِّيَاضِيَّةِ)، وثالثها: عدم استساغة الشكل التركيبي (بـ + وصف مشتق) في بعض التراكيب؛ إذ لا يَصِحُّ أَنْ يُقالَ: (يُفَكِّرُ زَيْدٌ بِمَعْقُولٍ)؛ لذا لَجَأَتِ العربية إلى التركيب (يُفَكِّرُ زَيْدٌ بِشَكْلٍ بِمَعْقُولٍ)؛ وبذلك كان المفعول المطلق غير الصريح آلية من آليات تصحيح التركيب اللغوي حال عدم دخوله في دائرة الأفضلية اللغوية، ورابعها: التخلص من قيد الرتبة المقيدة للمفعول المطلق؛ ففي جملة: (قَالَ المُعَلِّمُ قَوْلًا أَكْثَرَ تَحْدِيدًا: إِنَّ الامْتِحَانَ سَيُعْقَدُ فِي الغَدِ) لا يمكن تقديم المفعول المطلق الصريح، إلا إذا استخدم المفعول المطلق غير الصريح، فقيل: (بِشَكْلٍ أَكْثَرَ تَحْدِيدًا قَالَ المُعَلِّمُ: إِنَّ الامْتِحَانَ سَيُعْقَدُ فِي الغَدِ)؛ وبذلك اكتسب التركيب بالمفعول المطلق غير الصريح ضربًا من التوسع والتصرف بتقديمه على عامله.

ومهما يكن من أمرٍ، فَإِنَّ ظهور المفعول المطلق غير الصريح في بعض السياقات اللغوية يَرْجِعُ إلى سبب تركيبيٍّ، وهو تحقيق معيار التحسين التركيبي، فقد جَاءَتْ به العربية لتتجنب محظورًا تركيبيًّا، فبدونه كان التركيب محكومًا عليه بالخطأ، والرفض، والإحالة، وقد أدى وظيفة الهيئة حين عَجِزَ المفعول المطلق الصريح عن أدائها بما يُلَابِسُهُ من شروط، وهذا يَشْهَدُ لما أَمْسَتِ الدراسة مطمئنةً إليه من أَنَّ المفعول المطلق المنصوب، وشبه الجملة الَّذِي يَقْتَرِبُ منه في أداء المعنى في الظاهر شكلان تركيبيان مختلفان ومتمايزان، وَمِنْ عَجَبٍ إجراهما مجرى واحدًا، وَالتَّسوية بينهما دلاليًّا، وإجمالًا يُمْكِنُ القول بِأَنَّ المفعول المطلق عند من يَعْتَمِدُ على المعنى في تحديد الوظيفة النحوية يُمْكِنُ أَنْ يَضُمَّ صورًا أخرى، بإمكانها أَنْ تَتَأَطرَ ضمنه، وأن تدخل في إطاره، وَلَكِنَّ الَّذِي حَجَبَ ذلك عند جمهور النحاة ضرورة حمل المفعول المطلق لإعراب النصب بوصفه شَرْطًا واجبًا في تعريفه، وهذا هو الأولى حَتَّى لا يَنْتَهِي الأمر إلى تقرير ما يَتَنَافَى مع أصل من أصول النظرية النحوية العربية الَّتِي كان توجهها في دراسة الأبواب النحوية قائمًا على أساسٍ صناعيٍّ مُؤَسَّسٍ على قيم شكلية مُسْتَمَدَّةٍ من النظرية العاملية الَّتِي تجعل كُلَّ باب نحوي في موضع التباين من الآخر، وهو ما تَوَاتَرَ عليه جمهور النحاة.

٢/٤ المفعول به غير الصريح

الفعل نوعان: أحدهما: فعل قوي يُبَاشِرُ مفعوله بنفسه؛ نحو: (ضَرَبَ زَيْدٌ عَمْرًا)؛ فالفعل (ضَرَبَ) فيه قوة تُفْضِي إلى مباشرة الاسم، والآخر: فعل ضعيف يُبَاشِرُ مفعوله بواسطة حرف جر؛ نحو: (تَمَسَّكَ زَيْدٌ بِالصِّدْقِ)؛ فالفعل (تَمَسَّكَ) يضعف عن تجاوز الفاعل إلى المفعول؛ لذا لا تجيز اللغة: (تَمَسَّكَ زَيْدٌ الصِّدْقَ)، ومن اللازم مجيء حرف الجر كي يَصِلَ الفعل إلى الاسم؛ فحرف الجر هنا واسطة تعمل على تقوية الفعل، وَتَجْعَلُ أثره واصلًا إلى الاسم (الصدق)؛ لذا تَتَوَقَّفُ عليه الصحة التركيبية للجملة، وقد أَثْنَى حرف الجر الفعل عن النصب المباشر الَّذِي يَأْتِي منه تمييزًا بين الفعل المتعدي بنفسه، والفعل المتعدي بواسطة حرف الجر، وقد جاء ما بعد هذه الحروف مجرورًا حتى يخالف ما بعد الفعل القوي، وقد عَدَّ النحاة التعدي بدون حرف جَرٍّ من التعدي المباشر، كما جَعَلُوا التعدي بحرف جَرٍّ من التعدي غير المباشر؛ لذا أَطْلَقُوا على المفعول المنصوب في الأول عدة مصطلحات؛ كالمفعول به الصريح، والمفعول به الحقيقي، والمفعول به المباشر، والمفعول به بلا واسطة حرف الجر، وَأَطْلَقُوا على المجرور وحده، أو الجار والمجرور في الثاني على خلافٍ بينهم في ذلك عدة مصطلحات؛ كالمفعول به غير الصريح، والمفعول به الحكمي، والمفعول به المعنوي، والمفعول به غير المباشر، والمفعول به المقيد بحرف من حروف الجر، والمفعول به بواسطة حرف الجر؛ لَأَنَّهُ في الظاهر مجرور، ودلاليًّا يُعَدُّ في حكم المفعول به، والمراد به كُلُّ مجرور بغير (في)، أو (اللام)، وحرف الجر هنا هو حرف الجر الأصلي؛ وعليه فَإِنَّ المجرور بحرف جَرٍّ زائدٍ لا يَدْخُلُ في هذا الباب[٤٦].

ومهما يكن من أمرٍ، فقد ذَهَبَ الدكتور عمر يوسف عكاشة إلى أَنَّ مصطلح المفعول يَنْطَبِقُ كُلَّ الانطباق على المفعول به غير الصريح، فعنده أَنَّ (زَيْدٍ) في جملة: (مَرَرْتُ بِزَيْدٍ) هي الأحق بمصطلح المفعول به، من كلمة (كتابًا) الواردة في جملة: (قَرَأَ زَيْدٌ كِتَابًا)؛ لَأَنَّ (زَيْدٍ) من الناحية الدلالية مَذْهُوبٌ به، وما كان مَذْهُوبًا به فهو أولى من غيره بِأَنْ يُقَالَ في شأنه: إِنَّهُ مفعول به، بالإضافة إلى مباشرة (الباء) له، ومعتمده هو الاستناد إلى المعنى في تحديد مصطلح المفعول به، وإِنْ كان في ذلك نظر من جهة أن تعريف المفعول به عند نحاة العربية تعريف تركيبي/ إعمالي؛ فمصطلح المفعول به على إطلاقه

لا يطلق في اصطلاح جمهور النحاة على المجرور (زَيْدٍ) في المثال السابق، وفي عرفهم أن المجرور هنا مفعول به بواسطة حرف الجر[٤٧].

وقد اخْتَلَفَ النحاة في تحديد المنصوب مَحَلًّا في حالة التعدي غير المباشر على ثلاثة أوجه[٤٨]: أولها: القول بِأَنَّ الاسم المجرور في محل نصب مفعول به غير صريح لقيامه ببيان الجهة الَّتِي وقع عليها الحدث، وهذا مذهب سيبويه؛ فحرف الجر يُعَدُّ جزءًا من الفعل الَّذِي يسبقه، ويؤيده أَنَّ (الباء) في جملة: (خَرَجْتُ بِزَيْدٍ) بمنزلة الهمزة، وتثقيل الحشو في: (أَخْرَجْتُ)، و(خَرَّجْتُ)، والباء والهمزة والتضعيف تُعَدُّ جزءًا من الفعل، وقد جاءت (الباء) لتحقيق صحة لغوية، فالفعل بواسطتها صار متعديًّا؛ من ثم فُهِمَتِ التعدية هنا فهمًا دلاليًّا، وثانيها: القول بِأَنَّ حرف الجر في موضع نصب، وقد نُسِبَ ذلك المذهب إلى الفراء (ت ٢٠٧ هـ)، وهذا رأي غريب؛ فلا حَظَّ لحروف الجر من الإعراب، وثالثها: القول بِأَنَّ الجار والمجرور في محل نصب مفعول به غير صريح، وعليه ابن جني (ت ٣٩٢ هـ) بناءً على أَنَّ حرف الجر يُعَدُّ جزءًا من الاسم الَّذِي يليه، وهنا يَلْتَحِمُ الجار مع الاسم المجرور لِيُشَكِّلَا معًا مركبًا نحويًّا يَتَهَيَّأُ لشغل وظيفة المفعولية، وهو يُؤَدِّي هذه الوظيفة النحوية بطرفيه معًا، وهذا الرأي يَنْطَلِقُ من وجهة شكلية، لا دلالية، فالارتباط التركيبي بين الجار والمجرور أَدَّى إلى عدم الفصل بينهما؛ إذ لا يَقُومُ أحدهما بدون الآخر، فهما معًا وحدة واحدة، لا يَنْفَكَّانِ عن بعضهما بعضًا، ولا مانع من الأخذ به، ويدعم هذا الرأي أمران: أحدهما: التشابه الدلالي بين الفعل المتعدي بنفسه، والفعل المتعدي بحرف جَرٍّ، فجملة: (مَرَرْتُ بِزَيْدٍ) معناها: (جَاوَزْتُ زَيْدًا)، والآخر: جواز العطف على مجموع الجار والمجرور بالنصب مراعاة لمحلهما، تقول: (مَرَرْتُ بِزَيْدٍ وَبَكرٍ) بالجر مراعاة للفظ، وتقول: (مَرَرْتُ بِزَيْدٍ وَبَكرًا) بالنصب مراعاة للمحل، ومع ذلك فالرأي الثالث هو الأكثر شهرة، وَلَكِنَّهُ غير مُسلمٍ به؛ لَأَنَّ العطف بالنصب مقتصر على محل المجرور بحرف جَرٍّ زائدٍ، ويترتب على جواز النصب هنا وقوع اللبس بين أصالة حرف الجر، وزيادته؛ لذا كان المنصوب محلًّا هو الاسم المجرور فقط، ونصبه مقتصر عليه، ولا يصح مراعاته في تابعه؛ وعليه فَإِنَّ التابع يكون مجرورًا بالعطف على الاسم وحده.

وقد يكون للفعل مفعولان: أحدهما: مفعول به صريح، والآخر: مفعول به غير صريح، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُكُمْ أَنْ تُؤَدُّوا الْأَمَانَاتِ إِلَى أَهْلِهَا﴾ {النساء: من الآية ٥٨}؛ فـ﴿الْأَمَانَاتِ﴾ مفعول به صريح، و﴿إِلَى أَهْلِهَا﴾ شبه جملة في محل نصب مفعول به غير صريح؛ فالفعل ﴿تُؤَدُّوا﴾ تعدَّى إلى مفعولين: أحدهما: صريح، والآخر: غير صريح.

وهناك اختلاف دلالي بين المفعول به الصريح، والمفعول به غير الصريح على أساسه لا يمكن قبول أَنَّ الشكلين لهما الدلالة نفسها؛ فجملة: (أَقَمْتُ زَيْدًا) بمعنى: (قُمْتُ بِزَيْدٍ) في الظاهر، ولكن الراجح أَنَّ بينهما فرقًا دلاليًا؛ فمعنى جملة: (أَقَمْتُ زَيْدًا) هو (جعلته يقوم، ولا يلزمك القيام معه)، ومعنى جملة: (قُمْتُ بِزَيْدٍ) هو (جعلته يقوم مع قيامك معه)؛ فـ(الباء) تفيد المصاحبة، فالمجرور مصاحب للفاعل في الفعل، ومن ذلك ـ أيضًا ـ جملة (أَذْهَبْتُ زَيْدًا)؛ أي: (جعلته يقوم منفردًا بالذهاب)، أما جملة: (ذَهَبْتُ بِزَيْدٍ) فَتَدُلُّ على الصحبة والمشاركة بين الفاعل، والمجرور بحرف الجر؛ فالاثنان قد اشْتَرَكَا في الفعل، وهكذا تتعدد التراكيب بحسب المقامات المختلفة على نحوٍ يعزز ضرورة الإقرار بالتفاوت الدلالي بين الصور التعبيرية المتعددة المستجيبة لسلطان المعاني، وتعددها، ومن جانب آخر، فالفعل الَّذِي يتعدى مباشرة إلى مفعوله يَدُلُّ على وقوع الحدث مباشرة على المفعول، ففي جملة: (ضَرَبْتُ زَيْدًا) يقع الضرب مباشرة على (زَيْدًا)، ويصل إليه، أما الفعل الَّذِي يَتَعَدَّى إلى مفعوله بواسطة حرف جر فَيَدُلُّ على عدم وقوع الحدث مباشرة على الاسم المجرور؛ كقوله تعالى: ﴿فَضُرِبَ بَيْنَهُمْ بِسُورٍ لَهُ بَابٌ بَاطِنُهُ فِيهِ الرَّحْمَةُ وَظَاهِرُهُ مِنْ قِبَلِهِ الْعَذَابُ﴾ {الحديد: من الآية ١٣}؛ فالضرب لا يقع على السور مباشرة؛ فالسور أداة الفعل، وَيُمْكِنُ القول بِأَنَّ المفعول به المنصوب هو المفعول به المباشر الَّذِي يقع عليه الحدث مباشرة بوصفه مُتَلَقِّيًا وَمُتَحَمِّلًا لحدث الفاعل، وهنا يُمْكِنُ وسم هذه العلاقة بين الفعل المتعدي، ومفعوله بِأَنَّهَا علاقة إطلاق واتساع، أما الاسم المجرور فهو مفعول به غير مباشر يرتبط مع الفعل بعلاقة مقيدة بواسطة أحد المعاني الوظيفية الَّتِي تَدُلُّ عليها حروف الجر، ويكون التقييد لملابسات الحدث ولوازمه، وفي ذلك دلالة على قيام حرف الجر بالربط بين الفعل، والاسم الَّذِي بعده(٤٩).

وَيَتَّضِحُ ذلك الاختلاف الدلالي بين المفعول به الصريح، والمفعول به غير الصريح من خلال تأمل قوله تعالى: ﴿وَامْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ وَأَرْجُلَكُمْ إِلَى الْكَعْبَيْنِ﴾ {المائدة: من الآية ٦}؛ فالمفعول به غير الصريح ﴿بِرُءُوسِكُمْ﴾ يختلف دلاليًّا عن المفعول به الصريح في جملة: (امْسَحُوا رُءُوسَكُمْ)؛ فجملة: (امْسَحُوا رُءُوسَكُمْ) قطعية الدلالة، لها دلالة محددة هي مسح كُلِّ الرأس؛ أي: شمول المسح لجميع الرأس، وهذا على وجه التعيين والقطع، أما قوله تعالى: ﴿وَامْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ﴾ فهو تعبير احتمالي؛ فـ(الباء) لا علاقة لها بمساحة الممسوح؛ فقد تَدُلُّ عَلَى احتمال مسح بعض الرأس، ومسح جميعه، كما أَنَّ دخول (الباء) لم يحدد كيفية مسح الرأس تحديدًا قاطعًا؛ من ثم كان الاختلاف في مقدار ما يجب مسحه على وجهين: أحدهما: وجوب المسح على كُلِّ الرأس عند المالكية، فالأصل في (الباء) الدلالة على الإلصاق، والآخر: مسح بعض الرأس؛ وبذلك تكون (الباء) للتبعيض، ويكون المراد: (امْسَحُوا بَعْضَ رُءوسِكُم)، مع الاختلاف في تقدير المحذوف؛ فالحنفيون يمسحون ربع الرأس، والشافعية يجيزون مسح ولو شعرة، وثمة دلالة أخرى أبعد غَوْرًا يُتَرْجِمُ عنها استعمال الذكر الحكيم لحرف الجر (الباء)، فالمسح لغةً لا يقتضي مَمْسُوحًا به؛ لذا دخلت (الباء) لتدل على إثبات ممسوح به، وهو الماء، والمراد: (وَامْسَحُوا بِرُءوسِكُم المَاءَ)، ولو حُذِفَتِ (الباء)، لأجزأ المسح باليد من غير شيء على الرأس؛ وعلى هذا تكون (الباء) للإلصاق الَّذِي يَسْتَلْزِمُ المصاحبة، فالماء مصاحب للمسح، وقد تكون (الباء) للاستعانة، والتقدير: (وَامْسَحُوا رُءوسَكُم بِالمَاءِ)؛ وبذلك يكون في الكلام حذف وقلب، وتأسيسًا على ما سَبَقَ، فَإِنَّ المُتَوَضِّئَ عليه أَنْ يستحضر عدة أمور: أولها: أَنَّ له الحرية المطلقة في تنفيذ حكم مسح الرأس، وَيُسْعِفُهُ في ذلك تعدد المعنى النحوي الوظيفي لحرف الجر (الباء)، وثانيها: الله ـ عَزَّ وَجَلَّ ـ يريد تنفيذ هذا الحكم على كُلِّ الألوان، ولولا أن ذلك التعدد مقصود، لأَوْضَحَ الحق ـ عَزَّ وَجَلَّ ـ مراده، وثالثها: عدم تخطئة أي حكم من الأحكام المحتملة لمسح الرأس(٥٠).

ويجدر الالتفات إلى أَنَّ الدراسة إذ تَنْحُو هذا المنحى في التفرقة بين المفعول به الصريح والمفعول به غير الصريح إِنَّمَا تَرْفُضُ التطابق الدلالي بين التركيبين كأنهما شيءٌ واحدٌ؛ إذ تنكر الصناعة النحوية ذلك لعدة مضعفات:

أولها: لا يُمْكِنُ أَنْ يُؤَدِّي الاسم المجرور بحرف جر أصلي ما يؤديه المفعول به المنصوب من دلالة، وهذا الفرق في المعنى بين النصب والجر يجعل لِكُلِّ واحد منهما دلالته وسياقه الخاص الَّذِي يَقْتَضِيه من دون الآخر، وَيَقْتَضِي ذلك بالضرورة إلغاء القول بالمفعول به غير الصريح.

وثانيها: أَنَّ النحاة قد تَحَدَّثُوا عن حذف المفعول به غير الصريح دون غيره من المفعولات غير الصريحة، فالمفعول به غير الصريح إذا حُذِفَ كان محله شاغرًا، ويستوجب ذلك اللجوء إلى التقدير، أما غيره فلا يحتاج إلى تقدير؛ فبحذفه يُحْذَفُ المحل، وَيَرْجِعُ ذلك إلى دخول المفعول به في بناء مدلول الفعل؛ إذ يطلبه الفعل طلبًا أشد من طلب غيره من سائر المفعولات؛ لذا كان أكثر لُزُومًا له مقارنة بغيره، فالفاعل والمفعول به طرفا الحدث اللغوي، أما بقية المفعولات فلا يمثل ذكرها شرطًا ضروريًّا على الرغم من صلتها بالفعل، ووجودها إِنَّمَا يَكُون مَقْرُونًا بالحاجة الدلالية إليها بوصفها مخصصات/ مقيدات/ جهات للحدث؛ من ثم لَا تُقَدَّرُ إلا في حالات قليلة؛ لَأَنَّ أبوابها أبواب معانٍ إضافية، والهدف من ذلك احترام المعنى، وعدم تحميل النص فوق ما يَحْتَمِلُ، وَيَقْتَضِي ذلك استلزام المفعول به بالفعل، أو بالقوة؛ فتقديره تقدير موجود، أما غيره من المفعولات فتقديره تقدير معدوم الوجود؛ وعليه فَإِنَّ الحدث يقع على المفعول به الصريح، وَإِنْ لم يُذْكَرْ في بناء الجملة، قُدِّرَ في الذهن ليقع عليه الحدث؛ كقولهم: (أَصْغَيْتُ إليه)، والمراد: (أُذُني)، وقولهم: (أَغضَيْتُ عليه)، والمراد: (جفني)؛ فالمفعول به هنا محذوف لدلالة الحال عليه، وعلى الرغم من أنه لا صنعة فيه، فلا بُدَّ من تقديره وإخراجه من الوجود بالقوة على مستوى الذهن والتصور، إلى الوجود بالفعل لتوقف النية والقصد عليه؛ فالمعنى لا ينعقد ولا يكتمل إلا بتقديره، فهو لَيْسَ فضلة زائدة على الكلام، بل هو كالفاعل عنصر أولي أساسي، يفتقر إليه الفعل، فهو أحد طرفي الحدث، وَيُؤَيِّدُ ذلك نظر النحاة إليه على أَنَّهُ أصل بالنسبة إلى سائر المفعولات، ودليل ذلك قيامه مقام الفاعل عند وجود غيره من المفعولات(٥١)، وإذا كان الأمر كذلك، انْتَفَى القول بالمفعول به غير الصريح انتفاءً تامًّا.

وثالثها: أَنَّ التعدية بحرف الجر تفيد دلالة جديدة مختلفة عن دلالة المفعول به المنصوب، وهذه الدلالة مستفادة من تعاون حرف الجر مع غيره من الضمائم، فالاسم

المجرور بحرف جَرٍّ علاقته بالعامل علاقة مقيدة بأحد المعاني الوظيفية لحرف الجر، أما المفعول به المنصوب فعلاقته بالعامل علاقة مطلقة.

ورابعها: حروف الجر لها وظيفة عامة هي توصيل العامل إلى الاسم، ثم يَنْفَرِدُ كُلُّ حرف بخصوصية دلالية تُعْطِيه ملمحًا مُتَمَيِّزًا إضافة إلى تلك المساحة المشتركة، وَيُمْكِنُ توضيح ذلك من خلال تأمل الفرق بين التعبيرين: (مَرَرْتُ بِزَيْدٍ)، و(مَرَرْتُ عَلَى زَيْدٍ)؛ فالتعبير الأول (مَرَرْتُ بِزَيْدٍ) يَدُلُّ عَلَى أَنَّ المرور كان على سبيل الاقتراب والمجاورة، أما التعبير الثانى (مَرَرْتُ عَلَى زَيْدٍ) فيفيد أَنَّ المرور مرور إشراف وإلمام[٥٢]، ولا ترى الدراسة تساويًا دلاليًّا/ تطابقًا دلاليًّا بين التركيبين؛ لَأَنَّ في هذا إهدارًا للقيمة الدلالية لحرف الجر، واستهانةً بها، وتغافلًا عنها، وإذا صَحَّتِ التفرقة بين التعبيرين، كان مُسْتبعدًا اندراجهما تحت عنوان واحد هو المفعول به غير الصريح.

وخامسها: أَنَّ الاسم المجرور تختلف دلالته عن المفعول به المنصوب، وليس الأمر تحولًا شكليًّا، وإنما كان لإضفاء معنى دلالي بمعونة التفاعل السياقي بينه، وبين حرف الجر، على نحوٍ يضفي على المعنى توجيهًا، أو تعديلًا، أو تحويرًا لا يكون للمفعول الصريح إذا شغل الموقع نفسه.

وسادسها: الوظيفة النحوية لها حكم واحد، فالمفعول به حكمه الإعرابي هو النصب فكيف يجيء المفعول به بعد ذلك مجرورًا دون التنبه إلى ما يترتب على ذلك من اضطراب وتناقض في الصناعة النحوية؟! ولا شك أَنَّ الجمع بين حكمين متناقضين للوظيفة النحوية الواحدة لا يستجيب لأحد الشروط العلمية للنظرية النحوية، وهو شرط التجانس، وعدم التناقض.

وسابعها: المجرور بالحرف لا يُسَمَّى مفعولًا به، والفعل الَّذِي يتعدى بحرف الجر لا يُسَمَّى مُتَعَدِّيًا، بل يُسَمَّى لَازِمًا عند النحاة الأوائل، ولا يقع عليه مصطلح المتعدي إذا أُطْلِقَ، وقد يقال له: المتعدي بالحرف، وهم بذلك يُضَيِّقُونَ مصطلح المتعدي، وترتب على ذلك تضييق مصطلح المفعول به بإخراج ما تعدى إليه الفعل بواسطة حرف الجر من باب المفعول به، فمعيار التعدية، أو عدمها هو المفعول به المنصوب، وإن كان هناك من وسَّع

مصطلح المتعدي ليشمل الفعل الَّذِي يَتَجَاوَزُ فاعله بواسطة حرف الجر، وقد صاحب ذلك توسع في مصطلح المفعول به(٥٣).

وثامنها: قد يكون الفعل المتعدي بحرف الجر مُتَعَدِّيًا مَحْضًا؛ إذ يمكن أَنْ يقدر المفعول مَحْذُوفًا؛ كقوله تعالى: ﴿فَإِذَا خِفْتِ عَلَيْهِ فَأَلْقِيهِ فِي الْيَمِّ﴾ {القصص: من الآية ٧}؛ فالفعل ﴿خِفْتِ﴾ فعل مُتَعَدٍّ بحرف الجر، وَيُمْكِنُ أَنْ يَكُونَ مُتَعَدِّيًا بنفسه عن طريق تقدير المفعول به مَحْذُوفًا، فيكون المعنى: (إذا خفت عليه الأذى)، فالفعل المتعدي لا يصبح لازمًا إذا حُذِفَ مفعوله؛ وعليه فإن مصطلح التعدية يَنْطَبِقُ على الفعل المتعدي سواء أكان المفعول مذكورًا، أم محذوفًا(٥٤)، وَيَتَأَسَّسُ على ما سَبَقَ رفض الرأي القائل بِأَنَّ المفعول به غير الصريح يتطابق دلاليًّا مع المفعول به الصريح.

وهنا سؤال مؤداه: كيف يتم التوفيق بين إلغاء المفعول به غير الصريح، والقول بِأَنَّ حروف الجر من وسائل التعدية؟ والجواب عن ذلك أَنَّ التعدية بحروف الجر تعدية معنوية، والاسم المجرور مفعول به من جهة المعنى، وليس من جهة الإعراب، فهو يُعْرَبُ اسمًا مجرورًا، ففي جملة: (قَرَأْتُ في الكِتَابِ) لا يُعْرَبُ (الكِتَابِ) مفعولًا به غير صريح، بل هو اسم مجرور، فالتعدية بحرف الجر ليست تعدية إعراب، بل هي تعدية معنوية؛ لَأَنَّ الوجه المعنوي دون الإعراب هو الظاهر، في مقابل التعدية المحضة الَّتِي يَتَرَتَّبُ عليها أَنْ يكون معمول الفعل المتعدي مفعولًا به سواء أكان منصوبًا، أم في محل نصب، وَيُسْتَخْلَصُ مِمَّا سَبَقَ أَنَّ حروف الجر لا تُسْتَعْمَلُ إلا للتعدية المعنوية؛ فـ(الباء) في جملة: (أَسْتَعِينُ بِاللَّهِ تَعَالَى) للتعدية المعنوية، والعامل (أَسْتَعِينُ) لا يقع أثره الإعرابي على الاسم الأحسن(٥٥)، وما سَبَقَ كَافٍ لإلغاء القول بالمفعول به غير الصريح، وهناك دلائل أخرى تَدْحَضُ مثل هذا الزعم سيأتي ذكرها في نهاية هذه الدراسة إِنْ شاء الله تعالى.

٣/٤ المفعول فيه غير الصريح

اشترط النحاة للمفعول فيه شرطين: أحدهما: صحة تقدير (في)، والآخر: ألا تكون (في) مُصَرَّحًا بها؛ أي: مَلْفُوظًا بها قبل الظرف، فَإِنْ فُقِدَ الشرطان، أو أحدهما، لم يكن مفعولًا فيه، وقد يقول قائل: إذا كانت (في) مقدرة قبل الظرف، فليس هناك إشكال في التلفظ بها، قيل: لا يستلزم التقدير ظهور المقدر؛ كالضمير المستتر في فعل الأمر، كما

أَنَّ هُنَاكَ ظروفًا لا تَدْخُلُ (في) عليها؛ كـ(عند)، و(مع)، و(لدى)؛ لذا كان من الأنسب أَنْ يُقَالَ: إرادة تقدير (في)؛ أي: إرادة معناها، وقد خَالَفَ ابن الحاجب الجمهور، فَذَهَبَ إلى أَنَّ المجرور بـ(في) مفعول فيه، وقد جعل تقدير (في) شرطًا في نصبه، لا في تسميته؛ وبذلك يكون المفعول فيه عند ابن الحاجب ضربان: أحدهما: منصوب على تقدير (في)، والآخر: مجرور بـ(في)، أو بغيرها من الحروف الَّتِي تأتي بمعناها، ولعل دافعه هو الشعور بضيق مصطلح المفعول فيه، ورغبته في توسيع هذا المصطلح، ولكن رأيه لم يَحْظَ بقبول حسن عند الجمهور، فعندهم أَنَّ تقدير (في) هنا إنما هو من حيث المعنى لا العمل؛ لذا لا يجوز أَنْ تظهر، وعند ظهورها ستقوم بوظيفة الظرفية؛ من ثم لم يُطْلَقِ المفعول فيه في اصطلاح جمهور النحاة إلا على المنصوب بتقدير (في)، فَإِنْ ظهرت، بطلت الظرفية، وعملت الجر، وصار ما بعدها بمنزلة سائر الأسماء المجرورة، وخرج خروجًا صناعيًّا من باب المفعول فيه، وَأُطْلِقَ عليه في اصطلاح النحاة مفعول به بواسطة حرف الجر؛ وبذلك حدَّدَ نحاة العربية بقيد النصب في المفعول فيه مسار البحث ومجاله، والإخلال بهذا القيد يجعل هذا الباب غير منضبط(٥٦).

وللمفعول فيه غير الصريح فى العربية عدة صورة تركيبية، وتتحدد الصورة التركيبية الأولى في مجيء الاسم الدال على الزمان مجرورًا بحرف الجر (في)؛ كقوله تعالى: ﴿اشْتَدَّتْ بِهِ الرِّيحُ فِى يَوْمٍ عَاصِفٍ﴾ {إبراهيم: من الآية ١٨}؛ فشبه الجملة ﴿فِى يَوْمٍ﴾ في محل نصب مفعول فيه عند الدكتور محمود الحسن الَّذِي احتكم إلى المعنى عند تحديد الوظيفة النحوية، ولا يؤثر شبه الجملة عنده في معنى الفعل الأصلي، بل يعمل على تخصيص حدوثه في زمان محدد(٥٧)، وَمِمَّنْ قَالَ بذلك الشيخ مصطفى الغلاييني، فعنده أن شبه الجملة الوارد فى جملة: (سَارَ زَيْدٌ في اللَّيْلِ) يُنْصَبُ محلًّا على أَنَّه مفعول فيه غير صريح(٥٨)، وقد أشار الدكتور أحمد إبراهيم هندي إلى أَنَّ التراث اللغوي فيه إشارات إلى المفعول فيه غير الصريح، وعلى الرغم من قلة هذه الإشارات، فَإِنَّها تَعْكِسُ حسًّا لغويًّا دقيقًا، وَلَكِنَّهَا لم تَجِدْ من يُطَوِّرُهَا، وَيُنَمِّيهَا(٥٩)، وقد ذهب الدكتور عمر يوسف عكاشة إلى أَنَّ الاسم المجرور بحرف الجر (في) أحق من المفعول فيه المنصوب بِأَنْ يُقَال في شأنه: إِنَّهُ مفعول فيه، فكلمة (المساء) الواردة في جملة: (زُرْتُ أَصْدِقَائِي في المَسَاءِ) هي ما

يَجِبُ تسميته بالمفعول فيه، فهي أحق وأولى بهذا المصطلح من كلمة (مَسَاءً) الواردة في جملة: (زُرْتُ أَصْدِقَائِي مَسَاءً)[٦٠]، ومسوغ هذا القول هو تغليب الجانب الدلالي على الجانب الشكلي، وَتَرَى الدراسة أَنَّ القول بالمفعول فيه غير الصريح غير مقبول؛ لَأَنَّ المفعول فيه يرتبط مع عامله بعلاقة معنوية هي علاقة الظرفية، وتتيح العربية التعبير عن هذه العلاقة الدلالية بواسطة حرف الجر (في)، فإذا قيل: (جَاءَ زَيْدٌ صَبَاحًا)، فَإِنَّ (صَبَاحًا) مفعول فيه يمكن أَنْ يُوْضَعَ مكانه حرف جَرٍّ يَدُلُّ على الظرفية دون فساد المعنى، فَيُقَال: (جَاءَ زَيْدٌ في الصَّبَاحِ)، ويرى النحاة أَنَّ (في) هي الأصل، ولكنها حذفت، فانتصب الاسم، وهذا هو المعروف بالتضمن، وبسبب الاقتران بين حرف الجر المحذوف، والاسم المنصوب كان ظهورهما معًا في شكل جار ومجرور هو السبب الداعي إلى إعراب شبه الجملة في محل نصب مفعول فيه، والراجح أَنَّ شرط الظرف تضمن معنى (في)، والتضمن دلالة تركيبية مفهومة من وقوع الحدث فى الزمان، أو المكان الَّذِي يَدُلُّ عليه الظرف، وشرطه عدم ذكر الحرف، فَإِنْ ظهر، بطلت الظرفية، وَجُرَّ الظرف به، وأصبح اسمًا مجرورًا، وليس ظرفًا، وإلى هذا الرأي رَكَنَ كثيرٌ من النحاة المحدثين حرصًا على سلامة الصناعة النحوية، ومنهم الأستاذ عباس حسن، والدكتور شوقي ضيف، والدكتور فاضل صالح السامرائي، والدكتور محمد حماسة عبد اللطيف، والدكتور إبراهيم إبراهيم بركات، والدكتور عبد القادر عبد الجليل، والدكتور عبد الفتاح الحموز[٦١].

وتنهض الدراسة هنا بذكر جملة أدلة تجعل القول بالمفعول فيه غير الصريح خطأ من الرأى، ومردودًا من الحكم يُجَانِبُ الصناعة النحوية: أولها: أَنَّ المفعول فيه المنصوب، والاسم المجرور بحرف الجر (في) الَّذِي يَقْتَرِبُ في دلالته من دلالة المفعول فيه المنصوب شكلان تركيبيان مختلفان، لِكُلِّ واحدٍ منهما دلالته الخاصة به، وليس أحدهما أَصْلًا للثاني، فهما تركيبان جائزان في الاستعمال اللغوي، ولا ينبغى أن يقال بِأَنَّ أحدهما بنية عميقة للآخر؛ إذ لا يمكن القطع بأسبقية أحد الشكلين في الاستعمال، وعلى المتكلم أن يستعيض في استعماله بأحد التركيبين عن الآخر وفقًا لمقصده وغرضه، فأيٌّ منهما ليس مكافئًا نحويًّا، أو دلاليًّا للآخر، وثانيها: أَنَّ المفعول فيه المنصوب هو العنصر المفيد لمعنى الظرفية، وإذا ظهر قبله حرف الجر (في)، انتقلت وظيفة الظرفية إليه؛ لذا فَإِنَّ كُلَّ

مفعول فيه دالٌّ على الظرفية، ولا ينعكس، وثالثها: أَنَّ التعبير بحرف الجر (في) بدلًا من المفعول فيه المنصوب لم يكن تغييرًا شكليًّا، وإنما كان لغرض دلالي خاص به؛ فإذا قلت: (جئتُ لَيْلًا)، فَإِنَّ المراد (ليل ليلتك)، أو (ليلة بعينها)، أما إذا قلت: (جِئْتُ فى لَيْلٍ)، لم يتعين ذلك(٦٢)؛ لذا جاء التعبير بالمفعول فيه الصريح في قوله تعالى: ﴿فَأَسْرِ بِعِبَادِي لَيْلًا إِنَّكُمْ مُتَّبَعُونَ﴾ {الدخان: الآية ٢٣}؛ لَأَنَّ المراد تعيين الليلة الَّتِي أُمِرَ فيها موسى ـ عليه السلام ـ بالإسراء، ورابعها: أَنَّ التعبير بالظرف فيه دليل على استمرار الحدث، وعدم انقطاعه؛ لَأَنَّ الأصل في الظرف أَنْ يستوعبه الواقع فيه، أما التعبير بحرف الجر الدال على الظرفية فيفيد النص على توقيت الحدث.

ويظهر هذا الفرق جَلِيًّا من خلال المقارنة بين قوله تعالى: ﴿يُسَبِّحُونَ اللَّيْلَ وَالنَّهَارَ لَا يَفْتُرُونَ﴾ {الأنبياء: الآية ٢٠}، وقوله تعالى: ﴿فَإِنِ اسْتَكْبَرُوا فَالَّذِينَ عِنْدَ رَبِّكَ يُسَبِّحُونَ لَهُ بِاللَّيْلِ وَالنَّهَارِ وَهُمْ لَا يَسْأَمُونَ﴾ {فصلت: الآية ٣٨}؛ ففي الآية الأولى جاء التعبير عن الزمان بالمفعول فيه الصريح، وما عُطِفَ عليه في قوله تعالى: ﴿اللَّيْلَ وَالنَّهَارَ﴾، وفي ذلك دلالة على مواظبة التسبيح، واستيعاب الوقت كُلِّهِ فيه، وعدم الانفكاك عنه، وهكذا يجعل النصب التسبيح مطلقًا، مستمرًّا، لا يَنْقَطِعُ ليلًا أو نهارًا، وفي الآية الثانية يدل المفعول فيه غير الصريح، وما عُطِفَ عليه في قوله تعالى: ﴿بِاللَّيْلِ وَالنَّهَارِ﴾ على عدم استمرار التسبيح، وانحصاره في هذين الوقتين فقط(٦٣).

وتتحدد الصورة التركيبية الثانية للمفعول فيه غير الصريح في مجيء الاسم الدال على المكان مجرورًا بحرف الجر (في)، وَمِمَّنْ ذَهَبَ إلى ذلك الشيخ مصطفى الغلاييني؛ نحو: (جَلَسْتُ في الدَّارِ)؛ فشبه الجملة (في الدَّارِ) عنده منصوب محلًّا على أَنَّهُ مفعول فيه غير صريح، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿إِنَّ هَذَا لَمَكْرٌ مَكَرْتُمُوهُ فِي الْمَدِينَةِ﴾ {الأعراف: من الآية ١٢٣}؛ فشبه الجملة ﴿فِي الْمَدِينَةِ﴾ مفعول فيه غير صريح، وقد أجاز ذلك الدكتور أحمد إبراهيم هندي، وكذلك استحسنه الدكتور محمود الحسن، وعنده أَنَّ المفعول فيه يَعْمَلُ على تخصيص الفعل بمكانٍ محددٍ دون تغيير معناه الأصلي(٦٤)، وَيَدُلُّ استعمال حرف الجر (في) هنا على أَنَّ المكر قد حَدَثَ في داخل المدينة، فهو في جوفها.

والراجح أَنَّ هناك فرقًا دلاليًا بين التعبير بشبه الجملة الَّذِي يتكون من حرف الجر (فى)، والاسم المجرور، والتعبير بظرف المكان، ويتضح ذلك من خلال المقارنة بين جملة: (دَخَلْتُ في القَرْيَةِ)، وجملة: (دَخَلْتُ القَرْيَةَ)؛ فالجملة الأولى جاءت فيها (القرية) مسبوقة بحرف الجر (في)، وفي ذلك دلالة على إحاطة القرية بالمتكلم، واحتضانها له، فالمتكلم مُسْتَقِرٌ فيها بعد دخولها من جهةٍ محددة، أما الجملة الثانية ففيها دلالة على أَنَّ جميع منافذ القرية الخارجية قد تحولت إلى منافذ للدخول، ويشير ذلك بالتبعية إلى اتساع دائرة الدخول، وللمتكلم أن يدخل من أَيّ منفذ شاء؛ من ثم فَإِنَّ نصب كلمة ﴿قَرْيَةً﴾ الواردة في قوله تعالى: ﴿قَالَتْ إِنَّ الْمُلُوكَ إِذَا دَخَلُوا قَرْيَةً أَفْسَدُوهَا وَجَعَلُوا أَعِزَّةَ أَهْلِهَا أَذِلَّةً وَكَذَلِكَ يَفْعَلُونَ﴾ {النمل: الآية ٣٤} فيه دلالة على أن دخول الملوك يكون من كُلِّ جهة(٦٥).

ويتضح الفرق الدلالي بين النصب والجر من خلال تأمل دلالة شبه الجملة الوارد في جملة: (اُسْكُنْ فِي هَذِهِ القَرْيَةِ)؛ إذ تُعَدُّ القرية ظرفًا لمن يريد السكن، والمراد: (اتَّخذ لك فى هذه القرية مسكنًا)، أما جملة: (اُسْكُن القَرْيَةَ) فالمراد منها: (حولها إلى مسكن لك)، وهنا تَنْتَفِي عنها دلالة الظرفية؛ وَيَتَّضِحُ بذلك أَنَّ حرف الجَرِّ (في) يَجْعَلُ المعنى مُنْصَبًّا على الظرفية؛ إذ يحدد الإطار الفضائي الَّذِي يَقَعُ فيه الحدث(٦٦)، أما حذفه فَيُوَسِّعُ المعنى، وَيُزِيلُ عن التركيب دلالة الظرفية؛ وعليه يَنْتَفِي القول بالمفعول فيه غير الصريح؛ إذ لا يصح الحكم بالتماثل الدلالي/ التطابق الدلالي بين المفعول فيه الصريح/ المنصوب، والاسم المجرور بحرف الجر (في)؛ إِذْ يَبْدُو الشكلان متقاربين دلاليًا في الظاهر، ولكنهما عند التحقيق غير مترادفين لاختلافهما في المعنى، وهذا هو الأنسب صناعة.

وتتحدد الصورة التركيبية الثالثة للمفعول فيه غير الصريح في مجيء الاسم مجرورًا بحرف جَرّ يؤدي معنى (في) الظرفية، ومن المقرر أَنَّ الأصل في الأفعال أَنْ تصل إلى الظروف بواسطة (في)، وقد تصل إليها بواسطة غير (في)؛ كـ(الباء)، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿وَهُوَ الَّذِي يَتَوَفَّاكُمْ بِاللَّيْلِ﴾ {الأنعام: من الآية ٦٠}؛ فشبه الجملة ﴿بِاللَّيْلِ﴾ يُؤَدِّي وظيفة المفعول فيه، فهو بمعنى: (في الليل)، وعلى الرغم من اشتراك التعبيرين في الدلالة على معنى عام في الظاهر، فَإِنَّ بينهما فرقًا جوهريًا يتمثل في أَنَّ حرف الظرفية (في) يَدُلُّ على التمكن، والاستقرار في أعماق الشيء، والتغلغل في أثنائه، فالظرف يحيط

بمظروفه، ويحتويه، ويشتمل عليه، أما (الباء) فتستخدم للدلالة على مجرد التلبس، والمصاحبة لِأَيِّ جزء من أجزاء مدخولها دون دخول في أعماقه، ومحصول ما سبق أَنَّ استخدام (الباء) في الآية السابقة دليل على أَنَّ الوفاة من الممكن أَنْ تقع في أَيِّ جزء من أجزاء الليل إيماءً إلى استغراق الزمن كله، ولو استخدم الذكر الحكيم حرف الجر (في)، لكان المراد التنصيص على وقوع الوفاة في أعماق الليل، ووسطه(٦٧).

ومن أحرف الجر الَّتِي تقوم مقام (في) حرف الجر (عن)؛ نحو: (جَلَسْتُ عَن يَمِينِ زَيْدٍ)، وحرف الجر (على)؛ نحو: (جَلَسْتُ عَلَى يَمِينِ زَيْدٍ)، وحرف الجر (من)؛ نحو: (جَلَسْتُ مِنْ بَيْنِ يَدَي زَيْدٍ)، وَيَتَبدَّى مما سَبَقَ أَنَّ المفعول فيه غير الصريح لا يقتصر على الاسم المجرور بحرف الجر (في)، بل يدخل فيه المجرور بالأحرف الَّتِي تتضمن معنى (في)، وَتَرْفُضُ الدراسة القول بالتطابق الدلالي بين شبه الجملة في النماذج السابقة والمفعول فيه الصريح؛ فعلى الرغم من أَنَّ هذه الأحرف بمعنى (في)، فَإِنَّهَا تقتضي زيادة معنى لا يقتضيه حرف الجر (في)، وبيان ذلك أَنَّ حرف الجر (في) يَدُلُّ على الظرفية المطلقة، وحرف الجر (عن) يَدُلُّ على أَنَّ المتكلم قد جلس متجافيًا عن يمين زيد غير ملاصق له، وأما حرف الجر (على) فَيَدُلُّ على أَنَّ المتكلم قد اسْتَعْلَى من جهة اليمين، وتمكن منها تَمكُّنَ المُسْتَعْلِي، وَيَدُلُّ حرف الجر (من) على التبعيض؛ أي: الجلوس فى جهة ما، وهكذا كُلُّ حرف لا ينمحي معناه الأصلي عند استعارته لأداء معنى حرف آخر؛ إذ يصاحبه ذلك المعنى، ويبقى فيه رائحة منه، وعلى مثل ذلك يعض بالنواجذ فى إقامة فرق حاسم بين الأحرف المتشابهة في التعبير عن معنى عام(٦٨).

وصفوة المستخلص من كُلِّ ما تَقَدَّمَ أَنَّ الظرفية المستفادة من استخدام حرف الجر تَخْتَلِفُ اختلافًا واضحًا عن الظرفية الَّتِي يُؤَدِّيهَا المفعول فيه؛ فظرفية الأخير للتخصيص، والتقييد زمانًا، أو مكانًا، فالمفعول فيه الصريح يَدُلُّ على الاقتران الزماني، أو المكاني، أما الظرفية المستفادة من استخدام حرف الجر فهي على معنى الاحتواء زمانًا، أو مكانًا بين معنى الحدث المستفاد من الفعل، والاسم التالي لحرف الجر؛ من ثم فَإِنَّهما لا يؤديان معنى واحدًا، واستعمال أحدهما مبرره صرف الذهن إلى دلالة محددة، وَيَتَّضِحُ ذلك من خلال التفريق بين المثالين: (أَصْحُو إِذْ تطلعُ الشَّمْسُ)، و(أَصْحُو فِي وَقْتِ طُلُوعِ الشَّمْسِ)؛

ففي المثال الأول حدثان: حدث الصحو، وحدث طلوع الشمس، وقد تَقَيَّدَ الصحو، وَتَوَقَّفَ، وَتَرَتَّبَ على زمن طلوع الشمس بمعونة الاقتران الظرفي، فالظرفية تخصيص، والتخصيص تقييد، أما المثال الثاني ففيه نسبة حدث الصحو إلى زمن طلوع الشمس دون أَنْ يتوقف عليه؛ لَأَنَّ حرف الجر يَدُلُّ عَلَى النسبة، والنسبة إلحاق، كما أَنَّ وقت طلوع الشمس متعلق بالحدث، لا بالزمن، فالظرفية هنا تفيد الاحتواء الزماني؛ أي: نسبة الحدث إلى ظرف يحتويه (٦٩).

٤/٤ المفعول لأجله غير الصريح

عَرَّفَ الزمخشري (ت ٥٣٨ هـ) المفعول لأجله في مُفَصَّلِهِ بأَنَّهُ "علة الإقدام على الفعل"(٧٠)، واعْتَرَضَ ابن الحاجب على هذا الحَدِّ فى إيضَاحِهِ، ووجه الاعتراض أَنَّ الزمخشري لم يذكر في الحدِّ لفظ (المنصوب)؛ وبذلك يَدْخُلُ تَحته كُلُّ ما يَكُونُ علة، ولو كان مخفوضًا، وَيُؤَدِّي ذلك إلى فساد الحدِّ؛ لَأَنَّ الكلام هنا في المنصوبات، وهنا رَفَضَ ابن الحاجب تعريف الزمخشري؛ إذ يقتضي إدخال غير المنصوب في المفعول لأجله، وهذا هو الحق، ولكن ابن الحاجب كان له رأي آخر، ذكره في كافيته، فقد جَعَلَ تقدير (اللام) شرطًا لنصب المفعول لأجله؛ إذ اكتفى في تعريفه بأنه علة الفعل؛ لذا يجوز جَرُّ المستوفي للشروط؛ مِنْ ثَمَّ فالشروط لجواز النصب، لا وجوبه، ويستلزم ذلك دخول غير المنصوب في مصطلح المفعول لأجله؛ لذا يمكن وصف اعتراضه على الزمخشري بأنه مفتقر إلى الاحتياط المعرفي/ المنهجي؛ فالكافية هي أقدم مؤلفات ابن الحاجب، وأول مصنف وضعه في علم النحو، ثم صَنَّفَ بعدها الإيضاح في شرح المفصل، ومن غير المقبول أَنْ يدخل تغير رأي ابن الحاجب في حَدِّ المفعول لأجله في باب تطور الآراء النحوية عند العالم الواحد؛ لَأَنَّهُ ألف كتابه شرح الوافية نظم الكافية بعد الكافية، والإيضاح، وهو شرح لقصيدته الوافية الَّتِي هي نظم للكافية، وفيه صَحَّحَ الآراء الَّتِي ذكرها في الكافية، وشرح المفصل، وقد ثبت في شرح الوافية على رأيه في إدخال غير المنصوب المفيد للتعليل في مصطلح المفعول لأجله؛ وبذلك يخفي عدول ابن الحاجب عن رأيه في كتابه الإيضاح في شرح المفصل دافعًا/ تحيزًا إيديولوجيًّا، هو الرغبة في مخالفة

الزمخشري، والدليل أَنَّهُ رجع إلى رأيه الأول الَّذِي يطابق رأى الزمخشرى في آخر مؤلفاته(٧١).

ومهما يكن من أمر، فإن ابن الحاجب له رأيان في إطلاق مصطلح المفعول لأجله: أحدهما: تَابَعَ فيه جمهور النحاة، وقد ذَكَرَهُ في كتاب الإيضاح في شرح المفصل، فالمجرور بحرف جَرٍّ مفيد للتعليل لا يُسَمَّى مفعولًا لأجله، وإنما هو اسم مجرور، والآخر: انْفَرَدَ به، فالمجرور بحرف جَرٍّ مفيد للتعليل يُعْرَبُ مفعولًا لأجله، وقد ذكره في الكافية، وشرح الوافية نظم الكافية؛ وعليه فَإِنَّ المفعول لأجله عند ابن الحاجب ضربان: أحدهما: المنصوب بتقدير (اللام)، والآخر: الاسم المجرور بـ(اللام)، أو بما يَتَضَمَّنُ معناها من حروف الجر، وعلى الرغم من ذلك، فقد شاع الرأي الثاني الَّذِي خالف فيه الجمهور، وقد فتح ذلك مجالًا لرفضه، وتضعيفه، والاعتراض عليه، فعلى سبيل المثال اعْتَرَضَ الرضي الإستراباذي (ت ٦٨٦ هـ) على ابن الحاجب لإدخاله المجرور باللام في حَدِّ المفعول لأجله، مصرحًا بأن هذا خلاف اصطلاح الجمهور، فالمفعول لأجله عند جمهور النحاة يَقْتَصِرُ على الاسم المنصوب المستكمل للشروط(٧٢)، اعتمادًا على الإعراب في تحديد الوظائف النحوية، والاصطلاح عليها، والتمييز بينها بدلًا من الاعتماد على المعنى اتساقًا مع المنوال المتوخى لتصنيف مكونات الجملة في النحو العربي، بحيث تختلف الوظائف النحوية باختلاف الحكم الإعرابي، وإنْ اتحدت، أو تقاربت في المعنى(٧٣). ولما كان من سمات الحَدِّ أَنْ يَكُونَ جامعًا مانعًا، كان الأرجح وصف المفعول لأجله بِأَنَّهُ منصوب حتى يخرج من الحَدِّ غير المنصوب الَّذِي يفيد التعليل.

ومثل هذا الَّذِي ذَهَبَ إليه ابن الحاجب قد وَقَعَ لكثيرٍ من النحاة المحدثين الذين قالوا بالمفعول لأجله غير الصريح، ومنهم الشيخ مصطفى الغلاييني، والدكتور عبد اللطيف الخطيب، والدكتور سعد مصلوح، كذلك اسْتَبْعَدَ خليل كلفت أَنْ يكون النصب سمة ضرورية للمفعول لأجله؛ لذا أَدْخَلَ فيه كُلَّ ما يُبَيِّنُ سبب وقوع الفعل، أو هدفه، أو دافعه؛ نحو: (جِئْتُ لِرُؤْيَتِكَ)، و(جِئْتُ بِهَدَفِ رُؤْيَتِكَ)، ومن الذين جَوَّزُوا ذلك ـ أيضًا ـ الدكتور رفيق بن حمودة؛ إذ ذَهَبَ إلى أَنَّ كُلَّ كلمة وظيفتها بيان سبب وقوع الفعل تكون في محل نصب مفعول لأجله توسيعًا لشبكة المفعول لأجله الَّتِي لا تَسْتَطِيعُ استيعاب ضروب

الاستعمال تَأَثُّرًا بما فى النحو الفرنسي من أصناف المفعولات، وهو بذلك يَسْتَبْعِدُ أَنْ يكون النصب شرطًا ضروريًّا للمفعول لأجله، ويرى الدكتور عبد الفتاح الحموز أَنَّ ما جُرَّ بأحد أحرف التعليل جوازًا، أو وجوبًا يُعَدُّ في الاصطلاح مفعولًا لأجله غير صريح، وهذا أمرٌ يُعَزِّزُهُ المعنى(٧٤).

وفي المقابل هناك نَفَرٌ من النحاة المحدثين رَفَضُوا القول بالمفعول لأجله غير الصريح متمسكين بأصول الصناعة اللفظية ومواظبين على عدم الاعتداد بالمعنى عند تحديد الوظيفة النحوية؛ كالدكتور شوقي ضيف الَّذِي ذَهَبَ إلى أَنَّ كُلَّ ما يُجَرُّ بحرفٍ دالٍّ على التعليل منَّكَرًا، أو مُعَرَّفًا يخرج من باب المفعول لأجله؛ إذ يَقْتَصِرُ ذلك الباب عنده على المصدر المنصوب المبين للسبب(٧٥)، والأمر نفسه مع الدكتور جميل علوش، فقد ذَهَبَ إلى أَنَّ المفعول لأجله لا يكون إلا منصوبًا، فالوظيفة النحوية عنده لا يُحَدِّدُهَا المعنى، والقول بِأَنَّ المفعول لأجله يأتي مجرورًا انحراف عن المنطق، وتجاوز للصواب، فَلَيْسَ كُلُّ ما أفاد التعليل، أو السببية يُمْكِنُ أَنْ يَدْخُلَ في باب المفعول لأجله، ولو كان الأمر كذلك، لجاز دخول فاء السببية، وما بعدها في باب المفعول لأجله(٧٦)، وقد صَرَّحَ يوسف الصيداوي بِأَنَّ القول بجواز مجيء المفعول لأجله مجرورًا إِنَّمَا هو ضَرْبٌ من الخلط بين علم الدلالة، وعلم النحو، وامتزاج العلمين لا يَكُونُ إِلَّا عن تغافل على حدِّ قوله(٧٧)، والأمر نفسه مع الدكتور محمد حماسة عبد اللطيف؛ فقد ذهب إلى أَنَّ كُلَّ ما يُبَيِّنُ العلة، وليس منصوبًا لا يُفَسَّرُ على أَنَّهُ مفعول لأجله؛ لَأَنَّ النصب من الوسائل اللفظية للترابط بين المفعول لأجله وعامله، وقد يُجَرُ الاسم المستوفي لشروط النصب؛ وبذلك يَكُونُ تقييدًا بالجار والمجرور، لا مفعولًا لأجله(٧٨)، وقد انطلق الدكتور حسن خميس الملخ من هذا المبدأ رافضًا القول بالمفعول لأجله غير الصريح؛ لأن المفعول لأجله من الوظائف النحوية المنفكة إعرابيًّا عن وظيفتها الدلالية(٧٩)، وعلى نحو ما تقدم هناك من أنكر المفعول لأجله غير الصريح لمخالفته بندًا من قوانين الصناعة النحوية الَّتِي لا يجوز الحياد عنها عند جمهور النحاة؛ كالأستاذ عباس حسن، والدكتور عبده الراجحي، والدكتور إسماعيل أحمد عمايرة، والدكتور فاضل صالح السامرائي، والشيخ محمد عبد العزيز النجار، والدكتور إبراهيم إبراهيم بركات، والدكتور محمد خير الحلواني،

والدكتور نهاد فليح حسن العاني[٨٠]، ومهما يكن من أمرٍ، فَإِنَّ القول بإثبات المفعول لأجله غير الصريح عند النحاة المحدثين فيه تركيز على الجانب الدلالي، وفي صنيعهم هذا ابتعاد عن جوهر النظرية النحوية في تعاملها مع الوظائف النحوية؛ إذ أَوْلَتْ عنايتها بالجانب التركيبي، وابتعدت كُلَّ البعد عن الجانب الدلالي عند تحديد الوظيفة النحوية.

ويأتي المفعول لأجله غير الصريح في صورتين تركيبيتين، وتتحدد الصورة التركيبية الأولى في مجيء الاسم مجرورًا باللام التعليلية؛ كقوله تعالى: ﴿فَاسْتَغْفَرُوا لِذُنُوبِهِمْ﴾ {آل عمران: من الآية ١٣٥}، وقوله تعالى: ﴿وَاسْتَغْفِرِي لِذَنْبِكِ﴾ {يوسف: من الآية ٢٩}، وقوله تعالى: ﴿وَاسْتَغْفِرْ لِذَنْبِكَ﴾ {محمد: من الآية ١٩}؛ فأشباه الجمل في الآيات السابقة في محل نصب مفعول لأجله عند من يَتَّخِذُ المعنى مُحْتَكمًا في تحديد الوظيفة النحوية، و(اللام) الَّتِي تَسْبِقُ المجرور هي لام العلة، لا لام التعدية؛ وقد أطلق على مركب الجار والمجرور الدال على التعليل مصطلح شبه المفعول له، أو الشبيه بالمفعول له[٨١]، وَيُطْلَقُ على شبه الجملة هنا ظرف السبب، أو ظرف الغاية، والمراد به كُلُّ اسم مجرور وظيفته بيان سبب وقوع الفعل.

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿وَالْأَرْضَ وَضَعَهَا لِلْأَنَامِ﴾ {سورة الرحمن: ١٠}؛ فشبة الجملة ﴿لِلْأَنَامِ﴾ في محل نصب مفعول لأجله غير صريح، وقد أَشَارَ الدكتور حسن خميس الملخ إلى أَنَّ النحاة عندما قَالُوا: إِنَّ شبه الجملة ﴿لِلْأَنَامِ﴾ مفعول لأجله فَإِنَّ ذلك كان من قبيل التسامح، ومرادهم أَنَّ شبه الجملة يحمل معنى المفعول لأجله، لا أَنْ يُعْرَبَ إعرابه على التأويل بالمحل[٨٢]، وهذا القول مُرْسَلٌ على عواهنه؛ إذ وقع التصريح في المدونة النحوية التراثية بأن شبه الجملة الدال على التعليل في محل نصب مفعول لأجله، ومن الذين صرحوا بذلك الحيدرة اليمني (ت ٥٩٩ هـ)، وابن الخباز (ت ٦٣٩ هـ)، وابن يعيش الصنعاني (ت ٦٨٠ هـ، أو ٧٠٩ هـ) [٨٣].

وتتحدد الصورة التركيبية الثانية للمفعول لأجله غير الصريح في مجيء الاسم مجرورًا بحرف جر يؤدي وظيفة اللام التعليلية؛ كقوله تعالى: ﴿يَجْعَلُونَ أَصَابِعَهُمْ فِي آذَانِهِمْ مِنَ الصَّوَاعِقِ حَذَرَ الْمَوْتِ﴾ {البقرة: من الآية ١٩}؛ فشبه الجملة ﴿مِنَ الصَّوَاعِقِ﴾ في محل نصب مفعول لأجله غير صريح عند ابن يعيش (ت ٦٤٣ هـ)، وإلى نحو ذلك ذَهَبَ ابن

فلاح اليمني (ت ٦٨٠ هـ)، وقد ذكر ابن هشام الأنصاري (ت ٧٦١ هـ) أَنَّ مُعَاصِرًا له لم يُحَدِّدْ اسمه قد زَعَمَ أَنَّ شبه الجملة ﴿مِنَ الصَّوَاعِقِ﴾ متعلق بـ﴿حَذَرَ﴾، أو بـ﴿الْمَوْتِ﴾، ولم يعلقه بـ﴿يَجْعَلُونَ﴾، وقد شَفَعَ هذا الرأي بذكر علته، وهي عدم جواز تَعدُّدِ المفعول لأجله من غير عطف؛ لَأَنَّ ﴿حَذَرَ الْمَوْتِ﴾ مفعول لأجله صريح، ويقتضي كلامه إطلاق مصطلح المفعول لأجله على المجرور بحرف جَرٍّ دَالٍّ على التعليل(٨٤)، ومثل ما سبق وَقَعَ لغير واحدٍ من النحاة المحدثين، ومنهم الشيخ مصطفى الغلاييني الَّذِي أَشَارَ إلى أَنَّ المفعول لأجله الصريح ﴿حَذَرَ الْمَوْتِ﴾، والمفعول لأجله غير الصريح ﴿مِنَ الصَّوَاعِقِ﴾ قد اجْتَمَعَا في هذه الآية، وقد تبنَّت رأيه الدكتورة خديجة محمد الصَّافي، كذلك نَحَا الأستاذ عباس حسن، والدكتور محمود الحسن إلى التسوية الدلالية بين المفعول لأجله المنصوب، والاسم المجرور بحرف جَرٍّ دَالٍّ على التعليل(٨٥).

وممَّا يجدر ذكره أَنَّ التعليل بحروف الجر لَيْسَ متماثلًا؛ فَلِكُلِّ حرف مَعْنًى خَاصٌّ به يُمَيِّزُهُ عن غيره؛ فاللام التعليلية لما وَقَعَ، ولما لم يَقَعْ؛ نحو: (عَاقَبْتُ زَيْدًا لِظُلْمِهِ)؛ فَالظُّلْمُ حَاصِلٌ، أو مُتَوَقَّعٌ؛ أي: لم يَقَعْ، ولكن يُتَوَقَّعُ حدوثه، والتعليل بـ(الباء) يَكُونُ في مقابل شِيَءٍ حَدَثَ؛ نحو: (عَاقَبْتُ زَيْدًا بِظُلْمِهِ)؛ فالهجاء مقابل الظلم، وكأنه عوضٌ عنه، أو ثمنٌ له، أما التعليل بـ(على) ففيه معنى الاستعلاء؛ نحو: (عَاقَبْتُ زَيْدًا عَلَى ظُلْمِهِ)، والمعنى: أَنَّ العقاب قد وقع على الظلم، في حين أَنَّ التعليل بـ(في) يَدُلُّ على الظرفية المقرونة بالتعليل؛ نحو: (عَاقَبْتُ زَيْدًا في ظُلْمٍ)، والمراد: أَنَّ الظلم ظَرْفٌ احْتَوَى العقاب، وَتَضَمَّنَهُ، وهذه الدلالات المصاحبة لتلك الأحرف تَخْتَلِفُ اختلافًا كُلِّيًّا عن التعليل بالمفعول لأجله المنصوب؛ من ثم يُعَدُّ القول بالمفعول لأجله غير الصريح خلطًا بين الصور التركيبية الَّتِي تَقَرَّرَ تمايزها، واختلافها تركيبًا ودلالةً على نحوٍ يؤكد أنه لا صلة لأحدها بالآخر، ولا جامع بينها، ويتضح ما سبق أَنَّ التعليل غرض وظيفيٌّ يتحقق إنجازه بأبنية لغوية مختلفة؛ من ثم كان الأجدى تمييز المفعول لأجله بضوابط تميزه عن غيره من الأبنية التعليلية الَّتِي تشارك المفعول لأجله في أداء وظيفة التعليل، وفي مقدمة هذه الضوابط وسمه بإعراب النصب(٨٦).

إنَّ النحاة قد وَضَعُوا شروطًا لنصب المفعول لأجله، وهذه الشروط لجواز النصب، لا لوجوبه، وفي ذلك دلالة على جواز الجر مُطْلَقًا سواء أكانت شروط النصب متوفرة، أم مفقودة، وَيُؤَيِّدُ ذلك أَنَّ المفعول لأجله يقع جوابًا لسؤال بـ(لم)، والأصل أَنْ يَتَطَابَقَ السؤال والجواب، وحقيقة الأمر أَنَّهُ لا يوجد تاريخيًّا ما يقطع على وجه اليقين أَنَّ الجر هو الأصل في المفعول لأجله، فلا سَنَدَ، ولا بَيِّنَةَ لهذا الحكم؛ فالمفعول لأجله المنصوب يَرْتَبِطُ مع عامله بعلاقة معنوية هي علاقة الغائية والسببية، فإذا ضعف هذا الارتباط الدلالي لتخلف أحد شروط المفعول لأجله، جاء الربط اللفظي المتمثل في استخدام حرف الجر الدالِّ على التعليل(٨٧)؛ وبذلك تكون التسوية الدلالية بين المفعول لأجله المنصوب، وشبه الجملة الدال على التعليل غير مقبولة؛ فهما شكلان تركيبيان ورد كُلٌّ منهما في اللغة مَقْصُودًا لذاته، ولهدف دلالي لا يستطيع الآخر تحقيقه دلاليًّا؛ فالتعبير بالمصدر المنصوب؛ نحو: (سَافَرْتُ طَلَبًا لِلْعِلْمِ) تَقْتَصِرُ دلالته على معنى التعليل المحض المجرد من أَيِّ ظلال دلالية، وعندما يرد المصدر مقترنًا بحرف جَرٍّ دَالٍّ على التعليل؛ نحو: (سَافَرْتُ لِطَلَبِ العِلْمِ)، فَإِنَّ الدلالة تختلف؛ لَأَنَّ المكون الدلالي لهذا الحرف مع إفادته معنى العلة يُضْفي على مدخول (اللام) مزيدًا من الاختصاص والتوكيد، وهذا معنى دلالي إضافي(٨٨)؛ من ثم فَإِنَّ شبه الجملة المفيد للتعليل ليس قالبًا شكليًّا بديلًا للمفعول لأجله؛ فقد أفاد غرضًا دلاليًّا خاصًّا لا يمكن التعبير عنه بواسطة المفعول لأجله الصريح، فليس الأمر تحولًا شكليًّا من النصب إلى الجر، وَيُضَافُ إلى ما تقدم أَنَّهُ لا يُعْدَلُ عن النصب إلا لغرض دلالي يفيده الجر؛ كإرادة التنكير، أو التنويع؛ نحو: (بَكَى زَيْدٌ مِنْ غَضَبٍ)، أو للتعلق؛ نحو: (تَرَهَّبَ زَيْدٌ بِزُهْدٍ فِي الدُّنْيَا)(٨٩)؛ مِنْ ثَمَّ فالقول بتساوي النصب والجر ادِّعاءٌ باطلٌ من جهةٍ، كما أَنَّهُ من جهةٍ أخرى يُعَدُّ دعوة لتجاهل الفرق الدلالي المتجسد بين الصور التركيبية المختلفة، ويضاف لما سبق أَنَّ المفعول لأجله حَدَثٌ يُذْكَرُ لبيان الغرض من حدث آخر، فإذا دخلت (اللام)، أو أَيُّ حرف جرٍّ آخر للتعليل على اسم محض، تكفل السياق ببيان معنى الحدثية؛ كقوله تعالى: ﴿وَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّنْ مَنَعَ مَسَاجِدَ اللَّهِ أَنْ يُذْكَرَ فِيهَا اسْمُهُ وَسَعَى فِي خَرَابِهَا﴾ {البقرة: من الآية ١١٤}؛ فحرف الجر (في) ليس هو الدال على التعليل، بل

المصدر المحذوف، وهو كلمة (سبيل)، والتقدير: (سعى في سبيل خرابها)، ومن ذلك: (جِئْتُكَ لِأَمْرٍ)؛ أي: (جِئْتُكَ لِقَضَاءِ أَمْرٍ)[٩٠].

وفي سَيْرورة استشراف الفروق بين المفعول لأجله المنصوب والمجرور بحرف جر للتعليل يظهر أَنَّ بينهما عدة فروقٍ تنفي التسوية الدلالية بينهما، وتفندها[٩١]؛ أولها: أَنَّ المفعول لأجله المنصوب يَدُلُّ على الاقتران الزمني مع عامله، فإذا قلت: (جِئْتُ إِكْرَامًا لِزَيْدٍ)، كان الإكرام مقارنًا للمجيء موجودًا بوجوده حاصلًا بحدوثه؛ فالمنصوب فيه دلالة على الاتحاد والتقارن في الزمن، أما الاسم المجرور بحرف جَرٍّ دَالٍّ على التعليل فلا يتضمن المقارنة في الوجود، فإذا قلت: (جِئْتُ لِإِكْرَامِ زَيْدٍ)، دَلَّ ذلك على تباعد الإكرام، وتراخيه عن المجيء، ولوحقه به زمنيًّا، وكأن (اللام) هنا للتبعيد والتراخي الزمني.

وثانيها: أَنَّ المفعول لأجله المنصوب يَدُلُّ على الحدوث الفعلي للعلة؛ فقولك: (جِئْتُ إِكْرَامًا لِزَيْدٍ) تعبير قطعي الدلالة على وقوع الإكرام وتحققه وحدوثه، أما الاسم المجرور فَيُضْفِي على التركيب دلالة الاحتمال، وعدم القطع؛ فجملة: (جِئْتُ لِإِكْرَامِ زَيْدٍ) احتمالية تشير إلى احتمال وقوع الإكرام في الحال، أو احتمال وقوعه مستقبلًا، وكأن الفعل تمهيد لوقوع الإكرام فيما بعد، وشتان بين تركيب قطعي الدلالة، وتركيب احتمالي.

وثالثها: أَنَّ المفعول لأجله المنصوب يَدُلُّ على أَنَّ فاعل العلة هو فاعل الفعل المُعَلَّلُ؛ فقولك: (زُرْتُكَ إِكْرَامًا لَكَ) يَدُلُّ على أَنَّ فاعل الزيارة، وفاعل الإكرام واحد، فالمكرم هو الزائر، أما المجرور فليس فيه تحديد لفاعل العلة، ففي جملة: (زُرْتُكَ لِإِكْرَامٍ لَكَ) يُحْتَمَلُ أَنْ يكون فاعل الإكرام هو فاعل الزيارة، وَيُحْتَمَلُ أَنْ يكون غيره، فقد يكون المراد: (زُرْتُكَ لِإِكْرَامِ زَيْدٍ لَكَ).

ورابعها: المفعول لأجله المنصوب تعبير احتمالي يَحْتَمِلُ التعليل، وغيره من الدلالات؛ من ثم يُعَدُّ المنصوب تَوَسُّعًا في المعنى، أما المجرور فَإِنَّهُ نَصٌّ في التعليل؛ فإذا قلت: (زُرْتُكَ طَمَعًا فِي إِحْسَانِكَ)، دَلَّ المنصوب (طَمَعًا) على معنى التعليل؛ أي: (لأجل الطمع)، ويحتمل أَنْ يَدُلَّ عَلَى معنى الحالية؛ أي: (طَامِعًا)، كما يحتمل المفعولية المطلقة؛ أي: (زِيَارَةَ طَمَعٍ)، أو (أَطْمَعُ طَمَعًا)، أما إذا قلت: (زُرْتُكَ لِلطَّمَعِ في إِحْسَانِكَ)، فقد أفادت (اللام) التنصيص على معنى العلة، وهذا ضرب من ضروب الاحتياط للمعنى،

وَيُمْكِنُ أَنْ يُفَادَ مِمَّا سَبَقَ أَنَّ الدلالات المتحصلة من المفعول لأجله المنصوب متنوعة، وَتُسْهِمُ كُلُّ دلالة في تقييد الفعل، وتقليص شيوعه من جهة ما، أما الاسم المجرور بحرف جَرٍّ دَالٍّ على التعليل فَيَتَمَيَّزُ بثبات دوره الدلالي؛ لَأَنَّ دلالته مستمدة أَسَاسًا من المعنى الوظيفي لحرف الجر، فهما تركيبان منفصلان، لِكُلِّ واحد منهما دلالته، وَلَيْسَ أحدهما مُنْقَلِبًا، أو مُتَحَوِّلًا عن الآخر.

وخامسها: المفعول لأجله المنصوب يحقق مبدأ الجهد العضلي الأدنى، وهو أحد مبادئ ظاهرة الاقتصاد اللغوي، والمراد به أداء المعنى بأقل جهدٍ ممكنٍ، فهو أكثر إيجازًا واختصارًا وخفةً من حيث الشكل والحجم مقارنة بما يترتب على استخدام المجرور بحرف جَرٍّ دَالٍّ على التعليل من إطالة حجم المنطوق، وتثقيله.

وسادسها: المفعول لأجله المنصوب هو العنصر المفيد لمعنى التعليل، وإذا ظهرت قبله (اللام)، انتقلت وظيفة التعليل إليها؛ ففي جملة: (سَافَرْتُ طَلَبًا لِلْعِلْمِ) يُؤَدِّي المصدر المنصوب (طلبًا) وظيفة التعليل، وفي جملة: (سَافَرْتُ لِطَلَبِ العِلْمِ) انتقل التعليل إلى (اللام)، وتجرد ما بعدها عن هذا المعنى، فالعلاقة بين المفعول لأجله والعلة علاقة خصوص وعموم مطلق، فَكُلُّ مفعول لأجله علة، ولا يَنْعَكِسُ، فالعلة أعم، والمفعول لأجله أخص.

وتأسيسًا على هذه الفروق الدلالية بين المفعول لأجله المنصوب، والاسم المجرور بحرف الجر المفيد للتعليل، يَتَبَيَّنُ أَنَّهُ من الخطأ وضع التركيبين تحت مسمى واحد، فَضْلًا عن دراستهما في باب واحد؛ وعليه فَإِنَّ القول بِأَنَّ المفعول لأجله المجرد من (أل) والإضافة يَكْثُرُ نصبه، ويَقِلُّ جره، في حين أَنَّ المفعول لأجله المعرف بـ(أل) يَكْثُرُ جره، ويَقِلُّ نصبه، أما المضاف فَيَسْتَوِي فيه الأمران: النصب، والجر ــ يُعَدُّ أمرًا مُجَانِبًا للصواب؛ فالجمع بين صورتي النصب والجر فيه إخلال صريح بالقيم الخلافية للمفعول لأجله؛ لَأَنَّهُ منصوب، والحديث عن جَرِّهِ يُخْرِجُهُ من هذا الباب، وَيُدْخِلُهُ في باب حروف الجر؛ من ثم لا يَسْتَقِيمُ القول بِأَنَّ المفعول لأجله يقبل الجر بكثرة، أو بقلة، أو على درجة متساوية مع النصب طردًا لشروط الباب النحوي على وتيرة واحدة[٩٢].

إنَّ المفعول لأجله لا يَكُونُ إِلَّا منصوبًا؛ فالنصب قرينة خلافية تميز المفعولات عن غيرها من الأبواب النحوية غير المنصوبة، وإنْ تقاربت في المعنى؛ لذا تدعو الدراسة إلى إلغاء مصطلح المفعول لأجله غير الصريح، ويؤيد ذلك ـ إضافة لما سبق ـ أَنَّ حرف الجر المفيد للتعليل قد يقترن بالذات، والتعليل يكون بالحدث، لا بالذات، وهو ما يَسْتَدْعِي تقدير محذوف مناسب للسياق، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿وَإِذِ اسْتَسْقَى مُوسَى لِقَوْمِهِ﴾ {البقرة: من الآية ٦٠}؛ فـ(اللام) هنا للتعليل، وكلمة ﴿قَوْمِهِ﴾ لا تصلح للتعليل؛ لَأَنَّهَا اسم ذات، وهنا يجب تقدير مضاف؛ أي: (لإرواء قومه)؛ فيكون تعليلًا بالسبب، ومن ذلك: (جِئْتُكَ لِلسَّمْنِ وَالعَسَلِ)؛ أي: (لأخذ السمن والعسل)؛ فليس صحيحًا أَنَّ كُلَّ اسم دخل عليه حرف جر مفيد للتعليل يُعَدُّ مفعولًا لأجله غير صريح(٩٣)؛ إذ لا بُدَّ من التمييز بين الشكل والمعنى؛ فالكلمة لها حكم شكلي/ تركيبي، وحكم معنوي/ دلالي، والأصل أَنْ يتوافق الشكل مع المعنى، ولكن ذلك ليس شرطًا ضروريًّا، وتأسيسًا على ذلك، لا تَنْدَرِجُ الكلمة المجرورة بحرف جَرٍّ دالٍّ على التعليل ضمن باب المفعول لأجله المنصوب، فمعيار تحديد الوظيفة النحوية هو الشكل، أما الاعتماد على المعنى هنا فَيُعَدُّ مخالفة للأصول الصناعية الَّتِي انْتَظَمَتْهَا المدونة النحوية التراثية.

٥/٤ المفعول معه غير الصريح

من المقرر أَنَّ المفعول معه لا يَكُونُ إِلَّا اسمًا صريحًا، في حين ذهب دده خليفة (ت ٩٧٣ هـ) إلى أَنَّ المفعول معه لا يَكُونُ إِلَّا غير صريح، وتابعه الكفوي (ت ١٠٩٤ هـ)، وفي هذا الرأي خلخلة لثوابت الصناعة النحوية؛ فمدار غير الصريح على جره بحرف الجر، وواو المعية الَّتِي تسبق المفعول معه ليست من حروف الجر، كما أن المفعول معه ما بعد الواو، فالواو لا تدخل فيه أصلًا(٩٤)، وللمفعول معه غير الصريح في العربية عدة صور تركيبية، وتتحدد الصورة التركيبية الأولى في مجيء الاسم مجرورًا بحرف جرٍّ دالٍّ على المصاحبة؛ كقوله تعالى: ﴿فَأَتْبَعَهُمْ فِرْعَوْنُ بِجُنُودِهِ فَغَشِيَهُمْ مِنَ الْيَمِّ مَا غَشِيَهُمْ﴾ {طه: الآية ٧٨}؛ فشبه الجملة ﴿بِجُنُودِهِ﴾ في محل نصب مفعول معه عند من اعْتَمَدَ على المعنى، وَيُطْلَقُ على شبه الجملة هنا ظرف المعية، والداعي إلى عَدِّ شبه الجملة مفعولًا

معه غير صريح هو التقارب الدلالي بين واو المعية، والباء؛ فالواو للمصاحبة، والباء للملاصقة؛ فمعنى واو المعية لَيْسَ ببعيدٍ عن معنى الباء(٩٥).

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿قَالَ ادْخُلُوا فِي أُمَمٍ قَدْ خَلَتْ مِنْ قَبْلِكُمْ﴾ {الأعراف: من الآية ٣٨}؛ فشبه الجملة ﴿فِي أُمَمٍ﴾ يُؤَدِّي وظيفة المفعول معه، فهو بمعنى: (مَعَ أُمَمٍ) عند المتشيعين لتحكيم المعنى في تحديد المفعولات؛ إذ قَيَّدَ حدث الدخول بمصاحبٍ، من غير تغيير لمعنى الدخول، ومن ذلك قوله تعالى مُتَحَدِّثًا عن قارون: ﴿فَخَرَجَ عَلَى قَوْمِهِ فِي زِينَتِهِ﴾ {القصص: من الآية ٧٩}؛ فشبه الجملة ﴿فِي زِينَتِهِ﴾ يقترب دَلَالِيًّا من المفعول معه الصريح؛ فحرف الجر (في) بمعنى (مع)، والأرجح أَنَّهُمَا مختلفان رغم اشتراكهما في التعبير عن معنى المصاحبة؛ فمصاحبة حرف الجر (في) مصاحبة تخلل وانتشار بين الجموع، فقارون قد خَرَجَ مُرْتَدِيًا ثيابه الفاخرة، وَمُحَاطًا بحاشيته من كُلِّ جانبٍ جريًا على عادة العظماء، وقد صارت الحاشية ظرفًا له، وصار هو مَظْرُوفًا، أما (مع) فلا تدل إلا على المصاحبة سواء أكانت معزولة، أم غير معزولة، وهكذا يتضح أَنَّ (في) باقية على ظرفيتها، وعلى الرغم من تقاربها مع معنى (مع)، فَإِنَّ هذا لا يعنى التطابق الدلالي المطلق، فخروج قارون على قومه بالزينة لم يكن على وجه الاصطحاب، وإنما كان على وجه الاشتمال(٩٦)؛ وعليه يَنْتَفِي القول بالمفعول معه غير الصريح، وَيُؤَيِّدُ ذلك أن من قيود المفعول معه مجيء الاسم منصوبًا بعد واو المعية، وهي ضميمة معجمية تسبق المفعول معه وجوبًا لتكسبه قوة، وقدرة على القيام بوظيفته، فهي من الوسائط العاملية، وبدونها لا يكون هناك مفعول معه؛ لذا وصفت بِأَنَّها مطية المعية لأهميتها الكبرى في تحديد المفعول معه، وتمييزه، وتدخل واو المعية هنا ضمن الضمائم الموقعية؛ إذ لا تكتمل وظيفة المفعول معه، ولا تتميز عن سائر المفعولات إلا بها، وهذا التعريف للمفعول معه إنما هو من قبيل التعريف بخاصية الاقتران(٩٧)، وهو اقتران الكلمة بضميمة معجمية على يمينها، أو يسارها، ولما كان المفعول معه غير الصريح لا يَتَّكِئُ على ضميمة (الواو) على يمينه، كان القول بإلغائه واجبًا حتى لا يعتمد المفعول معه على ضميمة (الواو) في حالة، ويتجرَّد منها في حالة أخرى، فهي مؤشر المعية، ودليلها، وفي هذا مراعاة للجانب الشكلي الَّذِي

ينفي أَيَّ إشكالٍ تصنيفيٍّ؛ لأن الشكل معيارٌ تمييزيٌّ حاسمٌ؛ وعليه تشدد الدراسة على أهمية الشكل في تحديد الوظيفة النحوية اتساقًا مع غرض النحاة من صناعتهم النحوية.

وتتحدد الصورة التركيبية الثانية للمفعول معه غير الصريح في مجيء الاسم مجرورًا بعد (مع)؛ كقوله تعالى: ﴿وَنَطْمَعُ أَنْ يُدْخِلَنَا رَبُّنَا مَعَ الْقَوْمِ الصَّالِحِينَ﴾ {المائدة: من الآية ٨٤}، وكقوله تعالى: ﴿ذُرِّيَّةَ مَنْ حَمَلْنَا مَعَ نُوحٍ إِنَّهُ كَانَ عَبْدًا شَكُورًا﴾ {الإسراء: الآية ٣}؛ فالمجرور بعد (مع) يعادل دلاليًا المفعول معه، وقد ذهب سيبويه (ت ١٨٠ هـ) إلى أَنَّ المفعول معه بديل لـ(مع)، ومجرورها؛ فـ(مع أخيك) في جملة: (مَا صَنَعْتَ مَعَ أَخِيكَ؟) في موضع نصب عنده(٩٨).

وقد أُطْلِقَ المفعول معه على غير المنصوب في أثناء نقاش النحاة حول إعراب كلمة ﴿الطَّيْرَ﴾ الواردة في قوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ آتَيْنَا دَاوُودَ مِنَّا فَضْلًا يَا جِبَالُ أَوِّبِي مَعَهُ وَالطَّيْرَ وَأَلَنَّا لَهُ الْحَدِيدَ﴾ {سبأ: الآية ١٠}؛ إذ ذهب الزجاج (ت ٣١١ هـ) إلى أَنَّ ﴿الطَّيْرَ﴾ منصوبة على معنى: (مع)، والمراد: (أُوبِي مَعَهُ وَمَعَ الطَّيْرِ)، ومن الملاحظ أَنَّ الَّذِي أدى إلى جعل ما بعد (مع) مفعولًا معه عند الزجاج هو التسوية الدلالية بين معنى (مع)، وواو المصاحبة؛ فـ(الواو) تُؤَدِّي معنى (مع)؛ فجملة: (جاء زيدٌ وعمرًا) تتطابق دلاليًا مع جملة: (جاء زيدٌ مع عمرو)؛ فـ(مع) تدل على الاجتماع، والانضمام، و(الواو) تجمع ما قبلها مع ما بعدها، وقد وضعت (الواو) مقام (مع) رغبةً في التخفيف؛ وعليه فليس هناك ما يَمْنَعُ من تسمية (الواو) هنا بواو المعية، وما ذَهَبَ إليه الزجاج غير مقبولٍ عند أبي حيان؛ إذ لم يُجِزْ إعراب ﴿الطَّيْرَ﴾ مفعولًا معه حتى لا يقع في اقتضاء الفعل لاثنين من المفعول معه بغير بدل، أو عطف، وَيُفْهَمُ من كلام أبي حيان أَنَّ شبه الجملة ﴿مَعَهُ﴾ مفعول معه غير صريح؛ لِأَنَّهُ يَدُلُّ على المعية، وَلَعَلَّ هذا هو ما جَعَلَ النحاة يقدمون بعض الأوجه الأخرى لإعراب كلمة ﴿الطَّيْرَ﴾، ومنها أَنْ تكون معطوفة على ﴿فَضْلًا﴾؛ أي: (آتَيْنَاهُ فَضْلًا، وَآتَيْنَاهُ تَسْبِيحَ الطَّيْرِ)، وقد تكون معطوفة على محل ﴿يَا جِبَالُ﴾؛ أي: (وَنَادَيْنَا الْجِبَالَ وَالطَّيْرَ)، وَيُحْتَمَلُ أَنْ تكون منصوبة بإضمار فعل تقديره: (سَخَّرْنَا)، والراجح أَنْ تكون ﴿الطَّيْرَ﴾ معطوفة على محل المنادى ﴿يَا جِبَالُ﴾؛ فالطير نوديت، كما نوديت الجبال، فهي مشتركة معها في تنفيذ الأمر، وهو التسبيح، أما إعرابها مفعولًا معه فيقتضي

أَنَّ الجبال تصاحب داود، والطير في عملية التأويب، وفي ذلك إشارة إلى أَنَّ الطير أسبق من الجبال في التأويب، كما أَنَّ النصب بإضمار فعل يترتب عليه أَنْ تكون الطير مسخرة لداود تفعل ما يشاء، من غير تحديد للعمل الَّذِي كُلِّفَتْ به، وأضعف الآراء هو القول بعطف ﴿الطَّيْرَ﴾ على ﴿فَضْلًا﴾؛ لَأَنَّ تسبيح الطير من فضل الله عَزَّ وَجَلَّ، فلا فائدة ترتجى من العطف هنا(٩٩).

والحق أَنَّ هناك فُرُوقًا بين (مع)، والواو القائمة مقامها: أولها: أَنَّ (الواو) أكثر إيجازًا واختصارًا من (مع)، والعرب يميلون إلى الإيجاز؛ لذا وضعوها موضعها.

وثانيها: أَنَّ (مع) هي الأصل في الدلالة على المعية؛ إذ تَسْتَلْزِمُ المصاحبة في أصل وضعها، أما (الواو) فمعنى المعية فيها لا يكون إلا حال النصب؛ ففي جملة: (جَاءَ زَيْدٌ وَبكْرًا) يُعَدُّ نصب (بَكْرًا) قرينة لفظية يدرك المتلقي بسببها أَنَّ الواو هنا هي واو المفعول معه، وَأَنَّ المنصوب بعدها مفعول معه، وأَنَّ المسند إليه/ المتحدث عنه في الجملة هو (زَيْدٌ)، وَأَنَّ (بَكْرًا) قد جاء تكملة، وَأَنَّ البنية المضمرة للجملة هي (جَاءَ زَيْدٌ في زَمَنِ مَجيءِ بَكْرٍ)، وإجمالًا تُعَدُّ العلامة الإعرابية هنا قرينة لفظية لأمن لبس فهم التشريك بين ما قبل الواو، وما بعدها(١٠٠).

وثالثها: معنى واو المعية أخص من معنى (مع)؛ فالواو تَرْمُزُ إلى تأثير الاسم السابق لها فيما بعده، أو تَدُلُّ على تأثر ما بعدها بما قبلها، ويلتقي ذلك مع اشتراط الجرمي (ت ٢٢٥ هـ)، والمبرد (ت ٢٨٥ هـ)، والسيرافي (ت ٣٧٧ هـ) أن يكون المفعول معه متأثرًا بما قبله(١٠١)؛ ففي جملة: (جاء البرد والطَيالِسة)(١٠٢) يظهر أَنَّ البرد هو المقصود في الحقيقة، فالاعتماد عليه، وهو سبب استعمال (الطَيالِسة)؛ فهو الَّذِي جاء بها، ودعا إلى لبسها؛ من ثم فالمفعول معه (الطَيالِسة) قد استصحبه، وجلبه الاسم الأول (البرد)، فمجيئه على سبيل التبعية؛ من ثم لا يجوز تقديم (الطَيالِسة) على (البرد)؛ إذ لو حدث، لكان المراد أنها آتية بالبرد، داعية إليه، وهذا محال، وتأسيسًا على ما سبق، فَإِنَّهُ لا يَصِحُّ أَنْ تكون (مع)، وما بعدها مفعولًا معه.

ورابعها: أَنَّ (مع) تَدُلُّ عَلَى الاجتماع الحاصل من الضم بين شيئين ضمًّا حقيقيًّا؛ نحو: (أَكَلَ الأَبْنَاءُ مَعَ وَالِدِهِم)، ولا يصح أَنْ يقال: (سَارَ زَيْدٌ مَعَ النِّيلِ)؛ لما يترتب على

ذلك من فساد في المعنى، والصحيح أَنْ يقال: (سَارَ زَيْدٌ وَالنِّيلَ)، أما واو المفعول معه، أو واو المعية فَإِنَّهَا تُفِيدُ قطعًا التنصيص على المعية/ المصاحبة الزمنية/ الاقتران الزمني/ المقارنة الزمنية، أما المشاركة في الحدث/ المشاركة المعنوية فقد تَتَحَقَّقُ، أو لا، ويتوقف تحققها على القرائن، ففي جملة: (سَارَ زَيْدٌ وَبَكْرًا) يشارك المفعول معه (بَكْرًا) مصاحبه (زَيْدٌ) في الحكم، وفي جملة: (ذَاكَرَ زَيْدٌ وَالمِصْبَاحَ) لا يشارك المفعول معه (المِصْبَاحَ) صاحبه (زَيْدٌ) في الحكم، وفي الجملتين تحقق قيد المقارنة الزمنية لتحقيق أمن اللبس بين المفعول معه، والمعطوف بالواو، بعبارة أخرى: قد تتحقق المصاحبة مع المشاركة الحقيقية؛ نحو: (سَارَ المُعَلِّمُ وَالطُّلَّابُ)، وقد تتعين المشاركة الزمنية وحدها دون المشاركة الحقيقية؛ نحو: (سِرْتُ وَالنِّيلَ)، فى حين تقتضي واو العطف التشارك في الحكم سواء تصاحب المتعاطفان أم لا؛ ففي جملة: (جَاءَ زَيْدٌ وَبَكْرٌ) يُعَدُّ كُلُّ واحدٍ من الاسمين المتعاطفين مُتَحَدَّثًا عنه، فَكُلُّ واحدٍ فاعل برأسه مُطْلَقًا مُصْطَحِبَيْنِ كانا، أو غير مُصْطَحِبَيْنِ، ومن المحتمل أَنْ يكون (زَيْدٌ)، و(بَكْرٌ) قد جاءا معًا، أو أَنَّ (زَيْدٌ) قد جاء أَوَّلًا، أو أَنَّ (بَكْرٌ) قد جاء أَوَّلًا، فالواو هنا لمطلق الجمع والتشريك، وليس فيها دلالة على المصاحبة الزمنية، فالإبهام الزمني يغلف الجملة(١٠٣)، ومهما يكن من أمر، فالمفعول معه قد يُدْخِلُ ذاتًا جديدة تُشَكِّلُ جزءًا من الحدثية، وقد يُزَوِّدُ المتلقى بمعلومةٍ عن الفضاء الزمني الخارجي، أو المحيط الَّذِي يَجْرِى فيه الحدث. وقد اشترط الأخفش (ت ٢١٥ هـ) لنصب المفعول معه جواز عطفه من حيث المعنى على مصاحبه مراعاة لأصل الواو، ويقتضي ذلك صحة إسناد الفعل إلى المفعول معه؛ لأن واو المعية عنده أصلها واو العطف؛ من ثم لا يجوز عنده: (جَلَسَ زَيْدٌ وَالسَّارِيَةَ)، و(ضَحِكَ زَيْدٌ وَطُلُوعَ الشَّمْسِ)، فالمصاحبة عنده يُرَادُ بها المشاركة والمقارنة في الزمن، وَإِنْ كَانَ غيره لم يَشْتَرِطْ ذلك، فَكُلُّ واو أصل برأسها، كما أن قوله سيترتب عليه إلغاء تراكيب شاع استعمالها؛ نحو: (سِرْتُ وَالنِّيلَ)، و(اسْتَوَى المَاءُ وَالخَشَبَةَ)، وللأخفش أَنْ يلجأ إلى التأويل، فالأول على استعارة السير لجري النيل، ويمكن أَنْ يُجَاب عن الثاني بِأَنَّ (استوى) بمعنى: (ارتفع)، فالماء كان منخفضًا، ثم ارتفع، ووصل إلى الخشبة، واستوى معها في العلو والرفعة، وأصبحا على درجة سواء، فالاستواء بمعنى: (الارتفاع)، وليس المراد به التساوي بين الاثنين، وقد يصح

العطف على جعل (استوى) بمعنى: (ثبت الماء والخشبة في مرتبة)، وقد تكون المشاركة متوهمة مجازًا، فالنيل يسير مع المتكلم، ويحاذيه مجازًا رغم أَنَّهُ لا يَسِيرُ حقيقة؛ وعليه تكون المشاركة في باب المفعول معه إما حقيقة، وإما مجازًا(١٠٤).

وقد ذهب الدكتور أبو أوس إبراهيم الشمسان إلى أَنَّ الاسم المجرور بعد (مع) مفعول معه غير مباشر، وقد شَجَّعَهُ على القول بذلك الاعتماد على المعنى، فالتقييد بـ(مع) يأتي لبيان المفعول معه، كما ذَهَبَ خليل كلفت إلى أَنَّ الظرف (مع)، وما بعده يدخل في باب المفعول معه، وقد أَطْلَقَ عليه ظرف المعية، وَعَلَّلَ سبب استبعاده بالإعراب، وإدراج المفعول معه عند النحاة في باب المنصوبات(١٠٥).

وقد رفض نحوٌ من النحاة المحدثين المفعول معه غير الصريح؛ كالدكتور هادي نهر؛ إذ أخرج من دائرة المفعول معه الاسم المجرور بعد (مع)؛ نحو: (دَرَسْتُ مَعَ زَيْدٍ)، والاسم الواقع بعد حرف الجر الدال على المعية؛ نحو: (بِعْتُكُ الدَّارَ بِأَثَاثِهَا)، والمعطوف المراد به المصاحبة؛ نحو: (مَزَجْتُ عَسَلًا وَمَاءً)، والأمر كذلك مع الدكتور عبد الفتاح الحموز الَّذِي رفض أَنْ يكون الظرف (مع)، وما بعده في محل نصب مفعول معه؛ لَأَنَّ من قيود المفعول معه أن يكون مَسْبُوقًا بواو المعية؛ لذا ضرب عن المفعول معه غير الصريح صفحًا، وطوى عنه كشحًا(١٠٦).

وحقيق بالالتفات هنا أَنَّ مَنْ أَقَرَّ بالمفعول لأجله غير الصريح قد رفض الإقرار بالمفعول معه غير الصريح، وتفسير ذلك أَنَّهُ حاول أَنْ يقول شَيْئًا في المفعولات غير الصريحة، ولكن بحذر؛ إذ لم يستطع التخلص نهائيًّا من إسار النظرية النحوية العربية، وهذا موضع نظر، فإما أن يقول بالمفعولات غير الصريحة مطلقًا، وإما أن يرفضها مطلقًا، أما القول بأحدها، وإهمال غيره فيعارض مبدأ الاطراد.

وَبَعْدُ، فَيَتَبَدَّى أَنَّ النحاة من حيث القول بالمفعولات غير الصريحة، أو عدمه يَنْقَسِمُونَ إلى ثلاث مجموعات: المجموعة الأولى توقفت تَمَامًا عن الخوض في هذه القضية، ووقفت منها موقفًا معارضًا، وشددت النكير على الخروج عن دائرة المفعولات الصريحة مراعاة للشكل، والمجموعة الثانية حاولت أَنْ تقول شَيْئًا، ولكن بحذر للمراوحة بين الأخذ بالشكل، أو الاعتماد على المعنى، والمجموعة الثالثة تَوَسَّعَتْ في القول بها استنادًا إلى

المعنى في تحديد الوظيفة النحوية، وهذا خلاف ما ذهب إليه جمهور النحاة، وما عُرِفَ عنهم.

٥/ إلغاء القول بالمفعولات غير الصريحة

لقد حَدَّدَ القدماء المفعولات، وَحَصَرُوهَا، وَضَبَطُوهَا لاعتمادهم على الشكل، وإدبارهم عن المعنى، والحق أَنَّهُمْ قد أَصَابُوا فيما ذَهَبُوا إليه، وقد حَذَا حَذْوَهُمْ فريقٌ من النحاة المحدثين، على حين ذهب آخرون منهم إلى خلاف هذا الرأي تمامًا، وهنا تشرع الدراسة في بيان أسباب كلية وعامة تَنْهَضُ دليلًا قويًّا على إلغاء القول بالمفعولات غير الصريحة:

أولها: أَنَّ هناك مغايرة دلالية بين المفعول الصريح، والاسم المجرور بحرف جَرٍّ غير زائدٍ، فهما شكلان تركيبيان مختلفان مستقلان كل الاستقلال، فالمجرور لَيْسَ شكلًا بديلًا للمفعول الصريح، ولا مرادفًا له، فلا يمكن القول هنا بصحة الاقتراض الموقعي؛ أي: اقتراض أحد التركيبين موقع الآخر سياقيًّا، فَكُلُّ اختلاف بين الأشكال التركيبية ـ مهما كان طفيفًا ـ يحمل فروقًا دلالية، وهذه حقيقة ناصعة لا ريب فيها، ويتطلب ذلك الكشف عن أسرار المغايرة والاختلاف بينهما تأكيدًا على نفي إمكانية التعاور النيابي/ التعاور الموقعي بينهما قطعًا بأن كُلَّ تركيبٍ منهما قد وقع في موضعه المناسب الَّذِي يستحقه، ولا يمكن استبدال غيره به.

وثانيها: الاحتكام إلى المعنى في تحديد الوظيفة النحوية سيجعل للمفعولات صُوَرًا جديدة لم يحددها جمهور النحاة؛ وبذلك يصبح باب المفعولات غير الصريحة بابًا شديد التنوع، ومنفتحًا غير قابلٍ للانغلاق لتعدد المعاني الوظيفية لحروف الجر، وهي معانٍ سياقية/ نصية، ويشهد لذلك أَنَّ بعض النحاة القدامى والمحدثين قد أضافوا مفعولات غير صريحة جديدة، يمكن سردها فيما يأتي:

(أ) المفعول إليه؛ كقوله تعالى: ﴿وَاللَّهُ الَّذِي أَرْسَلَ الرِّيَاحَ فَتُثِيرُ سَحَابًا فَسُقْنَاهُ إِلَى بَلَدٍ مَيِّتٍ﴾ {فاطر: من الآية ٩}؛ فشبه الجملة ﴿إِلَى بَلَدٍ﴾ في محل نصب مفعول إليه غير صريح؛ إذ يَدُلُّ على اتجاه حركة الحدث إلى الأمام، فالاسم المجرور يبين نقطة نهاية الحدث، وهو بذلك يُقَدِّمُ معلومة عن جزء من الحدث، كما يُلاحظ أَنَّ الاسم المجرور ﴿بَلَدٍ﴾ يقع فيه جزء من الحدث، ففيه تحصل نهاية السوق؛ لذا يُطْلَقُ عليه الظرف المكاني

الهدف، وعلى بينةٍ وبصيرةٍ مما سبق يجدر الانتباه إلى الفرق بين المفعول فيه غير الصريح؛ نحو: (نَامَ زَيْدٌ في البَيْتِ)، والمفعول إليه غير الصريح؛ نحو: (سَارَ زَيْدٌ إِلَى البَيْتِ)؛ إذ يقع الحدث كاملًا في المفعول فيه غير الصريح، أما المفعول إليه غير الصريح فلا يقع فيه إلا جزء يسيرٌ من الحدث(١٠٧).

وَيَسْتَرْعِي الانتباه أَنَّ هناك من توسَّع فى المفعولات الصريحة، فأضاف إليها المفعول إليه؛ نحو: (دَخَلْتُ البَيْتَ)؛ فالبيت مفعول إليه، فهو بمعنى: (إلى البيت)، ولعل السبب هو الاعتماد على المعنى، مع أَنَّ ذكر حرف الجر يشحن الجملة بدلالة إضافية تجعل دلالتها التركيبية مختلفة كل الاختلاف عن دلالة المفعول الصريح، وَيَتَّضِحُ ذلك من خلال تَأَمُّلِ قوله تعالى: ﴿اهْدِنَا الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ﴾ {الفاتحة: الآية ٦}، وقوله تعالى: ﴿وَإِنَّكَ لَتَهْدِي إِلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ﴾ {الشورى: من الآية ٥٢}؛ فحرف الجر ﴿إِلَى﴾ في الآية الثانية يَدُلُّ على طول طريق الهداية؛ إذ يوحي ببعد المسافة، في حين أَنَّ حذف (إِلَى) يَدُلُّ على قصر مسافة الهداية؛ لذا جاء الدعاء بحذف حرف الجر في قوله تعالى: ﴿اهْدِنَا الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ﴾ {الفاتحة: الآية ٦}؛ لَأَنَّ هدايته ــ تعالى ــ هي هداية من أقرب طريق، وهناك من أعمل النظر، وَفَرَّقَ بين النصب والجر، فذهب إلى أَنَّ (هَدَاهُ إِلَى كَذَا) يُقَالُ إذا لم يَكُنْ في ذلك، أما التعبير بحذف حرف الجر (إِلَى) فَيُقَالُ لمن فيه للثبات والزيادة، كما يُقَالُ لمن لا يكون فيه للوصول(١٠٨).

(ب) المفعول من عنده(١٠٩)؛ كقوله تعالى: ﴿سُبْحَانَ الَّذِي أَسْرَى بِعَبْدِهِ لَيْلًا مِنَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ إِلَى الْمَسْجِدِ الْأَقْصَى﴾ {الإسراء: من الآية ١}؛ فشبه الجملة ﴿مِنَ الْمَسْجِدِ﴾ في محل نصب مفعول من عنده؛ إذ يُبَيِّنُ نقطة بداية الحدث.

(ج) المفعول عنه(١١٠)؛ كقوله تعالى: ﴿لَئِنْ كَشَفْتَ عَنَّا الرِّجْزَ﴾ {الأعراف: من الآية ١٣٤}؛ فشبه الجملة ﴿عَنَّا﴾ في محل نصب مفعول عنه.

(د) المفعول منه(١١١)؛ كقوله تعالى: ﴿وَاللَّهُ أَنْبَتَكُمْ مِنَ الْأَرْضِ نَبَاتًا﴾ {نوح: الآية ١٧}؛ فشبه الجملة ﴿مِنَ الْأَرْضِ﴾ في محل نصب مفعول منه؛ إذ يحدد نقطة بداية الحدث.

وَمِمَّا يَنْبَغِي التَّنبُّه إليه والتَّنبيه عليه أَنَّ أبا سعيد السيرافي قد زاد مفعولًا جديدًا في المفعولات الصريحة، هو المفعول منه، وقد اسْتَنْبَطَهُ من نصب كلمة ﴿قَوْمَهُ﴾ في قوله

تعالى: ﴿وَاخْتَارَ مُوسَى قَوْمَهُ سَبْعِينَ رَجُلًا﴾ {الأعراف: من الآية ١٥٥}؛ أي: (وَاخْتَارَ مُوسَى من قَوْمِهِ سَبْعِينَ رَجُلًا)(١١٢)، وتحتمل كلمة ﴿قَوْمَهُ﴾ هنا عدة أوجه إعرابية(١١٣): أولها: مفعول منه؛ وبذلك يكون القوم أكثر من ﴿سَبْعِينَ﴾، وقد اختار موسى ـ عليه السلام ـ منهم سبعين رجلًا، وهؤلاء السبعون جزء من قومه، وثانيها: اسم منصوب على نزع الخافض؛ فالفعل ﴿اخْتَارَ﴾ يتعدى إلى مفعول واحد بنفسه، وإلى الثاني بحرف جر، والتقدير: (وَاخْتَارَ مُوسَى سَبْعِينَ رَجُلًا مِنْ قَوْمِهِ)، وهو الراجح عند الدكتور شاكر سبع نتيش الأسدي؛ إذ ذهب إلى أن مصطلح المفعول منه عند السيرافي يُرَادُ به المنصوب على نزع الخافض(١١٤)، وثالثها: مفعول به ثان للفعل ﴿اخْتَارَ﴾ قُدِّمَ على أولهما، وهو قوله: ﴿سَبْعِينَ﴾، وهو الراجح عند الدكتور حسن خميس الملخ، فقد رفض القول بالمفعول منه الصريح؛ إذ لا يستجمع شروط الباب النحوي لقلة مادته، وعدم إفراده ببابٍ أو بحدٍّ جامعٍ(١١٥)، ويشير الوجه الإعرابي الثالث إلى أَنَّ موسى ـ عليه السلام ـ قد اجتهد في الاختيار والانتقاء، فالفعل ﴿اخْتَارَ﴾ يتضمن معنى: (تخذ)؛ وعليه يَكُونُ قوم موسى ـ عليه السلام ـ عنده سبعين رجلًا فحسب؛ وبذلك يُؤَدِّي القول بالتضمين إلى جعل السبعين خيرة القوم وخيارهم وخلاصتهم، وكأنهم هم القوم فقط، والآخرون عدم، وعلة الاختيار على ذلك الإعراب أن هؤلاء لم يشتركوا في عبادة العجل(١١٦).

وهناك فرق دلالي بين قوله تعالى: ﴿وَاخْتَارَ مُوسَى قَوْمَهُ سَبْعِينَ رَجُلًا﴾، وجملة: (اخْتَارَ مُوسَى مِنْ قَوْمِهِ سَبْعِينَ رَجُلًا)؛ فالتعبير الثاني لا يَتَّفِقُ والمراد من الآية القرآنية الكريمة الَّتِي تتحدث عن انتخاب موسى ـ عليه السلام ـ سبعين رَجُلًا من قومه للاعتذار إلى الله ـ تعالى ـ من عبادة بنى إسرائيل للعجل، وتأكيد توبتهم، وطلب الرحمة والعفو عمن بقي من قومهم، وقوم موسى ـ عليه السلام ـ كانوا اثنى عشر سِبْطًا، ومن كُلِّ سِبْطٍ اختار موسى ـ عليه السلام ـ ستة، فبلغوا اثنين وسبعين رجلًا، فَتركَ منهم رجلين؛ فقد كان مأمورًا بسبعين فقط، وهؤلاء السبعون مُمَثِّلُونَ وَنَائِبُونَ عن كُلِّ طوائف بني إسرائيل، وبهذا التمثيل اعْتَذَرَ القوم كلهم؛ وبذلك تكون كلمة ﴿قَوْمَهُ﴾ مفعولًا به للفعل ﴿اخْتَارَ﴾، وهذا المعنى هو الأكثر مناسبة للمقام، ومع تقدير حرف الجر (من) قد يَطْرَأُ عَلَى الذهن لبس، أو اختلاط في المعنى؛ فقد يكون الاختيار بمحض الصدفة، وقد يكون السبعون من سبطٍ

واحدٍ، وهذا خلاف المراد؛ من ثم كَانَ القول بحذف حرف الجر مع بقاء معناه مرفوضًا، ومردودًا، ومستنكرًا، وَيُفْضِي ذلك إلى القول بِأَنَّ المنصوب صورة أصلية ومستقلة كل الاستقلال عن الاسم المجرور، وقد نَهَضَ الفرق الدلالي بينهما دليلًا على صدق هذه المقولة، كما أَنَّ سياق الآية يُرَجِّحُ إعراب كلمة ﴿سَبْعِينَ﴾ بدل كل من كل، فليست غاية هؤلاء السبعين أَنْ يتوب الله ـ تعالى ـ عليهم فحسب، بل مرادهم أن تشمل التوبة كُلَّ بني إسرائيل؛ لأن هؤلاء السبعين نابوا عن بني إسرائيل، ودعوا بلسانهم(١١٧).

إِنَّ المفعول منه غير الصريح؛ أي: الاسم المجرور بحرف الجر (من) لا يمكن أَنْ يتطابق دلاليًّا مع المفعول منه الصريح، فهو ليس بديلًا للمنصوب يَحْتَفِظُ بما فيه من قوة دلالية؛ وعليه ينتفي التماثل الدلالي بينهما، فالمجرور له دلالة مغايرة للمفعول المنصوب، وهكذا كُلُّ شكلٍ تركيبيٍّ لا بُدَّ أَنْ يكون له دلالة مختلفة عن غيره، وَإِلَّا انْعَدَمَتْ مقاصده الاستعمالية.

(هـ) المفعول عليه؛ ومن ذلك قوله تعالى: ﴿فَإِذَا اسْتَوَيْتَ أَنْتَ وَمَنْ مَعَكَ عَلَى الْفُلْكِ﴾ {المؤمنون: من الآية ٢٨}؛ فشبه الجملة ﴿عَلَى الْفُلْكِ﴾ في محل نصب مفعول عليه، وحرف الجر (على) يَدُلُّ على الاستعلاء الحقيقي، ومما تجدر الإشارة إليه أَنَّ هناك فرقًا دلاليًّا بين المفعول عليه غير الصريح، والمفعول فيه غير الصريح، وَيَتَّضِحُ ذلك من خلال تأمل قوله تعالى: ﴿وَلَأُصَلِّبَنَّكُمْ فِي جُذُوعِ النَّخْلِ﴾ {طه: من الآية ٧١}؛ فشبه الجملة ﴿فِي جُذُوعِ﴾ مفعول فيه غير صريح يَدُلُّ على الظرفية، وَيَدُلُّ حرف الجر (في) على شدة الصلب، وقسوته لدلالته على الظرفية المفيدة للتمكن، أما التعبير بحرف الجر (على) فَيَدُلُّ على الاستعلاء الَّذِي يُوهِمُ التعليق المطلق دون تنصيص على شدة، أو قسوة(١١٨).

(و) المفعول بواسطته؛ نحو: (كَتَبْتُ الرِّسَالَةَ بِالْقَلَمِ)؛ فشبه الجملة (بِالْقَلَمِ) يبين الواسطة أو الآلة الَّتِي يُنَفَّذُ بها الفعل، فهو في محل نصب مفعول بواسطته، وهذه التسمية مستمدة من دلالة (الباء)، فهي هنا للاستعانة، أو على أصل معناها من الإلصاق، ولكنها جمعت مع الإلصاق هذا المعنى الوظيفي، وقد يكون المفعول بواسطته صريحًا، ومنه نيابة آلة الفعل عن المصدر؛ نحو: (ضَرَبْتُ زَيْدًا سَوْطًا)؛ فـ(سَوْطًا) مفعول بواسطته؛ إذ يُبَيِّنُ الآلة الَّتِي حَدَثَ بها الفعل(١١٩).

(ز) المفعول بعده؛ كقوله تعالى: ﴿لَتَرْكَبُنَّ طَبَقًا عَنْ طَبَقٍ﴾ {الانشقاق: الآية ١٩}؛ فشبه الجملة ﴿عَنْ طَبَقٍ﴾ في محل نصب مفعول بعده؛ أي: (بعد طبق)، والبعدية هنا معناها مجيء شيء عقب شيء.

وقد يجتمع في الجملة الواحدة أكثر من مفعول غير صريح؛ نحو: (اسْتَمَرَّتِ المُحَاضَرَةُ مِنَ السَّاعَةِ التَّاسِعَةِ إِلَى السَّاعَةِ العَاشِرَةِ صَبَاحًا)؛ فشبه الجملة (مِن السَّاعَةِ التَّاسِعَةِ) في محل نصب مفعول منه، وشبه الجملة (إِلَى السَّاعَةِ العَاشِرَةِ في محل نصب مفعول إليه، وَيَدُلُّ اجتماع هذين المفعولين غير الصريحين على الامتدادية؛ أي: الدلالة على مدة زمنية مضبوطة(١٢٠).

ويظل الباب مفتوحًا لسلك ما يمكن إضافته إلى المفعولات غير الصريحة، وهو ما يتطلب ضرورة إعادة النظر في الاعتماد على المعنى مقياسًا لتصنيف المفعولات.

وثالثها: قد يُحْدِثُ الاحتكام إلى المعنى المستفاد من حرف الجر بعد دخوله في السياق اللغوى تداخلًا، واضطرابًا، وتشويشًا اصطلاحيًّا في تحديد المفعول غير الصريح، ومن شأن ذلك أن يخرج الخطاب النحوي عن معهود الصناعة النحوية الَّتِي تعاهدها النحاة، فشبه الجملة اعتمادًا على المعنى قد يَحْتَمِلُ أكثر من معنى؛ لأن المعنى غامض، ومخاتل، وخادع، ومتمنع، وضبابي؛ من ثم يَحْتَمِلُ شبه الجملة أكثر من وجه يُحْمَلُ عليه، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿يَقُولُ يَا لَيْتَنِي قَدَّمْتُ لِحَيَاتِي﴾ {الفجر: ٢٤}؛ فحرف الجر (اللام) يُحْتَمَلُ أَنْ يكون بمعنى: (في)، فيفيد الظرفية؛ أي: (فى حَيَاتِي)، وَيُحْتَمَلُ أَنْ يكون للسبب؛ أي: (مِنْ أَجْلِ حَيَاتِي)(١٢١).

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿قِيلَ يَا نُوحُ اهْبِطْ بِسَلَامٍ مِنَّا﴾ {هود: من الآية ٤٨}؛ فشبه الجملة ﴿بِسَلَامٍ﴾ في محل نصب مفعول معه؛ لأَنَّ (الباء) بمعنى: (مع)؛ أي: (مَعَ سَلَامٍ)؛ لذا أُطْلِقَ عليها باء المصاحبة، وَيُحْتَمَلُ أَنْ يكون في محل نصب حال؛ أي: (مُسلَّمًا عليك)؛ إذ تصلح الحال أَنْ تُغْنى عن (الباء) ومصحوبها؛ لذا أُطْلِقَ عليها باء الحال، كما يُحْتَمَلُ أَنْ يكون شبه الجملة في محل نصب مفعول مطلق؛ إذ يُبَيِّنُ هيئة الحدث؛ أي: (اهبط بطريقة)، أو (بكيفية)، أو (على نحوٍ فيه سلام)(١٢٢).

ومن ذلك ـ أيضًا ـ قوله تعالى: ﴿الَّذِي أَطْعَمَهُمْ مِنْ جُوعٍ وَآمَنَهُمْ مِنْ خَوْفٍ﴾ {قريش: الآية ٤}؛ فشبه الجملة ﴿مِنْ جُوعٍ﴾ في محل نصب مفعول لأجله؛ لَأَنَّهُ بمعنى: (مِنْ أَجْلِ جُوعٍ)، ويجوز أَنْ يكون حالًا؛ أي: (جَائِعِينَ)، ولا يخفى جواز أَنْ يكون في محل نصب مفعول منه(١٢٣).

وقد ذَهَبَ الدكتور علي العشي إلى أَنَّ تركيب المعية قد يُفِيدُ الظرفية استئناسًا بعروة المعنى على حساب الشكل؛ نحو: (خَرَجَ زَيْدٌ من مَنْزِلِهِ مَعَ العَصْرِ)؛ فـ(مَعَ العَصْرِ) في محل نصب مفعول فيه؛ لَأَنَّ المراد زمن الخروج، وعلى نحوٍ من هذا جملة: (أَجْلَسَتِ الأُمُّ طِفْلَهَا مَعَهَا عَلَى السَّرِيرِ)؛ إذ يَشْغَلُ تركيب المعية فيها وظيفة المفعول فيه احتكامًا إلى المعنى(١٢٤)، ويسترعي الانتباه أَنَّ الدكتور شوقي ضيف قد سَبَقَهُ حين قَرَّرَ أَنَّ واو المعية قد تَحُلُّ محل ظرف المكان في نحو: (سَارَ زَيْدٌ وَالجَامِعَةَ)، فهي هنا بمعنى: أمام، أو حول، أو نحو ذلك، كما تَحُلُّ محل ظرف الزمان، ففى نحو: (اسْتَيْقَظَ زَيْدٌ وَطُلُوعَ الفَجْرِ) تُؤَدِّي الواو معنى: وقت، أو حين، أو نحو ذلك(١٢٥)، ورأي الدكتور مصطفى حميدة ما هو عن رأي الدكتور شوقي ضيف ببعيدٍ، فعنده أَنَّ (مع)، وواو المفعول معه يشتركان فى التعبير عن الدلالة الزمانية والمكانية، انطلاقًا من اهتمامه بظاهرة تعدد البنيات التركيبية الظاهرة الَّتِي تُتِيحُهَا العربية للتعبير عن البنية المضمرة الواحدة(١٢٦)، ولا يمكن لطالب أن يظفر بما يرويه في هذه الفكرة إلا بالنهل من شراب الدكتور محمود عبد السلام شرف الدين؛ إذ عالجها في إطار مصطلح تعدد الأنظمة/ تعدد النظم/ تنوع الأطر، وهذه المصطلحات محورها هو توظيف تنوع الأوضاع التركيبية/ وسائل التعبير فى التعبير عن مدلول واحد، وكانت نتيجتها القول بتساوي المعنى المعبر عنه بالنصب والجر(١٢٧).

وَيَتَّضِحَ مِمَّا سَبَقَ أَنَّ سبب هذا التداخل الإعرابي هو الاعتماد على المعنى الَّذِي لا يمكن تحديده تحديدًا دقيقًا، ويزداد الأمر صعوبة حين يفيض السياق بدلالات متعددة، والأرجح الاعتماد على الشكل؛ إذ يُفْضِي إلى وحدات متسقة منسجمة بتحديد الخصائص الَّتِي تُمَيِّزُ كُلَّ مفعول عن غيره، ولم يَصِل النحاة القدامى إلى هذا الانضباط الصناعي، والتنظيم المنهجي، والوضوح المعرفي، وما تَرَتَّبَ عليه من ابتعادٍ عن البينية، والتداخل، والاضطراب إلا من خلال الانطلاق من النظرية العاملية.

ورابعها: من الضروري تقييد القول المأثور: "لَا مُشَاحَّةَ في الاصْطِلَاحِ"؛ إذ تصير المشاحة مطلوبة في موضعين؛ أحدهما: شيوع المصطلح، وانتشاره، والآخر: مخالفة المصطلح لأحكام الصناعة النحوية المتسالم عليها تجنبًا لِأَيِّ خلطٍ، أو التباسٍ، أو اضطرابٍ، أو تداخلٍ بين المصطلحات النحوية، وإغلاقًا للمصطلح بحصر مفهومه على نحوٍ يحقق له الوضوح، والدقة، والواحدية في المفهوم وصولًا إلى الصرامة الاصطلاحية، وفائدتها القبض المحكم على الظواهر، وهي من متطلبات الجهاز الاصطلاحي النحوي حفاظًا على معيارية المصطلح بعدم أخذه أكثر من بعدٍ مفاهيميٍّ؛ إذ يُؤَدِّي إلى ترددٍ مصطلحيٍّ يترتب عليه ضياع ملامحه الاصطلاحية المميزة له(١٢٨).

وخامسها: المجاز في لغة النحاة الَّتِي دونوا بها القواعد، وتحديدًا في الحدود النحوية أمر غير مقبول، وَإِنْ كان مبرره هو التقريب على المتعلمين، مع وضوح المعنى، وأمن اللبس؛ لَأَنَّ المجاز مغاير للحقيقة، فلا ينزل أحدهما بمنزلة الآخر، كما أَنَّ الحدود، وما تَشْمَلُهُ من أحكامٍ لا يُطْلَبُ فيها تيسير، أو تساهلٌ، أو تسامحٌ، بل يَجِبُ أن تكون دقيقةً، وصارمةً(١٢٩)، وَيَتَطَلَّبُ ذلك أَنْ تكون اللغة النحوية الواصفة واضحة محددة الدلالة بعيدة عن الاستعمال المجازي؛ إذ يترتب عليه وصف الخطاب النحوي بالتشويش، والبلبلة، والاضطراب، والالتباس بسبب الازدواج الاصطلاحي/ الإبدال المصطلحي/ التداخل المفهومي، وتدور هذه المصطلحات حول اختلاف مدلول المصطلح النحوي واستعماله لمفهومين متباينين فى آنٍ واحدٍ؛ كإطلاق الفارسي (ت ٣٧٧ هـ) مصطلح ظرف الزمان على كُلِّ اسمٍ يدل على الزمان(١٣٠)، وذلك مما يخرق الميثاق الاصطلاحي، ويجلب على المعرفة النحوية التشويش، والارتباك، والضعف لعدم ضبط المفهوم اصطلاحيًّا ومعرفيًّا، ومقتضى الأصل أَنْ تكون الحدود تمييزية حتى تحقق الصرامة الاصطلاحية/ الضبط الاصطلاحي، من خلال الالتزام بإطلاق المصطلح على ما هو له حقيقة حتى يتميز عن غيره مما قد يتداخل معه، ولا يخفى أَنَّ المجاز في اللغة النحوية الواصفة اعتراف بالترادف في الصناعة النحوية، وهو أمرٌ غير محبب؛ إذ يغمط المصطلح النحوي حقه المعرفي في أن يكون محددًا، فضلًا عن ضعف القول بالترادف في اللغة عمومًا(١٣١)، ويتطلب ذلك التفريق بين خطاب العلم، وخطاب تيسير العلم، والوعي بالفرق والاختلاف بين الخطابين،

فشتان بين صياغة المعرفة النحوية صياغة علمية صارمة، وصياغتها صياغة تقريبية تعليمية بدعوى التيسير، والتسهيل، والتبسيط، والتسامح، والتجوز، وهي مصطلحات يُمْكِنُ إدخالها إجمالًا في خطاب التقريبيات(١٣٢).

وسادسها: الإعراب المحلي له مواضع محددة؛ كالمبنيات، والأسماء المجرورة بحروف جَرٍّ زائدة، والجمل، وأشباه الجمل، أما الاسم المعرب المسبوق بحرف جَرٍّ غير زائدٍ فليس له محل من الإعراب؛ وعليه يَبْطل الإعراب المحلي؛ من ثم ينتفي القول بالمفعولات غير الصريحة.

وسابعها: تُعَدُّ التسوية بين المفعولات الصريحة وبدائلها التركيبية المتمثلة في الأسماء المجرورة بحروف جَرٍّ غير زائدةٍ من قبيل شغف نحاة العربية بالحديث عن الالتقاء، والتقارب، والتشابه بين الأبواب النحوية، ويمكن توضيح ذلك من خلال ما يأتي:

- المفعول به = الباء + اسم مجرور
- المفعول فيه = فى + اسم مجرور
- المفعول معه = مع + اسم مجرور
- المفعول لأجله = اللام + اسم مجرور
- المفعول منه = من + اسم مجرور

وَيَظْهَرُ مِمَّا سَبَقَ أَنَّ كُلَّ مفعول منصوب من المفعولات السابقة فى الحقيقة إنما هو بديل تركيبي لجار ومجرور، فالنصب فيها سطحيٌّ، أو غطاء للجر؛ وبذلك يكون المفعول منصوبًا في الظاهر، ولكنه مجرور في العمق(١٣٣)، وعن طريق التحويل انتقلت الجملة من التركيب المفترض/ البنية العميقة إلى التركيب المنطوق/ البنية السطحية، ووسيلة التحويل الَّتِي حَوَّلَتِ الجملة من العمق إلى السطح، أو من الحقيقة إلى الصورة هي حذف حرف الجر، وطبقًا للمنهج الوصفي فَإِنَّ حرف الجر لم يكن مذكورًا، ثم حُذِفَ؛ لَأَنَّ الجملة بُنِيَتْ على هذه الهيئة، فلا شيء يُعَدُّ أصلًا لشيء استجابة لمبادئ الوصفية الَّتِي ترفض التأويل، والتقدير، والافتراض، والتوهم، والتخمين، والتخيُّل، والحَدْس، والتفسير العقلى، والتعليل المنطقي؛ كالخضوع لسلطان الأصل والفرع، والتحويل، وغير ذلك مما يدخل في نطاق البحث الفلسفي الميتافيزيقي، وهدف الوصفية هو دراسة اللغة دراسة محايثة، من

خلال استقلال اللغة بموضوعها استقلالًا تامًّا، مع طرح تصور بديل يدرسها في ضوء الانفتاح على الأسس الخارجية المستمدة من العلوم الإنسانية الأخرى؛ وبذلك يظل التحليل الوصفي وفيًّا لِكُلِّ ما هو لساني، ورافضًا الانفتاح على كُلِّ ما هو غير لساني(١٣٤).

وثامنها: سيؤدي الاحتكام إلى المعنى إلى اختلاف زوايا النظر النحوي الَّتِي تستلزم بالضرورة اختلافًا في التبويب النحوي، وهذا أمرٌ ترفضه الصناعة النحوية، وتأباه؛ فقد ينظر النحوي إلى خاصية ما من خصائص الوحدة اللغوية، فَيُدْرِجُهَا ضمن أحد الأبواب، وَيُدْرِجُهَا غيره ضمن باب آخر مُسْتَنِدًا في ذلك إلى خاصية أخرى، فضلًا عن تسميتها بمصطلح آخر، وقد يجمع آخر بين المصطلحين في باب واحد؛ فالاسم المجرور (زيد) في جملة (مررت بزيد) يتعدد تصنيفه تبعًا لتعدد دلالة حرف الجر (الباء)، فهو اسم مجرور على الأصل، ويحتمل الفاعلية؛ لأن (الباء) بمعنى (مع)، ويحتمل المفعولية حال القول بأن (الباء) للتعدية/ للنقل، ويحتمل الخبرية؛ لأنه مخبر عنه في المعنى، والمراد: (زيد ممرور به)(١٣٥)، وهكذا تندرج الوحدة التركيبية الواحدة وفقًا للاعتماد على المعنى ضمن أكثر من بابٍ نحوي، وَيُؤَدِّي ذلك إلى فقد إحدى خصائص النمذجة العلمية، وهي خاصية الانسجام الَّتِي تتحقق بالاعتماد على اللفظ الَّذِي يستلزم أحادية المعايير التصنيفية/ التبويبية على نحوٍ يحفظ للنظام القواعدي الاطراد، ويحميه من الدخول في دائرة الاحتمال، والالتباس؛ لذا فإن النحو "لا يقصد إلى المعنى أيًّا كان نوعه: أصليًّا أو هامشيًّا، مقررًا في المعجم أو مستفادًا من الموقف والكلام"(١٣٦).

وهكذا يَتَّضِحُ أَنَّ القول بالمفعولات غير الصريحة قائمٌ على الخلط بين الوظيفة النحوية، والمعنى، وممَّا هو حقيق بالتأمل أَنَّ الاعتماد على المعنى في تحديد الوظيفة النحوية سيفتح بابًا يَصْعُبُ إغلاقه؛ إذ ستتعدد المفعولات بتعدد حروف الجر، وتنوع معانيها الوظيفية، وهذا أمرٌ يُفْضِي إلى كثرة الأصناف، وتعدد التقسيمات، وتشعُّب الفروع، وليس في ذلك شَرٌّ على نحو العربية إذا كانت الحدود واضحة بين الفروع تجنبًا للتنازع، ومنعًا للتكرار، ونبذًا للتفتت فى قسمة الظواهر اللغوية(١٣٧).

وتأسيسًا على ما سبق، فَإِنَّ الوظائف الدلالية لأشباه الجمل لم يُفْرِدْهَا النحاة القدامى ببابٍ خاصٍّ، بل درسُوها في باب حروف الجر، ومنهم مَنْ أَلْحَقَهَا بباب المفعول به،

وَأَطْلَقَ عليها المفعول به غير الصريح، والمراد به كل مجرور بغير (في)، أو (اللام)، وهم بهذا الصنيع يُرْجِعُونَ هذه الصور المتعددة إلى باب واحد بدلًا من إرجاعها إلى أبواب متعددة تحقيقًا للشمول النموذجي، والمراد به استيعاب كل الصور الممكنة التحقق في الاستعمال؛ لذا اتَّسَمَ تحليلهم بالصرامة العلمية التجريدية، والاتساق الداخلي، بسبب التجانس/ التماثل الشكلي بين المفعولات، وَيَرْجِعُ ذلك إلى اعتمادهم على العلامات الشكلية النحوية في تحديد الوظيفة النحوية بدلًا من الاعتماد على المعنى، ولم يكن ذلك منهم جزافًا، بل كان عن تعمق، وتفحص، وتدقيق في الظواهر اللغوية الَّتِي وصفوها وصفًا ماديًّا خارجيًّا؛ لذا كان الاعتماد على الشكل أكثر انضباطًا، وترتب عليه أمران تَنْشُدُهُمَا النظرية النحوية العربية: أحدهما: تحقيق الاطِّرَادِ، والآخر: توحيد الأنماط برد الصور التركيبية المختلفة إلى صورة لغوية واحدة، وبصنيعهم ذلك أصبح باب المفعولات بابًا مغلقًا مقيَّدًا يحظى بقدرٍ كبيرٍ من التَّجريد والانتظام.

ومناط السؤال هنا: هل يُمْكِنُ القبول بهذه الوظائف النحوية الجديدة الَّتِي قامت بها أشباه الجمل، لاقترابها من دلالة المفعولات الصريحة مع تأسيس باب جديد لها في النحو العربي اتساقًا مع الطموح المعرفي للنحاة المحدثين؟ وخلاصة الجواب عن هذا السؤال أَنَّ شرط توسيع مجال العلوم هو المحافظة على تناسقها النظري، وانتظام فرضياتها، وتجانس تبويبها ضمن نسق/ بناء يخلو من أَيِّ تناقض؛ لذا يَتَطَلَّبُ التبويب للمفعولات غير الصريحة أن يُقَدِّمَ النحاة المحدثون منوالًا إجرائيًّا، أو جهازًا نحويًّا جديدًا يُسْتَعَاضُ به عن النظام العاملي، وَيَسْمَحُ بتوسيع المفعولات، وهذا لم يحدث، كما أَنَّ توسيع دائرة المفعولات بإدخال الأسماء المجرورة فيها يتناقض مع التَّجريد الَّذِي يَقْتَضِيه علم النحو، وَيُهَدِّدُ التَّناسق الَّذِي يَحْفَظُ وحدة الصناعة النحوية؛ إذ سيؤدي إلى اضطراب، وتداخل، وتباين، وتردد في التصنيف؛ من ثم يبقى القول بالمفعولات غير الصريحة تجديدًا جزئيًّا هامشيًّا مهما تعددت مسوغاته عند الذين أظهروا حماسًا للقول بها، وإثباتها، وَيُمْكِنُ وصفه بأنه اجتهاد في المذهب، وليس اجتهادًا مطلقًا؛ إذ لم يقدموا على إعادة وصف باب المفعولات على نحوٍ خاصٍّ، والنحو العربي على نحوٍ عامٍّ وصفًا جديدًا، أما تبويب النحاة القدامى القائم على نظرية العامل فقد حافظ على التناسق الشكلي بين المفعولات؛ لما يتميز به من

صرامةٍ، ودقةٍ؛ من ثم يمكن القول بأن نظام العامل يَعزُّ التجديد فيه بإسقاطه، أو بإيجاد نظير له، أو بديل عنه يحلُّ محله، وليس هذا تَحَكُّمًا، بل تبجيلًا لدقة التصنيف والتبويب في نحونا العربي؛ وعليه يستحيل الجمع بين اقتراح باب جديد للمفعولات غير الصريحة مع الإبقاء على المنوال النحوي التراثي(١٣٨).

وعطفًا على ما سَبَقَ، تَذْهَبُ الدراسة إلى معالجة هذه المفعولات غير الصريحة في باب حروف الجَرّ، وهذا على سبيل الإجبار والإلزام، لا الحرية والاختيار؛ إذ لا يمكن أَنْ يقبل الذهن بالتطابق الدلالي التام بين المفعول الصريح، والاسم المجرور بحرف جرٍّ؛ لَأَنَّهُ غير مبررٍ، كما أَنَّهُ يفتقد الدليل والحجة، ولهذا الرأي وجاهته لاحتكامه إلى مسلمةٍ من مسلمات الصناعة النحوية، تَقْضِي بِأَنَّ الاختلاف التركيبي يَسْتَتْبِعُ بالضرورة تغايرًا دلاليًّا؛ فالجار والمجرور تُرَافِقُهُمَا دلالات تَتَكَيَّفُ حسب مدلول كُلِّ حرفٍ في السياق اللغوي، وَتَخْتَلِفُ هذه الدلالات اختلافًا كُلِّيًّا عن دلالة المفعولات الصريحة، فأشباه الجمل والمفعولات الصريحة خياران تركيبيان، متفاصلان، يرتبطان بمقامين مختلفين، يَلْجَأُ إليهما المتكلم بحسب تنوع مقاصده، وتباين أغراضه، فلا تماثل دلالي بينهما؛ من ثم فَلَيْسَ صحيحًا القول بِأَنَّ أشباه الجمل تُؤَدِّي وظائف المفعولات الصريحة، وهذا أمرٌ تُعَزِّزُ به الدراسة رفضها لمقولة تأسيس باب جديد في النحو العربي للمفعولات غير الصريحة؛ لما فيه من خلخلة لثوابت النظرية النحوية، وأصولها المتمحورة حول الإعراب الَّذِي هو سر من أسرار تماسكها، وانتظامها، وإحكامها، واستقرار أبوابها، وإذا استقامت الأمور السابقة، وَجَبَ عدم القول بالمفعولات غير الصريحة.

ومهما يكن من أمر، فَإِنَّ الإشارات النحوية إلى المفعولات غير الصريحة عند النحاة القدامى مصدرها وعيهم وإدراكهم للمعنى المتحصل من البنيات اللغوية على نحو يؤكده جمعهم بين الصناعي/ الإعمالي، والمعنوي/ الدلالي، "فكأن النحاة كانوا نحاة بيانيين في آنٍ واحدٍ، لكنهم عَزَّ عليهم أن يفرطوا في مقاييسهم الصناعية"(١٣٩) الَّتِي مكنتهم من التمييز بين المفعولات الصريحة، والمفعولات غير الصريحة تمييزًا صارمًا أصابوا به شاكلة الصواب؛ إذ ضبطوا المفعولات الصريحة، وحصروا عددها؛ وبذلك توفر لباب المفعولات درجة انسجام واضحة، وقسط كبير من الانتظام، بسبب الخضوع لقواعد ثابتة راسخة عند

النحاة القدامى، وعند من تبنى وجهتهم، وتلقف دعوتهم، وسار على منوالهم من النحاة المحدثين، ولم يكن ذلك عن قصورٍ في التحليل، أو عن ضعفٍ في الجهاز الواصف، بل كان صادرًا عن تصورٍ في الوعي النحوي العربي، مؤداه تبني الشكل مدخلًا ضروريًّا لمعالجة الظاهرة اللغوية فرارًا من خطر التعدد، والتنوع، والتداخل؛ لما يتميز به من صرامةٍ، وتحديدٍ، كما أنهم أدركوا إدراكًا واعيًا أَنَّ الاعتماد على المعنى في تحديد المفعولات محاولة فيها من العسر، والعناء، والمشقة، والجهد، أكثر مما فيها من اليسر، والتيسير، والراحة، والسهولة؛ لذا تمسكوا بالشكل، وذادوا عنه، وقد استقر أن النحو "نحوان: نحو الألفاظ، ونحو المعاني، ونحو الألفاظ قبل نحو المعاني"(١٤٠).

وفي المقابل، كان للمفعولات غير الصريحة حضورٌ جليٌّ أمره عند علماء النحو المحدثين الذين انتصروا للمعنى، وزهدوا في الجانب التركيبي، وتجاوزوا المقاييس الصناعية؛ لذا ظل باب المفعولات عندهم مفتوحًا غير مكتمل لا يعرف الاستقرار لخروجه عن النزعة المعيارية إلى خصوصيات الاستعمال/ دينامية الاستعمال، وقد أدَّى ذلك إلى توسيع الجهاز الواصف، وتطويعه لتجاوز التحليل اللساني، والانفتاح على التحليل غير اللساني؛ لذا ظهرت عندهم الدعوة إلى توسيع باب المفعولات، وهي مؤسسة على عدم خضوع باب المفعولات للصرامة النظامية، والظاهر أنهم لم يهتموا بما يترتب على تلك الدعوة من فسادٍ فى التصنيف، وتداخلٍ في الأنواع، وابتعادٍ عن التجانس.

الخاتمة، ونتائج الدراسة

لقد تَوَصَّلَتِ الدراسة إلى مجموعة من النتائج لعل أبرزها ما يأتي:

أَوَّلًا: تناقل جمهور النحاة التقسيم الخماسي للمفعولات المنصوبة إلى مفعول مطلق، ومفعول به، ومفعول لأجله، ومفعول فيه، ومفعول معه، وقد جاءت المفعولات غير الصريحة محكومة بهذا التقسيم، فقد أَفْضَتْ تحليلاتهم على نحوٍ صريح، أو ضمنيٍّ إلى القول بإثبات المفعول المطلق غير الصريح، والمفعول به غير الصريح، والمفعول لأجله غير الصريح، والمفعول فيه غير الصريح، والمفعول معه غير الصريح، وثمة مفعولات غير صريحة أقل شيوعًا وَقَفَ عليها بعض نحاة العربية قديمًا وحديثًا؛ لَأَنَّهُمْ أَفْسَحُوا

السَّبيل إلى المعنى، وَأُوْلُوهُ عنايةً ظاهرةً في مباحثهم، وهي المفعول إليه، والمفعول من عنده، والمفعول عنه، والمفعول منه، والمفعول عليه، والمفعول بواسطته، والمفعول بعده.

ثَانِيًا: الدعوة إلى المفعولات غير الصريحة دعوةٌ قديمةٌ مُتَدَاوَلَةٌ فى التراث النحوي، ولكن نحاة العربية القدامى لم يُفْرِدُوا لها بابًا، وَكُلُّ ما وَصَلَ إلينا في هذا السياق شذراتٌ مُتَفرِّقَةٌ، وَيُعَدُّ ابن الحاجب أول من صَرَّحَ بالمفعول لأجله غير الصريح، والمفعول فيه غير الصريح، وَيُشِيرُ ذلك إلى قناعته بِأَنَّ المعنى معيار مُهِمٌّ في تحديد الوظيفة النحوية.

ثَالِثًا: تميزت النظرية النحوية العربية بالثبات، والاستقرار؛ فلم تحدث دعوة ابن الحاجب قطيعة مع النظرية النحوية العربية، وظل النحو عملًا يدور على نفسه، ويبدو أَنَّ ابن الحاجب قد تَمَسَّكَ بعروة المعنى على حساب الصناعة اللفظية؛ لذا جُوبِهَتْ دعوته بالرفض والإنكار، ولم يكن رأيه بمنأى عن سهام النقد، ولم يسلم من الطعن، والاتهام، وظل رأيًا هامشيًّا يُخَالِفُ إجماع جمهور النحاة؛ من ثم لم يَتَغَيَّرْ باب المفعولات، ولم يَتَجَاوَزِ الحدود الصناعية المرسومة له في نظرية العامل الَّتِي شَكَّلَتْ صلب النظرية النحوية العربية، وعمودها الفقرى.

رَابِعًا: فَضَّلَ جمهور النحاة التفريق بين المفعولات الصريحة، وأشباه الجمل الَّتِي تَقْتَرِبُ منها في أداء المعنى، فَدَرَسُوا أشباه الجمل في باب حروف الجر، وهناك من أَلْحَقَهَا بالمفعول به، وَأَطْلَقَ عليها المفعول به غير الصريح إيثارًا للاختصار، ومنعًا للتَّفريع، وهناك من فَضَّلَ الوصل والجمع بينهما في باب المفعولات، وقد امْتَدَّ الجدل حول إثبات المفعولات غير الصريحة، أو إنكارها إلى النحاة المحدثين، فكانت لهم مواقف متباينة؛ إذ نَحَا الخلاف بينهم حول المفعولات غير الصريحة منحى ثلاثيًّا دقيقًا كغيره من الخلافات النحوية الَّتِي اصْطَبَغَتْ بالطابع الثلاثي في الآراء.

خَامِسًا: المفعولات غير الصريحة لها جذور ضاربة فى النظرية النحوية، وقد ازدادت هذه الجذور تشقُّقًا وتفرُّعًا عند النحاة المحدثين؛ إذ اعْتَمَدُوا على المعنى، وَتَجَاهَلُوا الأحكام اللفظية الدائرة حول الإعراب؛ وعليه تَفَرَّعَتِ المفعولات، وَتَكَاثَرَتْ بسبب الجمع بين المنصوب والمجرور، كما أَنَّهُمْ اسْتَدْرَكُوا على النحاة القدامى لاقتصارهم على المفعولات الصريحة، وَيَرْجِعُ ذلك إلى اعتمادهم على المقاييس الصناعية الشكلية في تحديد

المفعولات؛ لَأَنَّهَا تَتَفَوَّقُ على المقاييس المعنوية ضبطًا، وتنظيمًا، وإحكامًا؛ لذا ارْتَبَطَتِ المفعولات عندهم بحالة النصب فقط، وَيُمْكِنُ القول بِأَنَّ الخلاف النحوي في حدود الزمان بين القدماء والمحدثين لا يَقِلُّ أهمية عن الخلاف النحوي في حدود المكان بين المدارس النحوية.

سَادِسًا: دعت الدراسة إلى إلغاء مصطلح المفعولات غير الصريحة؛ لَأَنَّ انتماء أشباه الجمل الَّتِي تَقْتَرِبُ من المفعولات الصريحة دلاليًّا إلى باب المفعولات سيؤدي إلى الخروج عن النظرية النحوية العربية؛ فتحديد المفعولات فيها يكاد يكون تَامًّا، فَضْلًا عن اختلاف الدلالة بين الشكلين، كما أَنَّ من ذهب إلى إدراج أشباه الجمل ضمن باب المفعولات لم يقدم بديلًا متكاملًا للنظام العاملي، ولم يُقَدِّمْ تصوُّرًا جديدًا لباب المفعولات يستعيض به عن التصور النحوي التقليدي الموروث، فضلًا عن أَنَّ استدراكهم على القدماء لم يضف جديدًا في جوهر النظرية النحوية؛ إذ لم يكن بخافٍ عنهم، فقد أدركوه، وأشاروا إليه، بالإضافة إلى أَنَّ الدراسة قد خَلُصَتْ إلى إثبات فروق دلالية بين المفعولات الصريحة، وأشباه الجمل الَّتِي تَقْتَرِبُ منها في المعنى، وَيُمْكِنُ القول بِأَنَّ المحافظة على صرامة الضابط الصناعي لِكُلِّ مفعولٍ سيمنع من إدراج شبه الجملة تحت أَيِّ مفعول صريح؛ وبذلك يتضح أَنَّ النحاة القدامى كانوا أكثر دقةً، وضبطًا، وفقهًا بطبيعة التصنيف النحوي.

سَابِعًا: حديث النحاة عن العلاقة بين المفعولات الصريحة وحروف الجر إنما هو من قبيل التقريب، والتشبيه بشرح ما في المفعولات الصريحة من قوة دلالية معادلة لشبه الجملة كشفًا للعلاقات بينهما.

ثَامِنًا: سَيُؤَدِّي تنظيم الوظائف النحوية بالاعتماد على المعنى إلى الجمع بين كُلِّ مَا يَدُلُّ على معنى الوظيفة النحوية بغض النظر عن الشكل؛ فعلى سبيل المثال سَيُوضَعُ المجرور بحرف جَرٍّ دَالٍّ على الظرفية بجوار المفعول فيه الصريح، والراجح أَنَّ المجرور بحرف جَرٍّ دَالٍّ على الظرفية لا علاقة له بالمفعول فيه إلا من ناحية المعنى، والأفضل رَدُّهُ إلى باب حروف الجر؛ وبذلك يتضح أن الاعتماد على المعنى في التبويب أمرٌ يجافي معهود الصناعة النحوية؛ إذ سيضم الباب النحوي الواحد عناصر غير منسجمة صوريًّا/ تركيبيًّا، وهو ما يخالف أحد مبادئ التبويب، وهو مبدأ الصرامة، والدقة الصورية؛ من ثم يمكن

القول بِأَنَّ المعنى يعجز عن تحقيق الكفاية الصورية للباب النحوي، ويستلزم ذلك إقصاء المعنى عن قصدٍ في تبويب المفعولات، وهذا مطلب جوهري من متطلبات التبويب النحوى، وانضباطه، وصرامته، ومعياريته، وموضوعيته.

تَاسِعًا: قد يَتَعَدَّدُ المعنى الوظيفي لحرف الجر، فَيَصِحُّ أَنْ يُحمل شبه الجملة على أكثر من مفعول غير صريح، بسبب الاعتماد على المعنى الَّذِي سيؤدي إلى حدوث اللبس؛ لذا لا مَفَرَّ من الاعتماد على الشكل في تحديد الوظيفة النحوية، فهو المرتجى لرفع التعدد والاحتمال والاضطراب؛ لذا كان أكثر مناسبةً واستجابةً لمقتضيات التبويب والتصنيف؛ وعليه فَإِنَّ الاعتماد على المعنى في التبويب لن يكون إلا على حساب التماسك، والاستقرار النظري؛ لذا يجب العدول، والعزوف عنه.

الهوامش

(١) حول المقصود بالنحو الدلالي، ومنطلقاته المنهجية، انظر:

– د/ محمد حماسة عبد اللطيف: **الإبداع الموازي (التحليل النصي للشعر)**، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، (د.ط)، ٢٠٠١م، صـ٣٠.

– ـــــــــ: **النحو والدلالة (مدخل لدراسة المعنى النحوي الدلالي)**، دار الشروق، القاهرة، ط١، ١٤٢٠هـ، ٢٠٠٠م، صـ١٦٤.

وحول موقف بلومفيد، ومدرسته من المعنى، انظر: د/ نايف خرما: **أضواء على الدراسات اللغوية المعاصرة**، عالم المعرفة، سلسلة كتب ثقافية شهرية، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، المصفاة، الكويت، ع (٩)، رمضان ١٣٩٨هـ، سبتمبر ١٩٧٨م، صـ٢٣٥، وصـ٢٤٠؛ د/ سمير شريف استيتية: **اللسانيات (المجال والوظيفة والمنهج)**، عالم الكتب الحديث للنشر والتوزيع، إربد، الأردن، ط١، ٢٠٠٨م، صـ٢٣٧.

(٢) حول مبادئ الوصفية في الدراسة اللغوية يمكن الرجوع إلى ما يأتي:

* د/ تمام حسان: **مناهج البحث في اللغة**، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، مصر، ط١، ١٩٩٠م، صـ٢٠١.

* ـــــــــ: **اللغة بين المعيارية والوصفية**، عالم الكتب، القاهرة، مصر، ط٤، ١٤٢١هـ، ٢٠٠١م، صـ١٥٨.

* ـــــــــ: **مقالات في اللغة والأدب**، عالم الكتب، القاهرة، مصر، ط١، ١٤٢٧هـ، ٢٠٠٦م، جـ١/ صـ٣٠١.

* د/ رفيق بن حمودة: **الوصفية (مفهومها ونظامها في النظريات اللسانية)**، دار محمد علي، صفاقس – كلية الآداب، سوسة، الجمهورية التونسية، ط١، ٢٠٠٤م، صـ١٨: صـ٢١.

(٣) تتأسس الصناعة النحوية على أصل عام مؤداه: النظر إلى الألفاظ من جهة الأحكام العاملية، لا من جهة المعاني؛ لذا يُفْتَرَضُ أَنْ يتوجه التحليل النحوي نحو الأوضاع التركيبية بعيدًا عن الأبعاد الدلالية عند تحديد الوظيفة النحوية؛ وعليه تتحدد الصناعة بأنها إعراب اللفظ وفقًا لموقعه في الجملة، وقد يكون الإعراب موافقًا للمراد؛ وبذلك تكون

الصناعة موافقة للمعنى، وهذا هو الأصل، وقد تنفك الجهة بين الصناعة والمعنى، وهو ما يُعْرَفُ بمخالفة الصناعة للمعنى، أو الفرق بين تقدير الإعراب، وتفسير المعنى، وهناك نحاة ذكروا ذلك صراحة، وهناك آخرون لم يصرحوا به اعتمادًا على علم المخاطب بهذا الأصل الَّذِي يُعَدُّ من الأمور البديهيَّة الَّتِي لا تحتاج إلى ذكرٍ.

ومن النحاة الذين أشاروا إلى أَنَّ النحو صناعة لفظية: أبو العباس أحمد بن يحيى، وابن جني، وابن السيِّد البطليوسي، وأبو البركات الأنباري، والشلوبين، والمالقي، والشاطبي، ولمراجعة أقوالهم يمكن الرجوع إلى: الزُّبيدي الأندلسي (أبو بكر محمد بن الحسن ٣٧٩هـ): **طبقات النحويين واللغويين**، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف، القاهرة، مصر، ط٢، ١٩٨٤م، صـ١٣١؛ ابن السيِّد البطليوسي (أبو محمد عبد الله بن محمد ٥٢١هـ): **المسائل والأجوبة**، تحقيق: د/ مصطفى عدنان محمد العيثاوي، نادي المدينة المنورة، المدينة المنورة، المملكة العربية السعودية، ط١، ١٤٤٠هـ، ٢٠١٩م، جـ١/ صـ١٧١؛ أبو البركات الأنباري (كمال الدين عبد الرحمن بن محمد بن عبيد الله ٥٧٧هـ): **الإنصاف في مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين**، تحقيق ودراسة: د/ جودة مبروك محمد مبروك، مكتبة الخانجي، القاهرة، مصر، ط١، ٢٠٠٢م، (مسألة ١)، جـ١/ صـ٦؛ الشلوبين (أبو علي عمر بن محمد بن عمر ٦٥٤هـ): **شرح المقدمة الجزولية الكبير**، دراسة وتحقيق: د/ تركي بن سهو بن نزال العتيبي، مكتبة الرشد للنشر والتوزيع، الرياض، المملكة العربية السعودية، ط١، ١٤١٣هـ، ١٩٩٣م، جـ١/ صـ صـ١٩٢، ١٩٣؛ المالقي (أحمد بن عبد النور ٧٠٢هـ): **رصف المباني في شرح حروف المعاني**، مطبوعات مجمع اللغة العربية، دمشق، سوريا، (د.ط)، (د.ت)، صـ٢٦٩؛ الشاطبي (أبو إسحاق إبراهيم بن موسى ٧٩٠هـ): **المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية**، تحقيق: د/ عبد الرحمن بن سليمان العثيمين، معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامى، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، المملكة العربية السعودية، ط١، ١٤٢٨هـ، ٢٠٠٧م، جـ١/ صـ٤٣.

(٤) لمطالعة بعض الآراء الَّتِي أشارت إلى أَنَّ صميم عمل النحوي هو الكلام في الألفاظ، انظر: د/ تمام حسان: **اللغة العربية (معناها ومبناها)**، دار الثقافة، الدار البيضاء، المغرب، (د.ط)، ١٩٩٤م، صـ١٢؛ د/ إسماعيل أحمد عمايرة: **بحوث في الاستشراق**

واللغة، مؤسسة الرسالة، بيروت، سوريا، دار البشير، عمان، الأردن، ط١، ١٤١٧هـ، ١٩٩٦م، صـ٨٥؛ د/ جميل علوش: **الإعراب والبناء، (دراسة في نظرية النحو العربي)**، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، ط١، ١٤١٧هـ، ١٩٩٧م، صـ١٢٤؛ د/ عبد الفتاح محمد حبيب: **النحو العربي بين الصناعة والمعنى**، آيات للطباعة والكمبيوتر، القاهرة، مصر، ط١، ١٤١٩هـ، ١٩٩٩م، صـ١٠، وصـ٢١.

(٥) ليس المراد استبعاد المعنى عند تحديد الوظيفة النحوية، أو إهمال الشكل تَذَرُّعًا بخدمة المعنى، بل الأرجح التنبيه إلى الفرق بين الشكل والمعنى، ولبيان ذلك وتفصيله، انظر:

- ابن جني (أبو الفتح عثمان ٣٩٢ هـ): **الخصائص**، تحقيق: محمد علي النجار، الهيئة العامة لقصور الثقافة، القاهرة، مصر، ٢٠٠٦م، جـ١/ صـ٢٨٠.

- ــــــــــــــ: **المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها**، تحقيق: علي النجدي ناصف وآخران، المجلس الأعلى للشئون الإسلامية، وزارة الأوقاف، القاهرة، مصر، ط١، ١٤١٥هـ، ١٩٩٤م، جـ١/ صـ٢٣٠.

ولمزيد من التفصيل حول مركزية الإعراب في النحو العربي، انظر: د/ عمر يوسف عكاشة: **النحو الغائب (دعوة إلى توصيف جديد لنحو اللغة العربية في مقتضى تعليمها لغير الناطقين بها)**، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، لبنان، ط١، ٢٠٠٣م، صـ٦٩، وصـ٧٤، وصـ٨٢.

ومن المؤكد أن الإعراب هو "عنوان الدرس اللغوي العربي منذ نشأته حتى الآن، ولعل هذا ناتج عن كونه مصطلحًا يرمز لاستمرارية وجود أمة بكاملها، أو لأنَّه يحمل دلالة القصد من عملية الكلام البيان، أو لأنَّه وسيلة التحليل اللغوى".

- الحسين كنوان: **الإعراب بين الحد (١)، والوظيفة (٢)**، ضمن: **اللسانيات واللغة العربية بين النظرية والتطبيق**، سلسلة الندوات (٤)، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة المولى إسماعيل، مكناس، المغرب، ١٩٩٢م، صـ٩٩.

(٦) انظر في مكانة اللفظ/ الشكل في العلوم الإسلامية، وعلم النحو تحديدًا، وتقسيم المعنى إلى وضعي، واستعمالي، وعلاقة ذلك التقسيم بموضوع علم النحو، وعلم المعاني: ابن كمال باشا (شمس الدين أحمد بن سليمان ٩٤٠ هـ): **رسالة في مشاركة صاحب**

المعاني اللغوي، ضمن: مجموع رسائل العلامة ابن كمال باشا، حققها، وعلق عليها، وخرج أحاديثها: د/ حمزة البكري وآخرون، إسطنبول، تركيا، ط١، ١٤٣٩هـ، ٢٠١٨م، جـ٤/ صـ٤٥٠؛ د/ محمد حسن عواد: **رأي في المفعول المطلق**، مجلة مجمع اللغة العربية الأردني، الأردن، عدد (١٣– ١٤)، شعبان – ذو الحجة ١٤٠١هـ، تموز – كانون الأول ١٩٨١م، صـ١٧٢؛ د/ شكري المبخوت: **إنشاء النفي وشروطه النحوية الدلالية**، مركز النشر الجامعي، كلية الآداب والفنون والإنسانيات، جامعة منوبة، تونس، ط١، ٢٠٠٦م، صـ٢٤، وصـ٣٢، وصـ٢١٦؛ د/ شكري الطوانسي: **البلاغة العربية (مقاربة نسقية بنيوية)**، مكتبة الآداب، القاهرة، مصر، ط١، ٢٠١١م، صـ٦٨؛ د/ عبد الرحمن الحاج بن صالح: **الخطاب والتخاطب في نظرية الوضع والاستعمال العربية**، المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية، وحدة رغاية، الجزائر، ط١، ٢٠١٢م، صـ٢٥٨.

(٧) الصفدي (صلاح الدين خليل بن أيبك ٧٦٤ هـ): **نصرة الثائر على المثل السائر**، حققه، وعلق عليه: د/ محمد على سلطاني، دمشق، سوريا، ط١، ١٤٣٢هـ، ٢٠١١م، صـ صـ٢٨١، ٢٨٢.

(٨) الشاطبي (أبو إسحاق إبراهيم بن موسى ٧٩٠ هـ): **الموافقات**، ضبط نصه، وقدم له، وعلق عليه، وأخرج أحاديثه: أبو عبيدة مشهور بن حسن آل سلمان، دار ابن عفَّان، الخُبَر، العقريبة، المملكة العربية السعودية، ط١، ١٤١٧هـ، ١٩٩٧م، جـ٥/ صـ٥٤.

(٩) حول اندماج المعنى الوضعي، والمعنى الاستعمالي في التخاطب على نحو يجعل الجملة الفصيحة هي موضوع الدرس النحوي، انظر: د/ مهدي المخزومي: **في النحو العربي (نقد وتوجيه)**، دار الرائد العربي، بيروت، لبنان، ط٣، ١٤١٤هـ، ١٩٩٤م، صـ٢٢٦؛ د/ عبد الرحمن الحاج بن صالح: **الخطاب والتخاطب في نظرية الوضع والاستعمال العربية**، صـ٦٠، وصـ١١٥، وصـ٢٢٢.

(١٠) انظر في ضرورة التمييز بين اللفظ، والمعنى عند النحاة: الشَّاطِبِي: **المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية**، جـ٢/ صـ٥٤٤؛ د/ إبراهيم السَّامِرائي: **مِن سعَة العَربيَّة**، دار الجيل، بيروت، لبنان، ط١، ١٤١٤هـ، ١٩٩٤م، صـ٢١٠.

(١١) حول سلمية تحديد الحالات الإعرابية في النحو الوظيفي، انظر: د/ أحمد المتوكل: **اللسانيات الوظيفية (مدخل نظري)**، دار الكتاب الجديدة المتحدة، بيروت، لبنان، ط٢، ٢٠١٠م، صـ٦٤.

(١٢) لمزيد من التفصيل حول العلاقة بين الإعراب، وتفسير المعنى، والقول باستحسان المطابقة، لا اشتراط وجوبها، انظر: ابن جني: **الخصائص**، جـ١/ صـ٧٩؛ ابن الخباز الموصلي (شمس الدين أحمد بن الحسين ٦٣٩ هـ): **النهاية في شرح الكفاية**، تحقيق ودراسة: د/ عبد الجليل محمد عبد الجليل، الأكاديمية الحديثة للكتاب الجامعي، القاهرة، مصر، (د.ط)، ٢٠٠٩م، جـ٤/ صـ١٢١١؛ أبو أوس إبراهيم الشمسان: **في النحو وشؤون أخرى**، الرياض، المملكة العربية السعودية، ١٤٤٦هـ، ٢٠٢٤م، صـ٣٤.

وهناك من رفض فرعية الإعراب على المعنى، ومنهم: د/ تمام حسان: **اللغة العربية (معناها ومبناها)**، صـ١٨٤؛ د/ خليل عمايرة: **المسافة بين التنظير النحوي والتطبيق اللغوي (بحوث في التفكير النحوي والتحليل اللغوي)**، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ط١، ٢٠٠٤م، صـ٢٢٠؛ د/ محمد عبدو فلفل: **المعنى في النحو العربي بين الوفاء لوظيفة اللغة وإكراهات الصنعة النحوية**، الهيئة العامة السورية للكتاب، دمشق، سوريا، ط١، ٢٠٢١م، صـ٧٩.

(١٣) حول القول بشكلية اللغة، انظر:

- أحمد حاطوم: **شكلية اللغة والنحو العربي**، الفكر العربي، معهد الإنماء العربي، بيروت، لبنان، مج (١٥)، ع (٧٦)، ربيع ١٩٩٤م، صـ٨٥.

- ــــــــــــ: **اللغة ليست عقلًا من خلال اللسان العربي**، دار الفكر اللبناني، بيروت، لبنان، ط١، ١٩٨٨م، صـ٣٠٥.

(١٤) لتحديد المقصود بالقيم الخلافية، ودورها في التمييز بين الأبواب النحوية، وإمكانية قيام نظرية نحوية شكلية تامة عليها، انظر: د/ تمام حسان: **مناهج البحث في اللغة**، صـ صـ٢٠٦، ٢٠٧.

(١٥) لمزيد من التفصيل حول مكانة المعنى في النظرية النحوية العربية، انظر: د/ لطيفة إبراهيم النجار: **الوظائف النحوية بين المركزي والهامشي (مثل من وظيفة الحال)**، مجلة

مجمع اللغة العربية الأردني، الأردن، مج (٢٧)، ع (٥٦)، ٢٠٠٣م، صـ١١١؛ د/ توفيق قريرة: **دراسة تحليلية لكتاب من الكلمة إلى الجملة (بحث في منهج النحاة)**، حوليات الجامعة التونسية، كلية الآداب والفنون والإنسانيات، جامعة منوبة، تونس، ع (٤٨)، ٢٠٠٤م، صـ١٠١.

(١٦) ابن الحاجب هو أول من قال بالمفعول لأجله غير الصريح، والمفعول فيه غير الصريح، وما ذَهَبَ إليه يُخَالِفُ ما عليه جمهور النحاة، ولتفصيل القول في ذلك، انظر: الرضي الإستراباذي (رضي الدين محمد بن الحسن ٦٨٦ هـ): **شرح كافية ابن الحاجب**، تحقيق: د/ إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط٢، ٢٠٠٧م، جـ٢/ صـ١١، وصـ٣٢؛ الجامي (أبو البركات عبد الرحمن بن أحمد ٨٩٨ هـ): **الفوائد الضيائية المعروف بشرح ملا جامي**، مكتبة البشرى، باكستان، ط١، ١٤٣٢هـ، ٢٠١١م، صـ٢٨٩، وصـ٣١٣؛ ابن السيد المفتي (محمد بن عز الدين بن محمد ٩٧٣ هـ): **مِصباح الرَّاغب شرح كافية ابن الحاجب المعروف بحاشية السَّيد**، تحقيق: عبد الله حمود الشمام، مكتبة التراث الإسلامي، صعدة، صنعاء، الجمهورية اليمنية، ط١، ١٤٢٦هـ، ٢٠٠٥م، جـ١/ صـ٢١١، وصـ٢١٥؛ البِركَوي (زين الدين محمد بن بير على بن إسكندر ٩٨١ هـ): **إظهار الأسرار في النحو**، عُنِيَ به: أنور بن أبي بكر الشيخي، دار المنهاج للنشر والتوزيع، جدة، المملكة العربية السعودية، ط١، ١٤٣٠هـ، ٢٠٠٩م، صـ٥٤.

(١٧) حول الوظائف الدلالية الَّتِي تقدمها المفعولات غير الصريحة للحدث، انظر: محمد الأنطاكي: **المحيط في أصوات العربية ونحوها وصرفها**، دار الشرق العربي، بيروت، لبنان، ط٣، ١٣٩١هـ، ١٩٧١م، جـ٢/ صـ١٣٥.

(١٨) انظر في ضرورة الاهتمام بالمعاني عند الإعراب: د/ عبد القادر المهيري: **الجملة في نظر النحاة العرب**، حوليات الجامعة التونسية، كلية الآداب والفنون والإنسانيات، جامعة منوبة، تونس، ع (٣)، ١٩٦٦م، هامش رقم (٣٩) من صـ٤٤.

(١٩) لمراجعة رأي الدكتور صابر بكر أبو السعود حول إدراج المفعول فيه غير الصريح ضمن باب المفعول به، انظر كتابه: **في نقد النحو العربي**، دار الثقافة للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، ط١، ١٩٨٨م، صـ٩٤.

(٢٠) توسع الدكتور أحمد عبد الستار الجواري في القول بالمفعولات غير الصريحة، ولتفصيل ذلك يمكن الرجوع إلى مؤلفاته الآتية:

* د/ أحمد عبد الستار الجواري: **نحو القرآن**، مطبوعات المجمع العلمي العراقي، بغداد، العراق، (د. ط)، ١٣٩٤هـ، ١٩٧٤م، صـ صـ٥٠، ٥١.

* ـــــــــــ: **نحو التيسير (دراسة ونقد منهجي)**، مطبعة المجمع العلمي العراقي، بغداد، العراق، ط٢، ١٤٠٤هـ، ١٩٨٤م، صـ٩٨.

* ـــــــــــ: **نحو المعاني**، مطبعة المجمع العلمي العراقي، بغداد، العراق، (د. ط)، ١٤٠٧هـ، ١٩٨٧م، صـ٤١.

(٢١) ذهب الزجاجي إلى عَدِّ المخفوضات مفعولات فى الحقيقة، ولتفصيل القول في ذلك انظر: الزجاجي (أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحاق ٣٣٧ هـ): **الإيضاح في علل النحو**، تحقيق: د/ مازن المبارك، دار النفائس، بيروت، لبنان، ط٣، ١٣٩٩هـ، ١٩٧٩م، صـ١٠٩.

(٢٢) حول وصف النحو العربي بالصناعة، انظر: د/ تمام حسان: **الأصول (دراسة إبستيمولوجية للفكر اللغوي عند العرب)**، عالم الكتب، القاهرة، ط١، ١٤٢٠هـ، ٢٠٠٠م، صـ١٥.

(٢٣) يرى الأستاذ محمد الأنطاكي أَنَّ شبه الجملة يؤدي وظائف المفعولات الصريحة، ولمزيد من التفصيل يمكن مراجعة كتابه: **المحيط في أصوات العربية ونحوها وصرفها**، جـ٢/ صـ١٣٣.

(٢٤) يرى د/ محمود الحسن أَنَّ هناك اتفاقًا في المعنى بين الأسماء المجرورة، والمفعولات الصريحة، ولمتابعة رأيه، انظر: د/ محمود الحسن: **أثر متعلقات الفعل في معناه**، مجلة مجمع اللغة العربية، دمشق، سوريا، المجلد (٨٤)، الجزء (٢)، أبريل، ٢٠٠٩م، صـ٥١٧.

(٢٥) حول المقصود بالتعريف بأصل التحويل، انظر: د/ حسن خميس الملخ: **التفكير العلمي في النحو العربي**، دار الشروق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ط١، ٢٠٠٢م، صـ١٤٣.

(٢٦) لمزيد من التفصيل حول حديث الدكتور مصطفى جواد عن نشأة كثير من المنصوبات في العربية بسبب نزع الخافض، انظر كتابه: **دراسات في فلسفة النحو والصرف واللغة والرسم**، مطبعة أسد، بغداد، العراق، (د. ط)، ١٩٦٨م، صـ٣٣.

(٢٧) لمراجعة رأي الدكتور إبراهيم إبراهيم بركات حول العلاقة بين النصب، ونزع الخافض، انظر كتابه: **نزع الخافض (دراسة في عوامل النصب في التراث النحوى ونظرية التمام في النحو العربي)**، مكتبة شجر الدر، المنصورة، مصر، ط٢، ١٤٣٤هـ، ٢٠١٢م، صـ١٤٤.

(٢٨) لمزيد من التفصيل حول الفرق بين التعريف اللغوي، والاصطلاحي للمفعول معه، انظر: ابن مالك (جمال الدين محمد بن عبد الله ٦٧٢ هـ): **شرح التسهيل (تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد)**، تحقيق: محمد عبد القادر عطا، طارق فتحي السيد، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط٢، ٢٠٠٩م، جـ٢/ صـ١٧٢؛ أبو حيان (محمد بن يوسف بن علي بن يوسف ت ٧٤٥هـ): **التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل**، تحقيق: د/ حسن هنداوي، كنوز إشبيليا للنشر والتوزيع، الرياض، المملكة العربية السعودية، ط١، ١٤٢٩هـ، ٢٠٠٨م، جـ٨/ صـ٩٩.

وحول نتائج الخلط بين اللغوي، والاصطلاحي في الدراسة النحوية، وضرورة التمييز بينهما، انظر: د/ رفيق بن حمودة: **الوصفية (مفهومها ونظامها في النظريات اللسانية)**، صـ٣٠٣؛ د/ على أبو المكارم: **الحذف والتقدير في النحو العربي**، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، ط١، ٢٠٠٧م، صـ٣٠٧.

وفى معرض عدم الاكتراث بالتفريق بين التعريف اللغوي، والاصطلاحي للمفعول معه، ذهب الدكتور عبد الجبار فتحي زيدان إلى جواز مجيء المفعول معه مجرورًا، ومرفوعًا بعد الواو الدالة على المعية لاستناده إلى المعنى، وخلطه بين التعريفين: اللغوي، والاصطلاحي للمفعول معه، ومثال المفعول معه المرفوع عنده: (كل رجل وضيعته)؛ فـ(ضيعة) مفعول معه مرفوع فيه دلالة على المعية الطويلة الدائمة، ومثال المفعول معه المجرور (ما شأن عبد الله وأخيه يشتمه)؛ فـ(أخيه) مفعول معه مجرور يدل على شدة الالتصاق بمصاحبه، أما المفعول معه المنصوب ففيه دلالة على التجدد والحدوث،

فالنصب للمعية المؤقتة، وهذا الطرح سرعان ما يتهافت؛ إذ لا تسعفه قيود الصناعة النحوية، فضلًا عن الخلط الَّذِي يسببه في الجهاز المفاهيمي، ولتفصيل القول في رأيه انظر بحثه: **المفعول معه في النحو العربي نصبًا ورفعًا وجرًّا**، مجلة أبحاث كلية التربية الأساسية، كلية التربية الأساسية، جامعة الموصول، الموصل، العراق، مج (١٠)، ع (٢)، ٢٠١١م، صـ٢٠١، وصـ٢١٩، وصـ٢٢٦.

(٢٩) حول وجوب مجيء المفعول المطلق صريحًا عند بعض النحاة القدماء، والمحدثين، انظر: دده خليفة (كمال الدين إبراهيم بن يحيى ٩٧٣ هـ): **حاشية دَده جونكي على شرح التصريف للعزى**، ضبطها وعلق عليها: نسيم بلعيد الجزائري، دار تحقيق الكتاب للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، طـ١، ٢٠٢١م، صـ٢١٧؛ الكفوي (أبو البقاء أيوب بن موسى ١٠٩٤ هـ): **الكليات (معجم في المصطلحات والفروق اللغوية)**، تحقيق: د/ عدنان درويش، محمد المصري، مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، طـ٢، ١٤١٩هـ، ١٩٩٨م، صـ٨٠٨؛ إبراهيم اليازجي: **مختصر نار القِرَى في شرح جوف الفرا**، المطبعة الأدبية، بيروت، لبنان، (د. طـ)، ١٨٨٩م، صـ٨٧؛ د/ إبراهيم إبراهيم بركات: **النحو العربي**، دار النشر للجامعات، القاهرة، مصر، طـ١، ٢٠٠٧م، جـ٢/ صـ٢٤٤.

وقد أحسن ذلك الفريق السابق صنعًا، وقد عارضهم بعض النحاة المحدثين، فذهبوا إلى القول بإمكانية مجيء المفعول المطلق غير صريح، ولتفصيل القول في ذلك يمكن الرجوع إلى ما يأتي: مصطفى الغلاييني: **جامع الدروس العربية**، المكتبة العصرية، صيدا، بيروت، طـ١٠، ١٩٦٨م، جـ٣/ صـ٢٠٥؛ محمد الأنطاكي: **المحيط في أصوات العربية ونحوها وصرفها**، جـ٢/ صـ١٣٣؛ د/ عمر يوسف عكاشة: **هل تتحول كل حال إلى هيئة في اللغة العربية؟**، مجلة العلوم الإنسانية، البحرين، العدد (٥٢)، صيف ٢٠١٥، صـ١٨٢.

(٣٠) حول مبررات قول خليل كلفت بالمفعول فيه غير الصريح، انظر كتابه: **دراسات في نحو اللغة العربية**، المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة، مصر، (د. ط)، ٢٠٠٩م، صـ٣٠٧.

(٣١) انظر تسوية هنري فليش دلاليًّا بين المفعول المطلق المبين للنوع، وشبه الجملة في كتابه: **العربية الفصحى (دراسة في البناء اللغوى)**، تعريب وتحقيق وتقديم: د/ عبد الصبور شاهين، مكتبة الشباب، القاهرة، مصر، ط٢، ١٩٩٧م، صـ٢٦٧.

(٣٢) انظر في المقصود بالظروف المرتبطة بالفعل: عبد الصمد الرواعي: **بنية الظروف (المقولة والتصنيف)**، مجلة كلية الآداب بالجديدة، المغرب، ع (١٥)، ٢٠١٤م، صـ صـ٢٦، ٢٧.

(٣٣) حول رأي الدكتور عمر يوسف عكاشة في باء المصاحبة، انظر بحثه: **محاولة لفهم التعدد في صورة الهيئة والحال في اللغة العربية (دراسة لغوية تاريخية)**، مجلة جامعة النجاح للأبحاث (العلوم الإنسانية)، جامعة النجاح الوطنية، نابلس، فلسطين، مج (٢٩)، ع (٨)، ٢٠١٥م، صـ١٤١٤.

وللاستزادة حول باء المصاحبة، انظر: محمد حسن آل ياسين: **مسائل لغوية في مذكرات مجمعية**، مجلة المجمع العلمي العراقي، بغداد، العراق، المجلد (٣٩)، ١٩٨٨م، جـ٤/ صـ٦٤.

(٣٤) حول الفرق بين بيان هيئة الفعل/ الحدث، وبيان هيئة الاسم، وأثر ذلك في تحديد الوظيفة النحوية، انظر: محمد الأنطاكي: **المحيط في أصوات العربية ونحوها وصرفها**، جـ٢/ صـ١٥٨.

(٣٥) للاستزادة حول الفرق الدلالي بين الحال، ومركب الهيئة، انظر: ابن يعيش الموصلي (موفق الدين أبو البقاء يعيش بن علي ٦٤٣ هـ): **شرح المفصل للزمخشري**، قدم له، ووضع هوامشه وفهارسه: د/ إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط١، ١٤٢٢هـ، ٢٠٠١م، جـ٢/ صـ٤؛ د/ فوزي الشايب: **الحال فضلة**، مجلة أبحاث اليرموك (سلسلة الآداب واللغويات)، عمادة البحث العلمي والدراسات العليا، جامعة اليرموك، إربد، الأردن، المجلد (١٠)، العدد (١)، ١٩٩٢م، صـ صـ١٨٠، ١٨١؛ د/ عمر يوسف عكاشة: **هل تتحول كل حال إلى هيئة في اللغة العربية؟**، صـ١٨٣، وصـ١٨٤، وصـ١٨٨، وصـ١٩٠.

(٣٦) حول كيفية استثمار هذا الفرق الدلالي بين الحال، ومركب الهيئة في التعبير عن مقاصد المتكلم وتجاربه، انظر: د/ رفيق بن حمودة: **الوصفية (مفهومها ونظامها في النظريات اللسانية)**، صـ٦١٠، وصـ٦٩٣.

(٣٧) انظر رأي هنري فليش في مركب الهيئة، ووسمه بالخروج عن سمت العربية في كتابه: **العربية الفصحى (دراسة في البناء اللغوي)**، صـ٢٣٩.

(٣٨) حول الأغراض الدلالية لاستخدام مركب الهيئة بدلًا من المفعول المطلق، انظر: أكرم جواد ذنون: **في النحو والترجمة: مقاربات المفاعيل المطلقة والأحوال والظروف في سياق الترجمة من الإسبانية والإنجليزية إلى العربية**، مجلة ترجمان، مدرسة الملك فهد العليا للترجمة، جامعة عبد المالك السعدي، طنجة، المغرب، مجلد (١٨)، ع (٢)، ٢٠٠٩م، صـ٥٦.

(٣٩) لتفصيل القول في الفرق بين العربية الكلاسيكية، والعربية الحديثة بخصوص استخدام المفعول المطلق وشبه الجملة، انظر: د/ علي بن حمد بن عبد الله الفارسي: **تطور المفعول المطلق في العربية الفصيحة المعاصرة (ع.ف.م) نماذج من الصحافة العربية**، أعمال المؤتمر الدولي الأول، سياقات اللغة والدراسات البينية، كلية التربية ومجلة سياقات الدولية، جامعة الإسكندرية، الإسكندرية، مصر، نوفمبر، ٢٠١٨م، صـ صـ٤٧٥، ٤٧٦.

(٤٠) لمزيد من بسط القول حول الأسباب التركيبية لقيام مركب الهيئة بوظيفة المفعول المطلق، انظر: د/ عمر يوسف عكاشة: **محاولة لفهم التعدد في صورة الهيئة والحال في اللغة العربية (دراسة لغوية تاريخية)**، صـ١٤٠٨: صـ١٤١٧.

(٤١) حول رأي الشيخ مصطفى الغلاييني، والأستاذ محمد الأنطاكي في القول بشغل الاسم المجرور بحرف الجر (الكاف) وظيفة المفعول المطلق، انظر: مصطفى الغلاييني: **جامع الدروس العربية**، جـ٣/ صـ٢٠٥؛ محمد الأنطاكي: **المحيط في أصوات العربية ونحوها وصرفها**، جـ٢/ صـ١٣٣.

(٤٢) ابن هشام الأنصاري (جمال الدين يوسف بن أحمد ٧٦١ هـ): **مغني اللبيب عن كتب الأعاريب**، تحقيق: د/ عبد اللطيف محمد الخطيب، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الصفاة، الكويت، ط١، ١٤٢١هـ، ٢٠٠٠م، جـ٦/ صـ٤٨.

(٤٣) ثمة فرق كبير بين المفعول المطلق التشبيهي، والمفعول المطلق غير التشبيهي، ولتفصيل القول في ذلك، انظر: د/ عمر يوسف عكاشة: **تجديد القول في بعض قضايا المفعول المطلق النوعي في اللغة العربية**، دراسات (العلوم الإنسانية والاجتماعية)، الجامعة الأردنية، عمان، الأردن، مج (٤١)، ع (٣)، ٢٠١٤م، صـ٧٥٤، وصـ٧٥٦.

(٤٤) انظر في تحديد مصطلح ظرف الآلة: خليل كلفت: **دراسات في نحو اللغة العربية**، صـ٣٢٢؛ عبد الصمد الرواعي: **بنية الظروف (المقولة والتصنيف)**، صـ٣٠.

(٤٥) انظر في الأسباب التركيبية لاستخدام المركب الجري (بـ + مصدر): د/ أحمد مختار عمر (بمساعدة فريق عمل): **معجم الصواب اللغوي (دليل المثقف العربي)**، عالم الكتب، القاهرة، مصر، ط١، ٢٠٠٨م، رقم (١٢١٣)، جـ١/ صـ١٨٣؛ د/ عمر يوسف عكاشة: **محاولة لفهم التعدد في صورة الهيئة والحال في اللغة العربية (دراسة لغوية تاريخية)**، صـ١٤٢٠، وصـ١٤٢٩.

(٤٦) لمزيد من التفصيل حول المقصود بالمفعول فيه غير الصريح، والمصطلحات الَّتِي أطلقت عليه، وتطابقه دلاليًّا مع المفعول به الصريح، انظر: ابن السراج (محمد بن سهل أبو بكر ٣١٦ هـ): **الأصول في النحو**، تحقيق: د/ عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، ط٣، ١٤١٧هـ، ١٩٩٦م، جـ٢/ صـ١٣؛ عباس حسن: **النحو الوافي مع ربطه بالأساليب الرفيعة والحياة اللغوية المتجددة**، دار المعارف، القاهرة، مصر، ط٤، ١٩٧١م، جـ٢/ هامش رقم (٣) من صـ١٥١؛ أحمد عبد الستار الجواري: **نحو التيسير (دراسة ونقد منهجي)**، صـ٩٨؛ د/ صابر بكر أبو السعود: **في نقد النحو العربي**، صـ٩٤.

(٤٧) حول رأي الدكتور عمر يوسف بأحقية إطلاق مصطلح المفعول على المفعول به غير الصريح، انظر بحثه: **هل المفعول المطلق هو المفعول على الحقيقة؟ محاولة استكناه المفعول اللغوي الحقيقي الوحيد في اللغة العربية**، مجلة المنارة للبحوث

والدراسات، عمادة البحث العلمي، جامعة آل البيت، المفرق، الأردن، مج (٢٠)، ع (٤)، ربيع الأول، ٢٠١٤م، صـ٨٧.

وحول مخالفة هذا الإطلاق لاصطلاح جمهور نحاة العربية، انظر: الرضي الإستراباذي: **شرح كافية ابن الحاجب**، جـ١/ صـ٣٠٠؛ ياسين العُليمي (ياسين بن زين الدين بن أبي بكر بن محمد ت ١٠٦١هـ): **حاشية ياسين على شرح قطر الندى**، تحقيق: كريم حبيب كريم الكمولي، المؤسة اللبنانية للكتاب الأكاديمي، بيروت، لبنان،١٤٣٧هـ، ٢٠١٦م، جـ٣/ صـ١٦.

وللاستزادة حول الفرق بين التعدي المباشر، والتعدي غير المباشر يمكن الرجوع إلى ما يأتي: ابن جني (أبو الفتح عثمان ٣٩٢ هـ): **سر صناعة الإعراب**، تحقيق: د/ حسن هنداوي، دار القلم للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، دمشق، سوريا، طـ٢، ١٤١٣هـ، ١٩٩٣م، صـ١٢٥؛ د/ ممدوح عبد الرحمن الرَمَّالي: **دور حرف الجر في تحويل التركيب وأثره في نقل الوظيفة النحوية**، (د. م)، طـ١، ٢٠٠١م، صـ٤٥.

(٤٨) حول الخلاف النحوي في تحديد المحل الإعرابي في حالة التعدي غير المباشر يمكن الرجوع إلى ما يأتي: سيبويه (أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر ١٨٠هـ): **الكتاب**، تحقيق: عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، مصر، طـ٣، ١٤٠٨هـ، ١٩٩٨م، جـ١/ صـ٩٤، وصـ١٥٧؛ ابن جني: **سر صناعة الإعراب**، جـ١/ صـ١٣٠؛ عبد القاهر الجرجاني (أبو بكر عبد القاهر بن عبد الرحمن بن محمد ٤٧١ هـ، أو ٤٧٤ هـ): **المقتصد في شرح الإيضاح**، تحقيق: د/ كاظم بحر مرجان، وزارة الثقافة والإعلام – دار الرشيد للنشر، بغداد، العراق، طـ١، ١٤٠٣هـ، ١٩٨٢م، جـ٢/ صـ٧١٥؛ صدر الأفاضل الخوارزمي (القاسم بن الحسين ٦١٧ هـ): **شرح المفصل في صنعة الإعراب الموسوم بالتخمير**، تحقيق: د/ عبد الرحمن بن سليمان العثيمين، دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان، طـ١، ١٩٩٠م، جـ٣/ صـ٢٦٩؛ ابن يعيش الموصلي: **شرح المفصل للزمخشري**، جـ٤/ صـ٣٠٠؛ السيوطي (جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر ٩١١ هـ): **همع الهوامع في شرح جمع الجوامع**، شرح وتحقيق: أ/ عبد السلام محمد هارون، د/ عبد العال سالم مكرم، عالم الكتب، القاهرة، مصر، طـ١، ١٤٢١هـ، ٢٠٠١م، جـ٢/ صـ٢٦٨؛ عباس

حسن: **النحو الوافي**، جـ٢/ هامش رقم (٣) من صـ١٥١؛ د/ مأمون عبد الحليم محمد وجيه: **بنية شبه الجملة في التراكيب العربية (دراسة تحليلية في ضوء التراث النحوى والدرس اللغوي الحديث)**، المجلة العربية للعلوم الإنسانية، مجلس النشر العلمي، جامعة الكويت، الكويت، السنة (٣٠)، العدد (١١٧)، شتاء ٢٠١٢م، صـ صـ١٣٧، ١٣٨.

(٤٩) لمزيد من بسط القول حول الفرق بين المفعول به الصريح، والمفعول به غير الصريح، انظر: ابن عصفور (علي بن مؤمن بن محمد ٦٦٩ هـ): **شرح جمل الزجاجي**، تحقيق: د/ صاحب أبو جناح، منشورات وزارة الأوقاف، بغداد، العراق، (د. ط)، ١٤٠٢هـ، ١٩٨٢م، جـ١/ صـ٤٩٣؛ د/ أحمد عبد الستار الجواري: **حقيقة التضمين ووظيفة حروف الجر**، مجلة المجمع العلمي العراقي، بغداد، العراق، المجلد (٣٢)، الجزء (٣)، ذو الحجة ١٤٠١هـ، تشرين الأول ١٩٨١م، صـ صـ١٥٤، ١٥٥؛ د/ أبو أوس إبراهيم الشمسان: **قضايا التعدي واللزوم في الدرس النحوي**، مطبعة المدني، القاهرة، مصر، طـ١، ١٤٠٧هـ، ١٩٨٧م، صـ٧٣.

(٥٠) حول المعنى الوظيفي لباء الجر الواردة في قوله تعالى: ﴿وَامْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ وَأَرْجُلَكُمْ إِلَى الْكَعْبَيْنِ﴾ {المائدة: من الآية ٦}، وما ترتب عليه من عدم تحديد كيفية المسح على الرأس على نحوٍ قاطع، انظر: القُرْطُبي (أبو عبد الله محمد بن أحمد بن أبي بكر ٦٧١ هـ): **الجامع لأحكام القرآن والمبيِّنُ لما تضمَّنه من السُّنَّة وآي الفرقان**، تحقيق: د/ عبد الله بن عبد المحسن التركي، وشاركه: محمد رضوان عرقسوسي، مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، طـ١، ١٤٢٧هـ، ٢٠٠٦م، جـ٧/ صـ٣٣٦؛ خالد الأزهري (خالد بن عبد الله بن أبي بكر بن محمد بن أحمد ٩٠٥ هـ): **شرح العوامل المائة النحوية فى أصول علم العربية للشيخ الإمام عبد القاهر الجرجاني المتوفى ٤٧١ هـ**، تحقيق وتقديم وتعليق: د/ البدراوي زهران، دار المعارف، القاهرة، مصر، طـ٢، ١٩٨٨م، صـ٩٣، صـ٩٦؛ محمد متولي الشعراوي: **تفسير الشعراوي**، راجع أصله وخرج أحاديثه: د/ أحمد عمر هاشم، أخبار اليوم، القاهرة، مصر، طـ١، ١٩٩١م، المجلد الخامس، صـ٢٩٥٣.

(٥١) انظر في ضرورة استلزام المفعول به بالفعل، أو بالقوة، وما يترتب على ذلك من ضرورة تقديره عند حذفه: عبد القاهر الجرجاني (أبو بكر عبد القاهر بن عبد الرحمن بن

محمد ٤٧١ هـ، أو ٤٧٤ هـ): **دلائل الإعجاز**، قرأه وعلق عليه: أبو فهر محمود محمد شاكر، مكتبة الخانجي، القاهرة، مصر، ط٣، ١٤١٣هـ، ١٩٩٢م، صـ١٥٥؛ د/ حسن خميس الملخ: **التفكير العلمي في النحو العربي**، صـ١٨٨؛ د/ الهذيلي يحيى: **الفضلة في النحو العربي (المفاعيل)**، التسفير الفني، صفاقس، تونس، ط١، ٢٠٠٦م، صـ١٣؛ د/ خالد السويح: **أسس الإخبار في الكلام (بحث في روافد إنتاج الفائدة)**، دار كنوز المعرفة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ط١، ١٤٣٦هـ، ٢٠١٥م، جـ١/ صـ٣٤٣.

(٥٢) انظر في الفرق الدلالي بين التعبيرين: (مَرَرْتُ بِزَيْدٍ)، و(مَرَرْتُ عَلَى زَيْدٍ): د/ أحمد عبد الستار الجواري: **حقيقة التضمين ووظيفة حروف الجر**، صـ١٦١.

(٥٣) انظر في تعريف التعدية اصطلاحًا: دده خليفة: **حاشية دَده جونكي على شرح التصريف للعزي**، صـ٢٢٧؛ د/ الهذيلي يحيى: **الحفر في اللغة (مقاربة تاريخية لبعض المسائل اللغوية)**، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط١، ٢٠١١م، صـ٧٥.

ولمزيد من التفصيل حول رفض تسمية ما تعدى إليه الفعل بحرف الجر مفعولًا به، انظر: ابن الخباز (أحمد بن الحسين بن أحمد ٦٣٩ هـ أو ٦٣٧ هـ): **توجيه اللمع**، دراسة وتحقيق: د/ فايز زكي محمد دياب، دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة، القاهرة، مصر، ط٢، ١٤٢٨هـ، ٢٠٠٧م، جـ١/ صـ١٧٤.

(٥٤) انظر في إطلاق مصطلح التعدية على الفعل سواء أكان المفعول به مذكورًا، أم محذوفًا: د/ سمير شريف استيتية: **اللغة العربية واللسانيات**، عالم الكتب الحديث للنشر والتوزيع، إربد، الأردن، ط١، ٢٠١٧م، جـ٢/ صـ٧.

(٥٥) انظر في الفرق بين تعدية الإعراب، والتعدية المعنوية: د/ سمير شريف استيتية: **اللغة العربية واللسانيات**، جـ٢/ صـ١٦، وصـ٦٨، وصـ٧١.

(٥٦) انظر في تعريف المفعول فيه عند نحاة العربية، وقول ابن الحاجب بالمفعول فيه غير الصريح، ورفض النحاة لرأيه: عبد القاهر الجرجاني: **المقتصد في شرح الإيضاح**، جـ١/ صـ٦٣٢؛ ابن الخباز: **توجيه اللمع**، جـ١/ صـ١٨٦؛ الرضي الإستراباذي: **شرح كافية ابن الحاجب**، جـ٢/ صـ١١؛ الجامي: **الفوائد الضيائية المعروف بشرح ملا جامي**، صـ٢٩٨؛ ابن أبي القاسم (صلاح بن علي بن محمد ٨٤٩هـ): **النجم الثاقب شرح كافية**

ابن الحاجب، تحقيق: محمد جمعة حسن، مؤسسة الإمام زيد بن علي الثقافية، صنعاء، الجمهورية اليمنية، ط١، ١٤٢٤هـ، ٢٠٠٣م، جـ١/ صـ٣٩٦؛ ابن السيد المفتي: **مِصباح الرَّاغب شرح كافية ابن الحاجب المعروف بحاشية السَّيد**، صـ٢١١.

(٥٧) انظر في دلالة المفعول فيه غير الصريح: د/ محمود الحسن: **قضايا اللزوم والتعدى في النحو والصرف والدلالة**، دار المنهاج القويم، دمشق، سوريا، ط١، ١٤٤١هـ، ٢٠٢٠م، صـ٣٤٤.

(٥٨) لمراجعة رأي الشيخ مصطفى الغلاييني في القول بالمفعول فيه غير الصريح، انظر كتابه: **جامع الدروس العربية**، جـ٣/ صـ٢٠٥.

(٥٩) لمراجعة رأي الدكتور أحمد إبراهيم هندي حول قلة الإشارات النحوية التراثية المتعلقة بالمفعول فيه غير الصريح، انظر كتابه: **حروف الجر عند نحاة العربية (دراسة وصفية تحليلية في البنية والدلالة ونظام الجملة)**، مكتبة الآداب، القاهرة، مصر، ط١، ٢٠١٨م، صـ٤١٨.

(٦٠) حول رؤية الدكتور عمر يوسف عكاشة بأن المجرور بـ(في) هو الأحق بمصطلح المفعول فيه، انظر بحثه: **هل المفعول المطلق هو المفعول على الحقيقة؟ محاولة استكناه المفعول اللغوي الحقيقي الوحيد في اللغة العربية**، صـ٨٧.

(٦١) للاطلاع على آراء بعض النحاة المحدثين الذين رفضوا القول بالمفعول فيه غير الصريح، انظر: عباس حسن: **النحو الوافي**، جـ٢/ صـ٢٤٤؛ د/ شوقى ضيف: **تجديد النحو**، دار المعارف، القاهرة، مصر، طـ٢، ١٩٨٦م، صـ١٧٢؛ د/ فاضل صالح السامرائى: **معاني النحو**، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ط١، ١٤٢٠هـ، ٢٠٠٠م، جـ٢/ صـ١٧٩؛ د/ محمد حماسة عبد اللطيف: **بناء الجملة العربية**، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، (د. ط)، ٢٠٠٣م، صـ١٥٢؛ د/ إبراهيم إبراهيم بركات: **النحو العربي**، جـ٢/ صـ٣٢٩؛ د/ عبد القادر عبد الجليل: **المعجم المعياري لشبكات الفصائل النحوية**، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ط١، ٢٠٠٧م، صـ٤٠٩؛ د/ عبد الفتاح الحموز: **المفعول فيه (فضلة نحوية ذات وظيفة دلالية)**، دار جرير للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ط١، ١٤٣٥هـ، ٢٠١٥م، صـ٣٣.

(٦٢) انظر في الفرق الدلالى بين جملة (جِئْتُ لَيْلًا)، وجملة (جِئْتُ فِى لَيْلٍ): د/ فاضل صالح السامرائي: **أسئلة بيانية في القرآن الكريم**، دار ابن كثير للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، ط٢، ٢٠١٣م، جـ١/ صـ صـ١٨٩، ١٩٠.

(٦٣) لمزيد بسط القول حول الفرق الدلالي بين المفعول فيه الوارد في قوله تعالى: ﴿يُسَبِّحُونَ اللَّيْلَ وَالنَّهَارَ لَا يَفْتُرُونَ﴾ {الأنبياء: ٢٠}، والاسم المجرور بحرف جَرٍّ دالٍّ على الظرفية فى قوله تعالى: ﴿فَإِنِ اسْتَكْبَرُوا فَالَّذِينَ عِنْدَ رَبِّكَ يُسَبِّحُونَ لَهُ بِاللَّيْلِ وَالنَّهَارِ وَهُمْ لَا يَسْأَمُونَ﴾ {فصلت: ٣٨}، انظر: د/ فاضل السامرائي: **معاني النحو**، جـ٢/ صـ١٨١.

(٦٤) حول التسوية الدلالية بين المفعول فيه الصريح، والمفعول فيه غير الصريح، يمكن الرجوع إلى ما يأتي: د/ أحمد إبراهيم هندي: **حروف الجر عند نحاة العربية (دراسة وصفية تحليلية في البنية والدلالة ونظام الجملة)**، صـ٤١٨؛ د/ محمود الحسن: **قضايا اللزوم والتعدى في النحو والصرف والدلالة**، دار المنهاج القويم، دمشق، سوريا، ط١، ١٤٤١هـ، ٢٠٢٠م، صـ٣٤٤.

(٦٥) حول الفرق الدلالي بين جملة (دَخَلْتُ القَرْيَةَ)، وجملة (دَخَلْتُ فِى القَرْيَةِ)، انظر: د/ عبد الجبار فتحي زيدان: **النصب على نزع الخافض والتضمين من بدع النحاة والمفسرين**، الجيل العربي، الموصول، العراق، ط٢، ١٤٣٢هـ، ٢٠١١م، صـ٥٨.

(٦٦) يُطْلَقُ على شبه الجملة في نحو: (نَامَ زَيْدٌ في المَنْزِلِ) مصطلح (مكانيات الإطار)؛ إذ يقع فى الاسم المكاني (المنزل) الحدث (النوم) برمته. انظر في ذلك: عبد اللطيف شوطا: **الظروف الناعتة للحدث في اللغة العربية**، أعمال اليومين الدراسيين: الظروف والنعوت، معهد الدراسات والأبحاث للتعريب، الرباط، المغرب، ٢٠١٢م، صـ١٥٠.

(٦٧) لمزيد من التفصيل حول الفرق الدلالي بين استعمال (في)، و(الباء) للدلالة على المصاحبة، انظر: د/ محمد الأمين الخضري: **من أسرار حروف الجر في الذكر الحكيم**، مكتبة وهبة للطبع والنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، ط١، ١٤٠٩هـ، ١٩٨٩م، صـ١٨٩.

(٦٨) انظر في الفروق الدلالية بين حروف الجر الدالة على المكان: الزمخشري (أبو القاسم جار الله محمود بن عمر بن محمد بن أحمد ٥٣٨ هـ): **الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل**، تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود،

وعلي محمد معوض، مكتبة العبيكان، الرياض، المملكة العربية السعودية، ط١، ١٤١٨هـ، ١٩٩٨م، جـ٢/ صـ٤٣٠.

وحول ضرورة ملاحظة المعنى الوضعي لِكُلِّ حرف خرج عن بابه، وعدم انسلاخه عنه بالكلية، انظر: الكفوي: **الكليات (معجم في المصطلحات والفروق اللغوية)**، صـ٩٩٧.

(٦٩) انظر في الفرق الدلالي بين الظرف المنصوب، وحرف الجر (في) الدالِّ وظيفيًّا على معنى الظرفية: د/ تمام حسان: **اللغة العربية (معناها ومبناها)**، صـ١٩٧؛ د/ ممدوح عبد الرحمن الرَمَّالي: **دور حرف الجر في تحويل التركيب وأثره في نقل الوظيفة النحوية**، صـ٢٩؛ د/ أحمد محمد قدور: **مبادئ اللسانيات**، دار الفكر، دمشق، سوريا، ط٣، ٢٠٠٨م، صـ٢٨٦؛ د/ محمد الأمين خويلد: **القرائن المعنوية وظاهرة الحذف في التراكيب القرآنية**، دار المعتز للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ط١، ١٤٣٩هـ، ٢٠١٨م، صـ١٠١.

(٧٠) الزمخشري (أبو القاسم محمود بن عمر ٥٣٨ هـ): **المفصل في علم العربية**، تحقيق: د/ فَخر صَالح قَدارة، دار عمار للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ط١، ١٤٢٥هـ، ٢٠٠٤م، صـ٧٨.

(٧١) حول تطور رأي ابن الحاجب فى مؤلفاته بخصوص المفعول لأجله غير الصريح، وربط ذلك بالتسلسل الزمني لتصنيفها يمكن الرجوع إلى ما يأتي:

* ابن الحاجب (جمال الدين أبو عمرو عثمان بن عمر ٦٤٦ هـ): **شرح الوافية نظم الكافية**، تحقيق: د/ موسى بناي علوان العليلي، مطبعة الآداب، النجف الأشرف، العراق، ط١، ١٤٠٠هـ، ١٩٨٠م، صـ٢١٦.

* ـــــــــــ: **الإيضاح في شرح المفصل**، تحقيق: د/ إبراهيم محمد عبد الله، دار سعد الدين، دمشق، سوريا، ط١، ١٤٢٥هـ، ٢٠٠٥م، جـ١/ صـ٢٩٠.

* ـــــــــــ: **الكافية في علم النحو والشافية في علمي التصريف والخط**، تحقيق: د/ صالح عبد العظيم الشاعر، مكتبة الآداب، القاهرة، مصر، ط١، ١٤٣١هـ، ٢٠١٠م، صـ٢٣.

(٧٢) لمزيد من التفصيل حول اعتراض الرضي على ابن الحاجب لقوله بالمفعول لأجله غير الصريح، انظر: الرضي الإستراباذي: **شرح كافية ابن الحاجب**، جـ٢/ صـ٣٢.

(٧٣) حول أهمية الحكم الإعرابي في تحديد الوظائف النحوية، والتمييز بينها في النظرية النحوية العربية، انظر: د/ عبد القادر المهيري: **من الكلمة إلى الجملة (بحث في منهج النحاة)**، مؤسسات عبد الكريم بن عبد الله للنشر والتوزيع، تونس، (د. طـ)، (د. ت)، صـ١٦٩.

(٧٤) للاطلاع على آراء بعض النحاة المحدثين المثبتين للمفعول لأجله غير الصريح، انظر على سبيل المثال: مصطفى الغلاييني: **جامع الدروس العربية**، جـ٣/ صـ٢٠٥؛ د/ عبد اللطيف الخطيب، د/ سعد مصلوح: **نحو العربية**، مكتبة دار العروبة للنشر والتوزيع، الكويت، طـ١، ١٤٢٢هـ، ٢٠٠١م، جـ٣/ صـ٢٧٦؛ خليل كلفت: **دراسات في نحو اللغة العربية**، صـ صـ٣١٦، ٣١٧؛ د/ رفيق بن حمودة: **المفعول له والأشكال اللغوية المتصلة به لفظًا ومعنى**، حوليات الجامعة التونسية، كلية الآداب والفنون والإنسانيات، جامعة منوبة، تونس، ع (٥٥)، ٢٠١٠م، صـ١٩؛ د/ عبد الفتاح الحموز: **المفعول له (فضلة نحوية ذات وظيفة دلالية)**، دار جرير للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، طـ١، ١٤٣٧هـ، ٢٠١٦م، صـ٣٩.

(٧٥) حول استبعاد الدكتور شوقي ضيف للمجرور بحرف جرٍّ دالٍّ على التعليل من باب المفعول لأجله، انظر كتابه: **تجديد النحو**، صـ١٧٨.

(٧٦) لمزيد من التفصيل حول مناقسة الدكتور جميل علوش للعلاقة بين المفعول لأجله والمعنى، انظر كتابه: **الإعراب النموذجي في النظرية والتطبيق**، أزمنة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، طـ١، ١٩٩٨م، صـ٤٠.

(٧٧) من أسباب القول بالمفعول لأجله غير الصريح عند يوسف الصيداوي الخلط بين علمي النحو والدلالة، ولتفصيل القول فى ذلك، انظر كتابه: **الكفاف (كتاب يعيد صوغ قواعد اللغة العربية)**، دار الفكر المعاصر، بيروت، لبنان – دار الفكر، دمشق، سوريا، طـ١، ١٤٢٠هـ، ١٩٩٩م، جـ٣/ صـ٩٥٣.

(٧٨) حول الفرق بين الترابط بالمفعول لأجله الصريح، والتقييد بالجار والمجرور الدالِّ على التعليل عند الدكتور محمد حماسة عبد اللطيف، انظر كتابه: **بناء الجملة العربية**، صـ صـ١٤٨، ١٤٩.

(٧٩) المفعول لأجله عند الدكتور حسن خميس الملخ وظيفة منفكة إعرابيًّا عن وظيفتها الدلالية، ولتفصيل القول في ذلك، انظر بحثه: **ظاهرة السداد الإعرابي في النحو العربي: الممارسة والآفاق**، المجلة الأردنية في اللغة العربية وآدابها، عمادة البحث العلمى، جامعة مؤتة، الكرك، الأردن، مج (٥)، ع (٢)، نيسان/ ربيع الثانى، ٢٠٠٩م، صـ١٢٥.

(٨٠) للاطلاع على آراء بعض النحاة المحدثين الرافضين للمفعول لأجله غير الصريح، انظر: عباس حسن: **النحو الوافي**، جـ٢/ صـ٢٣٨م؛ د/ عبده الراجحي: **التطبيق النحوي**، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت، لبنان، (د. طـ)، ١٩٨٣م، صـ٢٣٦؛ د/ إسماعيل أحمد عمايرة: **بحوث في الاستشراق واللغة**، صـ٢٨٧؛ د/ فاضل صالح السامرائي: **معاني النحو**، جـ٢/ صـ٢٣٠؛ محمد عبد العزيز النجار: **التوضيح والتكميل لشرح ابن عقيل**، مكتبة ابن تيمية، القاهرة، مصر، طـ١، ١٤٢٤هـ، ٢٠٠٣م، جـ١/ صـ٤٥٤؛ د/ إبراهيم إبراهيم بركات: **النحو العربي**، جـ٢/ صـ٢٩٧؛ د/ نهاد فليح حسن العاني: **النص اللغوي بين السبب والمسبب**، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، طـ١، ٢٠١١م، صـ٣٦؛ د/ محمد خير الحلواني: **النحو الميسر**، دار المأمون للتراث، دمشق، سوريا، طـ١، ١٤٣٤هـ، ٢٠١٣م، جـ٢/ صـ٤٢٨.

(٨١) حول المقصود بلام العلة، انظر: الجمل (سليمان بن عمر العَجيلي ١٢٠٤هـ): **الفتوحات الإلهية بتوضيح تفسير الجلالين للدقائق الخفية**، ضبطه وصححه: إبراهيم شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، طـ١، ٢٠١٨م، جـ١/ صـ٢٤١.

ولتحديد المقصود بمصطلح شبه المفعول له، أو الشبيه بالمفعول له، انظر: د/ عقيل رحيم علي اللامي: **المصدر المستوفي لشروط النصب على المفعول له في حالة الجر (دراسة تحليلية في الاصطلاح النحوي)**، مجلة بحوث الشرق الأوسط، مركز بحوث الشرق الأوسط، جامعة عين شمس، القاهرة، مصر، عدد (٧٨)، أغسطس ٢٠٢٢م، صـ١٧٣.

(٨٢) ذهب الدكتور حسن خميس الملخ إلى أَنَّ النحاة لم يجعلوا شبه الجملة الدالِّ على التعليل في محل نصب مفعول لأجله، ولتفصيل القول في ذلك يمكن الرجوع إلى كتابه: **رؤى لسانية في نظرية النحو العربي**، دار الشروق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، طـ١، ٢٠٠٦م، صـ٢٣٦.

(٨٣) حول رأي بعض نحاة العربية القائلين بإعراب شبه الجملة الدالِّ على التعليل في محل نصب مفعول لأجله، انظر: الحيدرة اليمني (علي بن سليمان ٥٩٩هـ): **كشف المشكل في النحو**، تحقيق: د/ هادي عطية مطر، مطبعة الإرشاد، بغداد، العراق، ط١، ١٤٠٤هـ، ١٩٨٤م، جـ١/ صـ٤٤٥؛ ابن الخباز الموصلي (شمس الدين أحمد بن الحسين ٦٣٩هـ): **الغُرَّة المخفية في شرح الدرة الألفية**، تحقيق: حامد محمد العبدلي، دار الأنبار، بغداد، العراق، ط١، ١٩٩٠م، صـ٢٨٢؛ ابن يعيش الصنعاني (سابق الدين محمد بن علي بن أحمد بن يعيش ٦٨٠ هـ، أو ٧٠٩ هـ): **التهذيب الوسيط في النحو**، دراسة وتحقيق: د/ فخر صالح سليمان قدارة، دار عمار، بيروت، لبنان – دار الجيل، بيروت، لبنان، ط١، ١٤١١هـ، ١٩٩١م، صـ١٧٧.

(٨٤) حول تصريح النحاة بأن شبه الجملة ﴿مِنَ الصَّوَاعِقِ﴾ الوارد في قوله تعالى: ﴿يَجْعَلُونَ أَصَابِعَهُمْ فِي آذَانِهِمْ مِنَ الصَّوَاعِقِ حَذَرَ الْمَوْتِ﴾ {البقرة: من الآية ١٩} في محل نصب مفعول لأجله، انظر: ابن يعيش الموصلي: **شرح المفصل للزمخشري**، جـ١/ صـ٤٥١؛ ابن هشام: **مغني اللبيب عن كتب الأعاريب**، جـ٦/ صـ صـ٦٥، ٦٦؛ ياسين العليمي (ياسين بن زين الدين بن أبي بكر بن محمد ١٠٦١ هـ): **حاشية ياسين على شرح ابن عقيل**، المطبعة المولوية، فاس، (د.ط)، ١٣٢٧هـ، جـ١/ صـ٢٦٦.

(٨٥) للاطلاع على آراء بعض النحاة المحدثين الذين قالوا بالتطابق الدلالي بين المفعول لأجله المنصوب، والاسم المجرور بحرف جَرٍّ دَالٍّ على التعليل، انظر: مصطفى الغلاييني: **جامع الدروس العربية**، جـ٣/ صـ٤٢٨؛ عباس حسن: **النحو الوافي**، جـ٢/ صـ٢٣٨؛ د/ خديجة محمد الصَّافي: **نسخ الوظائف النحوية في الجملة العربية**، دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، ط١، ١٤٢٩هـ، ٢٠٠٨م، صـ٢٨٩؛ د/ محمود الحسن: **أثر متعلقات الفعل في معناه**، صـ٥١٧؛ د/ محمود الحسن: **قضايا اللزوم والتعدي في النحو والصرف والدلالة**، صـ٣٤٤.

(٨٦) حول التعليل بأحرف الجر، والمعنى الخاص الَّذِي يتميز به كل حرف على نحو ينفي الاشتراك والترادف الدلالي، انظر: د/ فاضل صالح السامرائي: **المعاني المشتركة**

بين حروف الجر، مجلة المجمع العلمي العراقي، بغداد، العراق، المجلد التاسع والثلاثون، الجزء الرابع، ١٤٠٩هـ، ١٩٨٨م، صـ٢٤٤: صـ٢٤٩.

(٨٧) حول الأسباب التركيبية، والدلالية الَّتِي تصنع اختلافًا حقيقيًّا بين التعليل بالمصدر، والتعليل بشبه الجملة، ومناقشة قضية الأصالة والفرعية في المفعول لأجله، انظر: ابن الحاجب: **الإيضاح في شرح المفصل**، جـ١/ صـ٢٩١؛ ياسين العُليمي (زين الدين بن أبي بكر بن محمد ١٠٦١ هـ): **حاشية ياسين على شرح التصريح على التوضيح (مطبوع بهامش شرح التصريح على التوضيح)**، تحقيق: أحمد السيد سيد أحمد، دار التوفيقية للتراث، القاهرة، مصر، طـ١، ٢٠١١م، جـ٢/ صـ٤١٨؛ د/ طه محمد الجندي: **المكونات التركيبية والدلالية لظاهرة التعليل في العربية**، مجلة كلية دار العلوم، جامعة القاهرة، الجيزة، مصر، ع (٢٧)، ١٩٩٩م، صـ١٨.

(٨٨) لمزيد من التفصيل حول المعنى الوظيفي لحرف الجر (اللام) الدالِّ على التعليل، انظر: د/ طه محمد الجندي: **المكونات التركيبية والدلالية لظاهرة التعليل في العربية**، صـ١٨، وصـ١٩، وصـ٣٣.

(٨٩) حول الدواعي المعنوية للعدول عن نصب المفعول لأجله إلى جره، انظر: د/ هادي نهر: **التعليل في اللغة العربية**، مجلة آداب المستنصرية، كلية الآداب، الجامعة المستنصرية، بغداد، العراق، ع (١٥)، ١٩٨٧م، صـ٣٢٥.

(٩٠) انظر في وجوب تقدير الحدث عند دخول حرف الجر (اللام) الدالِّ على التعليل على اسم محض: د/ رفيق بن حمودة: **المفعول له والأشكال اللغوية المتصلة به لفظًا ومعنى**، صـ١٩.

(٩١) انظر في الفروق الدلالية بين المفعول لأجله الصريح، والمفعول لأجله غير الصريح: عبد القاهر الجرجاني: **المقتصد في شرح الإيضاح**، جـ١/ صـ٦٦٨١؛ ابن جمعة الموصلي (عز الدين أبو الفضل عبد العزيز بن جمعة بن زيد ٦٩٦ هـ): **شرح كافية ابن الحاجب**، دراسة وتحقيق وتعليق: د/ علي الشوملي، دار الكندي للنشر والتوزيع – دار الأمل، إربد، الأردن، طـ١، ١٤٢١هـ، ٢٠٠٠م، صـ٢٢٢؛ د/ فاضل صالح السامرائي:

معاني النحو، جـ٢/ صـ٢٣٠: صـ٢٣٤؛ د/ أحمد خضير عباس: **أسلوب التعليل في اللغة العربية**، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط١، ٢٠٠٧م، صـ صـ ١٤٨، ١٤٩.

(٩٢) انظر في رفض الجمع بين صورتي النصب والجر في باب المفعول لأجله: د/ محمد صلاح الدين مصطفى بكر: **النحو الوصفي من خلال القرآن الكريم**، مؤسسة الصَّبَاح ومكتبة النهضة العربية، الكويت، ط١، ١٤٠٥هـ، ١٩٨٥م، جـ٣/ صـ١٧٨؛ يوسف الصيداوي: **الكفاف**، جـ٣/ صـ٩٥٣.

(٩٣) انظر مناقشة لكون الأصل فى التعليل أن يكون بالأحداث: الحيدرة اليمني: **كشف المُشْكِل في النحو**، جـ١/ صـ٤٤٦؛ ابن يعيش الموصلي: **شرح المفصل للزمخشري**، جـ١/ صـ٤٥٠.

(٩٤) انظر في الخلاف النحوي حول مجيء المفعول معه صريحًا، أو غير صريح: دده خليفة: **حاشية دَده جونكي على شرح التصريف للعزي**، صـ٢١٧، وانظر: كلام المحقق في الهامش رقم (٥) من الصفحة نفسها؛ الكفوي: **الكليات (معجم في المصطلحات والفروق اللغوية)**، صـ٨٠٨، أبو النجا (محمد مجاهد الطنتدائي ١٢٧٠ هـ): **حاشية الشيخ محمد أبو النجا على شرح الشيخ خالد الأزهري على الآجرومية في النحو**، علق عليه ووضع حواشيه: محمود نصار، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط١، ١٤٢٧هـ، ٢٠٠٦م، صـ٢٣٣.

وممن أشار إلى اشتراط كون المفعول معه صريحًا من النحاة المحدثين محمد عبد العزيز النجار في كتابه: **منار السالك إلى أوضح المسالك**، مطبعة الفجالة الجديدة، القاهرة، مصر، (د. ط)، (د. ت)، جـ١/ صـ٢٩٦.

(٩٥) انظر في التقارب الدلالي بين باء المصاحبة، وواو المعية: ابن السراج: **الأصول في النحو**، جـ١/ صـ٢١٠.

(٩٦) حول دلالة حرف الجر (في) على معنى المعية والمصاحبة في قوله تعالى: ﴿فَخَرَجَ عَلَى قَوْمِهِ فِي زِينَتِهِ﴾ {القصص: من الآية ٧٩}، انظر: السمين الحلبي (أحمد بن يوسف ٧٥٦هـ): **الدر المصون في علوم الكتاب المكنون**، تحقيق: د/ أحمد محمد الخراط، دار القلم، دمشق، سوريا، ط١، (د. ت)، جـ٩/ صـ١٥٩؛ د/ أبو أوس إبراهيم الشمسان: **الفعل**

في القرآن (تعديته ولزومه)، الكويت، (د. ط)، ١٤٠٦هـ، ١٩٨٦م، صـ١٤٦؛ د/ عائد كريم علوان: **(في) في القرآن الكريم**، مجلة كلية الدعوة الإسلامية، طرابلس، ليبيا، العدد الثامن عشر، ١٣٦٩هـ، ٢٠٠١م، صـ٦٣٢.

(٩٧) حول دور واو المعية في تحديد المفعول معه، وتمييزه، وعلاقة ذلك بمصطلح الضمائم الموقعية، والتعريف بخاصية الاقتران، انظر: د/ تمام حسان: **اللغة العربية (معناها ومبناها)**، صـ٢٢٥؛ د/ حسن خميس الملخ: **التفكير العلمي في النحو العربي**، صـ١٤٤، وصـ١٩٦.

(٩٨) انظر في التطابق الدلالي بين المفعول معه الصريح، و(مع) وما بعدها: سيبويه: **الكتاب**، جـ١/ صـ٣٠٠؛ ابن برهان العكبري (أبو القاسم عبد الواحد بن علي الأسدي ت ٤٥٦ هـ): **شرح اللمع**، حققه: د/ فائز فارس، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الصفاة، الكويت، ط١، ١٤٠٤هـ، ١٩٨٤م، جـ١/ صـ١٣٠.

وقد اختلف النحاة في تحديد نوع (مع)، فالراجح أنها اسم، وذهب بعضهم إلى أنها حرف من حروف الجر، وأول من قال بذلك هو الليث تلميذ الخليل، وتبعه غيره. انظر في تفصيل الخلاف حول اسمية (مع)، أو حرفيتها: د/ رياض بن حسن الخوَّام: **مع في الدرس النحوي**، المكتبة العصرية، صيدا، بيروت، لبنان، ط١، ١٤٢٢هـ، ٢٠٠١م، صـ١٩: صـ٣٩.

(٩٩) حول تعدد آراء المعربين بخصوص إعراب كلمة ﴿الطَّيْرَ﴾ الواردة في قوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ آتَيْنَا دَاوُودَ مِنَّا فَضْلًا يَا جِبَالُ أَوِّبِي مَعَهُ وَالطَّيْرَ﴾ {سبأ: ١٠} يمكن مراجعة ما يأتي: الزجاج (أبو إسحاق إبراهيم بن السري ٣١١ هـ): **معاني القرآن وإعرابه**، تحقيق: د/ عبد الجليل عبده شلبي، عالم الكتب، بيروت، لبنان، ط١، ١٤٠٨هـ، ١٩٨٨م، جـ٤/ صـ٢٤٣؛ أبو حيان (محمد بن يوسف بن علي بن يوسف بن حيان الأندلسي ٧٤٥ هـ): **تفسير البحر المحيط**، تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود، وعلي محمد معوض، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط١، ١٤١٣هـ، ١٩٩٣م، جـ٧/ صـ٢٥٣؛ السمين الحلبي: **الدر المصون في علوم الكتاب المكنون**، جـ٩/ صـ١٥٩؛ د/ شريف عبد الكريم محمد النجار: **البعد الدلالي في الخلافات النحوية في إعراب آيات من القرآن الكريم (نماذج من كتاب**

المشكل لمكي)، مجلة الدراسات اللغوية، مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية، الرياض، المملكة العربية السعودية، مج (٥)، ع (٣)، أكتوبر ـ ديسمبر، ٢٠٠٣م، صـ صـ٢٩، ٣٠.

ولبيان التقارب الدلالي بين واو المفعول معه، و(مع) يمكن الرجوع إلى ما يأتي: سيبويه: **الكتاب**، جـ١/ صـ٢٩٧؛ السيرافي (أبو سعيد الحسن بن عبد الله بن المرزبان ٣٦٨ هـ): **شرح كتاب سيبويه**، تحقيق: أحمد حسن مهدلي، علي سيد علي، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط١، ١٤٢٩هـ، ٢٠٠٨م، جـ٢/ صـ١٩٥.

(١٠٠) تدل (مع) على المعية وضعًا ولزومًا، أما الواو فتدل على المعية بقرينة نصب ما بعدها على أنه مفعول معه، ولتفصيل القول في ذلك، انظر: د/ مصطفى حميدة: **أساليب العطف في القرآن الكريم**، الشركة المصرية العالمية للنشر – لونجمان، الجيزة، مصر، ط١، ١٩٩٩م، صـ صـ٨٢، ٨٣.

(١٠١) انظر في اشتراط أن يكون المفعول معه سببًا لما قبله عند الجرمي، والمبرد، والسيرافي: أبو حيان (محمد بن يوسف بن علي بن يوسف ت ٧٤٥ هـ): **ارتشاف الضرب من لسان العرب**، تحقيق: د/ رجب عثمان، مكتبة الخانجي، القاهرة، مصر، ط١، ١٤١٨هـ، ١٩٩٨م، جـ٣/ صـ١٤٩٤؛ السيوطي: **همع الهوامع في شرح جمع الجوامع**، جـ٣/ صـ٢٣٦.

ويفهم من ذلك أن المفعول معه عند المبرد يقتصر على هذا النوع، وليس الأمر كذلك، فقد بَيَّنَ الدكتور محمد عبد الخالق عضيمة أن هذا ادعاء عليه؛ كما يظهر من الأمثلة الَّتِي ساقها المبرد للمفعول معه فى كتابه الكامل، ولمزيد من التفصيل، انظر كتابه: **أبو العباس المبرد وأثره في علوم العربية**، مكتبة الرشد، الرياض، المملكة العربية السعودية، ط١، ١٤٠٥هـ، ١٩٨٥م، صـ٢٨٩.

وقد أشار برجشتراسر إلى تأثر المفعول معه بما قبله فى كتابه: **التطور النحوي للغة العربية**، أخرجه وصححه وعلق عليه: د/ رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي، القاهرة، مصر، ط٢، ١٤١٤هـ، ١٩٩٤م، صـ١٣٢.

(١٠٢) كلمة (الطيالسة) فارسية معربة، مفردها: (الطَّيْلَسان)، وهو ضرب من الأوشحة يُلْبَسُ شتاءً، وَيُوْضَعُ على الكتف، أو يحيط بالبدن. انظر فيما سبق: ابن منظور (أبو الفضل جمال الدين محمد بن مكرم ت ٧١١ هـ): **لسان العرب**، دار صادر، بيروت، لبنان، ط٦، ٢٠٠٨م، (طلس)، م٩/ صـ١٣٢.

(١٠٣) حول الفرق الدلالي بين واو المعية، وواو العطف، انظر: الرضي الإستراباذي: **شرح كافية ابن الحاجب**، جـ٢/ صـ صـ٣٦، ٣٧؛ الجَنْدِي (تاج الدين أحمد بن محمود بن عمر ٧٠٠ هـ): **الإقليد شرح المفصل**، تحقيق ودراسة: د/ محمود أحمد علي أبوكته الدراويش، الإدارة العامة للثقافة والنشر، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، الرياض، المملكة العربية السعودية، طـ١، ١٤٣٢هـ، ٢٠٠٢م، المجلد الأول، صـ٥٠٢؛ عباس حسن: **النحو الوافي**، جـ٢/ صـ٣٠٥؛ د/ مصطفى حميدة: **أساليب العطف في القرآن الكريم**، صـ صـ٨٢، ٨٣.

(١٠٤) لمزيد من التفصيل حول رأي الأخفش في اشتراط صحة عطف المفعول معه على مصاحبه من حيث المعنى، انظر: ابن جني: **الخصائص**، جـ١/ صـ٣١٣.

وحول تصور صحة العطف فى باب المفعول معه على نحو يستلزم تحقق المشاركة حقيقة، أو مجازًا بواو المفعول معه، انظر: ناظر الجيش (محب الدين محمد بن يوسف بن أحمد ت ٧٧٨ هـ): **شرح التسهيل المسمى تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد**، دراسة وتحقيق: د/ علي محمد فاخر وآخرون، دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة، القاهرة، مصر، طـ١، ١٤٢٨هـ، ٢٠٠٧م، المجلد الرابع، صـ ٢٠٥٢؛ د/ عبد الفتاح الحموز: **القطع نحويًّا والمعنى**، دار عمار للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، طـ١، ١٤٢٩هـ، ٢٠٠٩م، صـ٩٤.

(١٠٥) حول الإقرار بإثبات المفعول معه غير الصريح تمسكًا بعروة المعنى على حساب الصناعة اللفظية، انظر: د/ أبو أوس إبراهيم الشمسان: **الفعل في القرآن (تعديته ولزومه)**، صـ٤٠٨؛ خليل كلفت: **دراسات في نحو اللغة العربية**، صـ٣١٧.

(١٠٦) حول تواتر الرفض للمفعول معه غير الصريح لدن فريق من النحاة المحدثين، انظر على سبيل المثال: د/ هادي نهر: **النحو التطبيقي وَفْقًا لمقررات النحو العربي في**

المعاهد والجامعات العربية، عالم الكتب الحديث، إربد، الأردن، ط١، ١٤٢٩هـ، ٢٠٠٩م، جـ١/ هامش رقم (٢) من صـ٥٥٦؛ د/ هادي نهر: **الإتقان في النحو والإعراب**، عالم الكتب الحديث، إربد، الأردن، ط١، ١٤٣١هـ، ٢٠١٠م، جـ٢/ هامش رقم (١) من صـ٧٣٥؛ د/ عبد الفتاح أحمد الحموز: **المفعول معه (فضلة نحوية ذات وظيفة دلالية)**، دار جرير للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ط١، ١٤٣٧هـ، ٢٠١٦م، صـ٧٢.

(١٠٧) تناقل بعض النحاة مصطلح المفعول إليه، ومنهم: السيوطي (جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر ٩١١ هـ): **الأشباه والنظائر**، تحقيق: د/ عبد العال سالم مكرم، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، ط١، ١٤٠٦هـ، ١٩٨٥م، ج٥/ صـ١٦؛ محمد الأنطاكي: **المحيط في أصوات العربية ونحوها وصرفها**، جـ٢/ صـ١٣٥؛ محمد صفوت محمد: **المحصول شرح الفصول**، صنعة جمال الدين الحسين بن بدر بن إياز المتوفى سنة إحدى وثمانين وستمائة، رسالة دكتوراه، كلية اللغة العربية، جامعة الأزهر، القاهرة، مصر، ١٩٧٠م، القسم الثاني، جـ١/ صـ٢٤٦.

وانظر في المقصود بالظرف المكاني الهدف: عبد اللطيف شوطا: **الظروف الناعتة للحدث في اللغة العربية**، صـ١٥١.

(١٠٨) حول زيادة المفعول إليه ضمن المفعولات الصريحة، والفرق بينه وبين المفعول إليه غير الصريح، انظر: ابن الدهان (أبو محمد سعيد بن المبارك ٥٦٩ هـ): **الغرة في شرح اللمع من أول باب إن وأخواتها إلى آخر باب العطف**، دراسة وتحقيق: د/ فريد بن عبد العزيز الزامل، دار التَّدمُريَّة، الرياض، المملكة العربية السعودية، ط١، ١٤٣٢هـ، ٢٠١١م، جـ١/ صـ١٥٨؛ الشريف الجرجاني (أبو الحسن السيد ٨١٦ هـ): **الحاشية على الكشاف للزمخشري**، حققه ووضع هوامشه وفهارسه: د/ رشيد بن عمر أعرضي، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط١، ٢٠١٦م، جـ١/ صـ٢١٦.

(١٠٩) ورد ذكر مصطلح المفعول من عنده في: محمد الأنطاكي: **المحيط في أصوات العربية ونحوها وصرفها**، جـ٢/ صـ١٣٥.

(١١٠) وردت الإشارة إلى مصطلح المفعول عنه في: السيوطي: **الأشباه والنظائر في النحو**، ج٥/ صـ١٦؛ محمد صفوت محمد: **المحصول شرح الفصول**، القسم الثاني، جـ١/ صـ٢٤٦.

(١١١) أطلقت الدكتورة خديجة محمد الصافي على الاسم المجرور بـ(من) مصطلح المفعول منه في كتابها: **نسخ الوظائف النحوية في الجملة العربية**، صـ٢٨٣.

(١١٢) انظر في قول السيراقي بالمفعول منه الصريح: السيوطي: **الأشباه والنظائر**، ج٥/ صـ صـ١٥، ١٦.

(١١٣) حول تعدد الأوجه الإعرابية فى نصب كلمة ﴿قَوْمَهُ﴾ الواردة فى قوله تعالى: ﴿وَاخْتَارَ مُوسَى قَوْمَهُ سَبْعِينَ رَجُلًا﴾ {الأعراف: ١٥٥}، انظر: الزجاج: **معانى القرآن وإعرابه**، جـ٢/ صـ٣٠٨؛ أبو حيان: **تفسير البحر المحيط**، جـ٤/ صـ٣٩٧؛ السمين الحلبى: **الدر المصون في علوم الكتاب المكنون**، جـ٥/ صـ٤٧٥.

(١١٤) حول تفسير الدكتور شاكر سبع نتيش الأسدي لمصطلح المفعول منه عند السيرافى، انظر بحثه: **المفاعيل دونه، منه، عليه**، مجلة جامعة ذي قار، بغداد، العراق، المجلد (٢)، العدد (١)، حزيران، ٢٠٠٦م، صـ٣٢.

(١١٥) لمزيد من التفصيل حول مسوغات رفض الدكتور حسن خميس الملخ تأسيس باب نحوي للمفعول منه، انظر بحثه: **هل في العربية مفعول منه؟**، مجلة دراسات (العلوم الإنسانية والاجتماعية)، الجامعة الأردنية، عمان، الأردن، المجلد (٣٣)، العدد (٢)، ٢٠٠٦م، صـ صـ٣٤٧، ٣٤٨.

(١١٦) حول دلالة القول بالتضمين في قوله تعالى: ﴿وَاخْتَارَ مُوسَى قَوْمَهُ سَبْعِينَ رَجُلًا﴾ {الأعراف: ١٥٥}، انظر: د/ محمد نديم فاضل: **التضمين النحوي فى القرآن**، مكتبة دار الزمان للنشر والتوزيع، المدينة المنورة، المملكة العربية السعودية، طـ١، ١٤٢٦هـ، ٢٠٠٥م، صـ٣٢٨.

(١١٧) حول الفرق الدلالي بين المفعول منه الصريح، والمفعول منه غير الصريح، انظر: د/ عبد الجبار فتحي زيدان: **النصب على نزع الخافض في القرآن الكريم (قراءة جديدة ودراسة تطبيقية لشواهد قرآنية مختارة)**، مجلة أبحاث كلية التربية الأساسية، كلية التربية

الأساسية، جامعة الموصل، الموصل، العراق، مج (١٢)، ع (٢)، ٢٠١٢م، صـ١٥٤؛ د/ هادي نهر حمودي: **أساليب التعبير عند الخليل**، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط١، ٢٠١٢م، جـ٢/ صـ صـ٨٤، ٨٥.

(١١٨) ورد ذكر مصطلح المفعول عليه عند بعض النحاة، ومنهم: ابن الدهان: **الغرة في شرح اللمع**، جـ١/ صـ١٥٨؛ ابن منظور: **لسان العرب**، (فعل)، م١١/ صـ٢٠١، ولكنه مَثَّلَ له بالمنصوب؛ نحو: (عَلَوْتُ السطح)، و(رَقِيت الدرج).

(١١٩) وردت الإشارة إلى مصطلح المفعول بواسطته عند: محمد الأنطاكى: **المحيط في أصوات العربية ونحوها وصرفها**، جـ٢/ صـ١٣٤؛ د/ حسام أحمد قاسم: **المحتوى الدلالي للوظائف النحوية (نحو صياغة جديدة للنحو العربي)**، مجلة كلية دار العلوم، جامعة القاهرة، الجيزة، مصر، ع (٤٢)، ٢٠٠٧م، صـ١٣١.

(١٢٠) لا تقتصر دلالة الظرف على الامتدادية، بل قد يدل على اللحظية، والمراد بها الدلالة على نقطة زمنية محددة؛ نحو: (وَصَلَ الأَبُ في السَّاعَةِ العَاشِرَةِ صَبَاحًا)؛ فـ(العاشرة) ظرف لحظي؛ لأَنَّه سُبِقَ بحرف الجر (في)، وقد يَدُلُّ على الاشتمالية، والمراد بها عدم تحديد نقطة زمنية محددة؛ نحو: (سُجِنَ المُجْرِمُ لِمُدَّةِ عَامَيْنِ)؛ فـ(عامين) ظرف اشتمالى؛ لأَنَّهُ ورد مسبوقًا بكلمة (لمدة)، ولتفصيل القول في ذلك، انظر: حليمة القباني: **بعض الخصائص الجهية والزمنية للظروف في اللغة العربية (أعمال اليومين الدراسيين: الظروف والنعوت)**، معهد الدراسات والأبحاث للتعريب وجمعية اللسانيات، الرباط، المغرب، ٢٠٠٦م، صـ١٦٥.

(١٢١) للوقوف على تعدد المعنى الوظيفي لحرف الجر (اللام) في قوله تعالى: ﴿يَقُولُ يَا لَيْتَنِي قَدَّمْتُ لِحَيَاتِي﴾ {الفجر: ٢٤}، انظر: المرادي (الحسن بن قاسم بن عبد الله بن علي ٧٤٩ هـ): **الجنى الداني في حروف المعاني**، تحقيق: د/ فخر الدين قباوة، والأستاذ محمد نديم فاضل، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط١، ١٤١٣هـ، ١٩٩٢م، صـ٩٩.

(١٢٢) حول تعدد المعنى الوظيفي لحرف الجر (الباء) الوارد في قوله تعالى: ﴿قِيلَ يَا نُوحُ اهْبِطْ بِسَلَامٍ مِنَّا﴾ {نوح: من الآية ٤٨} يمكن الرجوع إلى: المرادي: **الجنى الداني في**

حروف المعاني، صـ٤٠؛ السمين الحلبي: **الدر المصون في علوم الكتاب المكنون**، جـ٦/ صـ٣٣٩.

(١٢٣) لمزيد من التفصيل حول تعدد المعنى الوظيفي لحرف الجر (من) فى قوله تعالى: ﴿الَّذِي أَطْعَمَهُمْ مِنْ جُوعٍ﴾ {قريش: من الآية ٤}، انظر: العكبري (أبو البقاء عبد الله بن الحسين بن عبد الله ٦١٦ هـ): **إملاء ما مَنَّ به الرحمن من وجوه الإعراب والقرآن في جميع القرآن**، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، طـ١، ١٣٩٩هـ، ١٩٩٢م، جـ٢/ صـ٢٩٥؛ السمين الحلبي: **الدر المصون في علوم الكتاب المكنون**، جـ١١/ صـ١١٧.

(١٢٤) حول قيام مركب المعية بوظيفة المفعول فيه عند الدكتور علي العشي، انظر بحثه: **اسم المصاحبة مع وعلائقه بنظام الظرف عند النحاة العرب**، مجلة الدراسات اللغوية، مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية، الرياض، المملكة العربية السعودية، مج (١)، ع (٣)، أكتوبر – ديسمبر، ١٩٩٩م، صـ صـ١٨٩، ١٩٠.

(١٢٥) لمراجعة رأي الدكتور شوقي ضيف حول جواز التعاقب بين المفعول فيه، وواو المعية، انظر كتابه: **تجديد النحو**، صـ١٧٩.

(١٢٦) حول مناقشة الدكتور مصطفى حميدة للتشابه بين واو المفعول معه، و(مع) فى التعبير عن الوظيفة نفسها، انظر:

* د/ مصطفى حميدة: **نظام الارتباط والربط في تركيب الجملة العربية**، الشركة المصرية العالمية للنشر – لونجمان، الجيزة، مصر، طـ١، ١٩٩٧م، صـ٢٠١.

* ــــــــــــ: **أساليب العطف في القرآن الكريم**، صـ صـ٨٣، ٨٤.

(١٢٧) حول المقصود بمبدأ تعدد الأنظمة عند الدكتور محمود عبد السلام شرف الدين، انظر كتابه: **الإعراب والتركيب بين الشكل والنسبة**، دار مرجان للطباعة، القاهرة، طـ١، ١٤٠٤هـ، ١٩٨٤م، صـ٦٧، وصـ١٦٧.

(١٢٨) انظر في ضرورة وجود مشاحة في الاصطلاح النحوى: د/ زكرياء أرسلان: **إبستمولوجيا اللغة النحوية (بحث في مقاييس العلمية ومرجعيات التأسيس والتأصيل)**، دار كنوز المعرفة، عمان، الأردن، طـ١، ١٤٣٧هـ، ٢٠١٦م، صـ٢١٤.

(١٢٩) هناك اختلاف حول استخدام المجاز في اللغة النحوية تدوينًا، ونقلًا، وشرحًا؛ ونقدًا، فهناك من رأى أَنَّ أكثر ألفاظ النحويين محمولة على التجاوز والتسامح تقريبًا على المبتدئين، ومنهم السهيلي، وهناك من ذهب إلى أَنَّهُ من الضروري ابتعاد الحدود النحوية عن المجاز، ومنهم ابن عصفور، ولمزيد من التفصيل حول استخدام المجاز في اللغة النحوية الواصفة، انظر: ابن عصفور: **شرح جمل الزجاجي**، جـ١/ صـ٩٢؛ السُّهيلي (أبو القاسم عبد الرحمن بن عبد الله ٥٨١ هـ): **نتائج الفكر في النحو**، تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود، وعلي محمد معوض، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، طـ١، ١٤١٢هـ، ١٩٩٢م، صـ١٢٧؛ د/ زكرياء أرسلان: **إبستمولوجيا اللغة النحوية (بحث في مقاييس العلمية ومرجعيات التأسيس والتأصيل)**، صـ صـ١٩٢، ١٩٣.

(١٣٠) أطلق الفارسي مصطلح ظرف الزمان على ما ليس بظرف، ولمراجعة ذلك، انظر: الفارسي (أبو على الحسن بن أحمد بن عبد الغفار ٣٧٧ هـ): **الإيضاح**، تحقيق ودراسة: د/ كاظم بحر المرجان، عالم الكتب للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، طـ٢، ١٤١٦هـ، ١٩٩٦م، صـ١٥٨.

(١٣١) حول تعارض المجاز مع الأصل التمييزي للحد النحوي على نحو يسبب التداخل المفهومي، والغرابة الاصطلاحية، انظر: د/ عبد القادر المهيري: **من الكلمة إلى الجملة (بحث فى منهج النحاة)**، صـ١٨٥؛ د/ زكرياء أرسلان: **إبستمولوجيا اللغة النحوية (بحث في مقاييس العلمية ومرجعيات التأسيس والتأصيل)**، صـ٢٢٥.

(١٣٢) انظر في الفرق بين الخطاب العلمي الصارم، والخطاب التقريبي التيسيري: د/ عبد السلام المسدي: **الأدب وخطاب النقد**، دار الكتاب الجديد المتحدة، بيروت، لبنان، طـ١، ٢٠٠٤م، صـ صـ٢٧٤، ٢٧٥؛ د/ رفيق بن حمودة: **الوصفية (مفهومها ونظامها في النظريات اللسانية)**، صـ٣٠٣، صـ٣٠٥.

(١٣٣) حول العلاقة بين المفعولات الصريحة، وأشباه الجمل، انظر: د/ محمود عبد السلام شرف الدين: **جملة الفاعل بين الكم والكيف**، مطبعة التقدم، القاهرة، مصر، طـ١، ١٤٠٠هـ، ١٩٨٠م، صـ١٨٨.

(١٣٤) انظر في رفض المنهج الوصفي للتحويل، وفكرة الأصل والفرع: د/ محمد حماسة عبد اللطيف: **من الأنماط التحويلية في النحو العربي**، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، (د. ط)، ٢٠٠٦م، صـ٣١، وصـ٤٥.

(١٣٥) حول تعدد احتمالات تصنيف الاسم المجرور في جملة (مررت بزيد)، انظر: د/ محمد ذنون يونس الفتحي: **تراثنا الاصطلاحي أسسه وعلاقاته وإشكالياته (بحوث في المصطلح اللغوي)**، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط١، ٢٠١٣م، صـ٢١.

(١٣٦) د/ علي أبو المكارم: **الظواهر اللغوية في التراث النحوي**، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، ط١، ٢٠٠٧م، صـ٣٤٧.

(١٣٧) انظر في ضرورة وجود فرق بين الظواهر اللغوية: محمد الشاوش: **أصول تحليل الخطاب في النظرية النحوية العربية (تأسيس نحو النص)**، كلية الآداب، جامعة منوبة، منوبة، المؤسسة العربية للتوزيع، تونس، ط١، ٢٠٠١م، جـ١/ صـ١٠٢.

(١٣٨) حول أهمية التجريد، والاهتمام بالاطراد، انظر: د/ عز الدين المجدوب: **المنوال النحوي العربي (قراءة لسانية جديدة)**، دار محمد علي الحامي، كلية الآداب – سوسة، الجمهورية التونسية، ط١، ١٩٩٨م، صـ١٩.

وللفرق بين اجتهاد المذهب، والاجتهاد المطلق، انظر: أحمد أمين: **ظهر الإسلام**، دار الكتاب العربي، بيروت، لبنان، ط٥، ١٣٨٨هـ، ١٩٦٩م، جـ٣/ صـ٩٥.

(١٣٩) محمد الشاوش: **أصول تحليل الخطاب في النظرية النحوية العربية (تأسيس نحو النص)**، جـ١/ صـ٣٩٩.

(١٤٠) ابن رشد (أبو الوليد محمد بن أحمد بن محمد بن أحمد بن محمد ٥٩٥هـ): **الضروري في النحو**، تحقيق، ودراسة: د/ منصور علي عبد السميع، الصحوة للنشر والتوزيع، القاهرة، ط١، ١٤٢١هـ، ٢٠١٠م، صـ٩٩.

المصادر والمراجع

القرآن الكريم

أولًا: المصادر

– أبو البركات الأنباري (كمال الدين عبد الرحمن بن محمد بن عبيد الله ٥٧٧ هـ): **الإنصاف في مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين**، تحقيق ودراسة: د/ جودة مبروك محمد مبروك، مكتبة الخانجي، القاهرة، مصر، ط١، ٢٠٠٢م.

– البِركَوي (زين الدين محمد بن بير علي بن إسكندر ٩٨١ هـ): **إظهار الأسرار في النحو**، عُنِيَ به: أنور بن أبي بكر الشيخي، دار المنهاج للنشر والتوزيع، جدة، المملكة العربية السعودية، ط١، ١٤٣٠هـ، ٢٠٠٩م.

– ابن برهان العكبري (أبو القاسم عبد الواحد بن علي الأسدي ت ٤٥٦ هـ): **شرح اللمع**، حققه: د/ فائز فارس، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الصفاة، الكويت، ط١، ١٤٠٤هـ، ١٩٨٤م.

– الجامي (أبو البركات عبد الرحمن بن أحمد ٨٩٨ هـ): **الفوائد الضيائية المعروف بشرح ملا جامي**، مكتبة البشرى، باكستان، ط١، ١٤٣٢هـ، ٢٠١١م.

– ابن جمعة الموصلي (عز الدين أبو الفضل عبد العزيز بن جمعة بن زيد ٦٩٦ هـ): **شرح كافية ابن الحاجب**، دراسة وتحقيق وتعليق: د/ علي الشوملي، دار الكندي للنشر والتوزيع – دار الأمل، إربد، الأردن، ط١، ١٤٢١هـ، ٢٠٠٠م.

– الجمل (سليمان بن عمر العَجيلي ١٢٠٤ هـ): **الفتوحات الإلهية بتوضيح تفسير الجلالين للدقائق الخفية**، ضبطه وصححه: إبراهيم شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط١، ٢٠١٨م.

– الجَندي (تاج الدين أحمد بن محمود بن عمر ٧٠٠ هـ): **الإقليد شرح المفصل**، تحقيق ودراسة: د/ محمود أحمد علي أبوكته الدراويش، الإدارة العامة للثقافة والنشر، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، الرياض، المملكة العربية السعودية، ط١، ١٤٣٢هـ، ٢٠٠٢م.

– ابن جني (أبو الفتح عثمان ٣٩٢ هـ): **الخصائص**، تحقيق: محمد علي النجار، الهيئة العامة لقصور الثقافة، القاهرة، مصر، ٢٠٠٦م.

– ـــــــــ: **سر صناعة الإعراب**، تحقيق: د/ حسن هنداوي، دار القلم للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، دمشق، سوريا، ط٢، ١٤١٣هـ، ١٩٩٣م.

– ـــــــــ: **المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها**، تحقيق: علي النجدي ناصف وآخران، المجلس الأعلى للشئون الإسلامية، وزارة الأوقاف، القاهرة، مصر، ط١، ١٤١٥هـ، ١٩٩٤م.

– ابن الحاجب (جمال الدين أبو عمرو عثمان بن عمر ٦٤٦ هـ): **الإيضاح في شرح المفصل**، تحقيق: د/ إبراهيم محمد عبد الله، دار سعد الدين، دمشق، سوريا، ط١، ١٤٢٥هـ، ٢٠٠٥م.

– ـــــــــ: **شرح الوافية نظم الكافية**، تحقيق: د/ موسى بناي علوان العليلي، مطبعة الآداب، النجف الأشرف، العراق، ط١، ١٤٠٠هـ، ١٩٨٠م.

– ـــــــــ: **الكافية في علم النحو والشافية في علمي التصريف والخط**، تحقيق: د/ صالح عبد العظيم الشاعر، مكتبة الآداب، القاهرة، مصر، ط١، ١٤٣١هـ، ٢٠١٠م.

– أبو حيان (محمد بن يوسف بن علي بن يوسف بن حيان الأندلسي ٧٤٥ هـ): **التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل**، تحقيق: د/ حسن هنداوي، كنوز إشبيليا للنشر والتوزيع، الرياض، المملكة العربية السعودية، ط١، ١٤٢٩هـ، ٢٠٠٨م.

– ـــــــــ: **ارتشاف الضرب من لسان العرب**، تحقيق: د/ رجب عثمان، مكتبة الخانجي، القاهرة، مصر، ط١، ١٤١٨هـ، ١٩٩٨م.

– ـــــــــ: **تفسير البحر المحيط**، تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود، وعلي محمد معوض، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط١، ١٤١٣هـ، ١٩٩٣م.

– الحيدرة اليمني (علي بن سليمان ٥٩٩ هـ): **كشف المُشْكِل في النحو**، تحقيق: د/ هادي مطر، مطبعة الإرشاد، بغداد، العراق، ط١، ١٤٠٤هـ، ١٩٨٤م.

– خالد الأزهري (خالد بن عبد الله بن أبي بكر بن محمد بن أحمد ٩٠٥ هـ): **شرح العوامل المائة النحوية في أصول علم العربية للشيخ الإمام عبد القاهر الجرجاني**

المتوفى ٤٧١هـ، تحقيق وتقديم وتعليق: د/ البدراوي زهران، دار المعارف، القاهرة، مصر، ط٢، ١٩٨٨م.

– ابن الخباز (أحمد بن الحسين بن أحمد ٦٣٩ هـ، أو ٦٣٧ هـ): **توجيه اللمع**، دراسة وتحقيق: د/ فايز زكي محمد دياب، دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة، القاهرة، مصر، ط٢، ١٤٢٨هـ، ٢٠٠٧م.

– ـــــــــ: **الغُرَّة المخفية في شرح الدرة الألفية**، تحقيق: حامد محمد العبدلي، دار الأنبار، بغداد، العراق، ط١، ١٩٩٠م

– ـــــــــ: **النهاية في شرح الكفاية**، تحقيق ودراسة: د/ عبد الجليل محمد عبد الجليل، الأكاديمية الحديثة للكتاب الجامعي، القاهرة، مصر، (د. ط)، ٢٠٠٩م.

– دده خليفة (كمال الدين إبراهيم بن يحيى ٩٧٣ هـ): **حاشية دَده جونكي على شرح التصريف للعزي**، ضبطها وعلق عليها: نسيم بلعيد الجزائري، دار تحقيق الكتاب للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، ط١، ٢٠٢١م.

– ابن الدهان (أبو محمد سعيد بن المبارك ٥٦٩ هـ): **الغرة في شرح اللمع من أول باب إن وأخواتها إلى آخر باب العطف**، دراسة وتحقيق: د/ فريد بن عبد العزيز الزامل، دار التَّدمُريَّة، الرياض، المملكة العربية السعودية، ط١، ١٤٣٢هـ، ٢٠١١م.

– ابن رشد (أبو الوليد محمد بن أحمد بن محمد بن أحمد بن محمد ٥٩٥ هـ): **الضروري في النحو**، تحقيق، ودراسة: د/ منصور علي عبد السميع، الصحوة للنشر والتوزيع، القاهرة، ط١، ١٤٢١هـ، ٢٠١٠م.

– الرضي الإستراباذي (رضي الدين محمد بن الحسن ٦٨٦ هـ): **شرح كافية ابن الحاجب**، تحقيق: د/ إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط٢، ٢٠٠٧م.

– الزُّبيدي الأندلسي (أبو بكر محمد بن الحسن ٣٧٩ هـ): **طبقات النحويين واللغويين**، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف، القاهرة، مصر، ط٢، ١٩٨٤م.

– الزجاج (أبو إسحاق إبراهيم بن السري ٣١١ هـ): **معاني القرآن وإعرابه**، تحقيق: د/ عبد الجليل عبده شلبي، عالم الكتب، بيروت، لبنان، ط١، ١٤٠٨هـ، ١٩٨٨م.

– الزجاجي (أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحاق ٣٣٧ هـ): **الإيضاح في علل النحو**، تحقيق: د/ مازن المبارك، دار النفائس، بيروت، لبنان، ط٣، ١٣٩٩هـ، ١٩٧٩م.

– الزمخشري (أبو القاسم جار الله محمود بن عمر بن محمد بن أحمد ٥٣٨ هـ): **الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل**، تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود، وعلي محمد معوض، مكتبة العبيكان، الرياض، المملكة العربية السعودية، ط١، ١٤١٨هـ، ١٩٩٨م.

– ـــــــــ: **المفصل في علم العربية**، تحقيق: د/ فَخر صَالح قَدارة، دار عمار للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ط١، ١٤٢٥هـ، ٢٠٠٤م.

– ابن السراج (محمد بن سهل أبو بكر ٣١٦ هـ): **الأصول في النحو**، تحقيق: د/ عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، ط٣، ١٤١٧هـ، ١٩٩٦م.

– السمين الحلبي (أحمد بن يوسف ٧٥٦ هـ): **الدر المصون في علوم الكتاب المكنون**، تحقيق: د/ أحمد محمد الخراط، دار القلم، دمشق، سوريا، ط١، (د. ت).

– السُّهيلي (أبو القاسم عبد الرحمن بن عبد الله ٥٨١ هـ): **نتائج الفكر في النحو**، تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود، وعلي محمد معوض، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط١، ١٤١٢هـ، ١٩٩٢م.

– سيبويه (أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر ١٨٠ هـ): **الكتاب**، تحقيق: عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، مصر، ط٣، ١٤٠٨هـ، ١٩٩٨م.

– ابن السيِّد البطليوسي (أبو محمد عبد الله بن محمد ٥٢١ هـ): **المسائل والأجوبة**، تحقيق: د/ مصطفى عدنان محمد العيثاوي، نادي المدينة المنورة، المدينة المنورة، المملكة العربية السعودية، ط١، ١٤٤٠هـ، ٢٠١٩م.

– ابن السيد المفتي (محمد بن عز الدين بن محمد ٩٧٣ هـ): **مِصباح الرَّاغب شرح كافية ابن الحاجب المعروف بحاشية السَّيد**، تحقيق: عبد الله حمود الشمام، مكتبة التراث الإسلامي، صعدة، صنعاء، الجمهورية اليمنية، ط١، ١٤٢٦هـ، ٢٠٠٥م.

- السيرافي (أبو سعيد الحسن بن عبد الله بن المرزبان ٣٦٨ هـ): **شرح كتاب سيبويه**، تحقيق: أحمد حسن مهدلي، علي سيد علي، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط١، ١٤٢٩هـ، ٢٠٠٨م.

- السيوطي (جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر ٩١١ هـ): **الأشباه والنظائر**، تحقيق: د/ عبد العال سالم مكرم، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، ط١، ١٤٠٦هـ، ١٩٨٥م.

- ـــــــــ: **همع الهوامع في شرح جمع الجوامع**، شرح وتحقيق: أ/ عبد السلام محمد هارون، د/ عبد العال سالم مكرم، عالم الكتب، القاهرة، مصر، ط١، ١٤٢١هـ، ٢٠٠١م.

- الشاطبي (أبو إسحاق إبراهيم بن موسى ٧٩٠ هـ): **المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية**، تحقيق: د/ عبد الرحمن بن سليمان العثيمين، معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، المملكة العربية السعودية، ط١، ١٤٢٨هـ، ٢٠٠٧م.

- ـــــــــ: **الموافقات**، ضبط نصه، وقدم له، وعلق عليه، وأخرج أحاديثه: أبو عبيدة مشهور بن حسن آل سلمان، دار ابن عفَّان، الخُبَر، العقربية، المملكة العربية السعودية، ط١، ١٤١٧هـ، ١٩٩٧م.

- الشريف الجرجاني (أبو الحسن السيد ٨١٦ هـ): **الحاشية على الكشاف للزمخشري**، حققه ووضع هوامشه وفهارسه: د/ رشيد بن عمر أعرضي، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط١، ٢٠١٦م.

- الشلوبين (أبو علي عمر بن محمد بن عمر ٦٥٤ هـ): **شرح المقدمة الجزولية الكبير**، دراسة وتحقيق: د/ تركي بن سهو بن نزال العتيبي، مكتبة الرشد للنشر والتوزيع، الرياض، المملكة العربية السعودية، ط١، ١٤١٣هـ، ١٩٩٣م.

- صدر الأفاضل الخوارزمي (القاسم بن الحسين ٦١٧ هـ): **شرح المفصل في صنعة الإعراب الموسوم بالتخمير**، تحقيق: د/ عبد الرحمن بن سليمان العثيمين، دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان، ط١، ١٩٩٠م.

- الصفدي (صلاح الدين خليل بن أيبك ٧٦٤ هـ): **نصرة الثائر على المثل السائر**، حققه، وعلق عليه: د/ محمد علي سلطاني، دمشق، سوريا، ط١، ١٤٣٢هـ، ٢٠١١م.

– عبد القاهر الجرجانى (أبو بكر عبد القاهر بن عبد الرحمن بن محمد ٤٧١ هـ، أو ٤٧٤ هـ): **دلائل الإعجاز**، قرأه وعلق عليه: أبو فهر محمود محمد شاكر، مكتبة الخانجي، القاهرة، مصر، ط٣، ١٤١٣هـ، ١٩٩٢م.

– ـــــــــ: **المقتصد في شرح الإيضاح**، تحقيق: د/ كاظم بحر مرجان، وزارة الثقافة والإعلام– دار الرشيد للنشر، بغداد، العراق، ط١، ١٤٠٣هـ، ١٩٨٢م.

– ابن عصفور (علي بن مؤمن بن محمد ٦٦٩ هـ): **شرح جمل الزجاجي**، تحقيق: د/ صاحب أبو جناح، منشورات وزارة الأوقاف، بغداد، العراق، (د. ط)، ١٤٠٢هـ، ١٩٨٢م.

– العكبري (أبو البقاء عبد الله بن الحسين بن عبد الله ٦١٦ هـ): **إملاء ما مَنَّ به الرحمن من وجوه الإعراب والقرآن في جميع القرآن**، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط١، ١٣٩٩هـ، ١٩٩٢م.

– الفارسي (أبو علي الحسن بن أحمد بن عبد الغفار ٣٧٧ هـ): **الإيضاح**، تحقيق ودراسة: د/ كاظم بحر المرجان، عالم الكتب للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، ط٢، ١٤١٦هـ، ١٩٩٦م.

– ابن أبي القاسم (صلاح بن علي بن محمد ٨٤٩ هـ): **النجم الثاقب شرح كافية ابن الحاجب**، تحقيق: محمد جمعة حسن، مؤسسة الإمام زيد بن علي الثقافية، صنعاء، الجمهورية اليمنية، ط١، ١٤٢٤هـ، ٢٠٠٣م.

– القُرْطُبي (أبو عبد الله محمد بن أحمد بن أبي بكر ٦٧١ هـ): **الجامع لأحكام القرآن والمبيِّنُ لما تضمَّنه من السُّنَّة وآي الفرقان**، تحقيق: د/ عبد الله بن عبد المحسن التركي، وشاركه: محمد رضوان عرقسوسي، مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، ط١، ١٤٢٧هـ، ٢٠٠٦م.

– الكفوي (أبو البقاء أيوب بن موسى ١٠٩٤ هـ): **الكليات (معجم في المصطلحات والفروق اللغوية)**، تحقيق: د/ عدنان درويش، محمد المصري، مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، ط٢، ١٤١٩هـ، ١٩٩٨م.

– ابن كمال باشا (شمس الدين أحمد بن سليمان ٩٤٠ هـ): **رسالة في مشاركة صاحب المعاني اللغوي، ضمن: مجموع رسائل العلامة ابن كمال باشا**، حققها وعلق عليها وخرج أحاديثها: د/ حمزة البكري وآخرون، إسطنبول، تركيا، ط١، ١٤٣٩هـ، ٢٠١٨م.

– المالقى (أحمد بن عبد النور ٧٠٢ هـ): **رصف المباني في شرح حروف المعاني**، مطبوعات مجمع اللغة العربية، دمشق، سوريا، (د. ط)، (د. ت).

– ابن مالك (جمال الدين محمد بن عبد الله ٦٧٢ هـ): **شرح التسهيل (تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد)**، تحقيق: محمد عبد القادر عطا، طارق فتحي السيد، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط٢، ٢٠٠٩م.

– المرادي (الحسن بن قاسم بن عبد الله بن علي ٧٤٩ هـ): **الجنى الداني في حروف المعاني**، تحقيق: د/ فخر الدين قباوة، والأستاذ محمد نديم فاضل، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط١، ١٤١٣هـ، ١٩٩٢م.

– ابن منظور (أبو الفضل جمال الدين محمد بن مكرم ٧١١ هـ): **لسان العرب**، دار صادر، بيروت، لبنان، ط٦، ٢٠٠٨م.

– ناظر الجيش (محب الدين محمد بن يوسف بن أحمد ت ٧٧٨ هـ): **شرح التسهيل المسمى تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد**، دراسة وتحقيق: د/ علي محمد فاخر، وآخرون، دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة، القاهرة، مصر، ط١، ١٤٢٨هـ، ٢٠٠٧م.

– أبو النجا (محمد مجاهد الطنتدائي ١٢٧٠ هـ): **حاشية الشيخ محمد أبو النجا علي شرح الشيخ خالد الأزهري على الآجرومية في النحو**، علق عليه ووضع حواشيه: محمود نصار، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط١، ١٤٢٧هـ، ٢٠٠٦م.

– ابن هشام الأنصاري (جمال الدين يوسف بن أحمد ٧٦١ هـ): **مغني اللبيب عن كتب الأعاريب**، تحقيق: د/ عبد اللطيف محمد الخطيب، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الصفاة، الكويت، ط١، ١٤٢١هـ، ٢٠٠٠م.

– ياسين العُليمى (زين الدين بن أبي بكر بن محمد ١٠٦١ هـ): **حاشية ياسين على شرح التصريح على التوضيح (مطبوع بهامش شرح التصريح على التوضيح)**، تحقيق: أحمد السيد سيد أحمد، دار التوفيقية للتراث، القاهرة، مصر، ط١، ٢٠١١م.

– ـــــــــ: **حاشية ياسين على شرح ابن عقيل**، المطبعة المولوية، فاس، (د. ط)، ١٣٢٧هـ.

– ابن يعيش الصنعاني (سابق الدين محمد بن علي بن أحمد بن يعيش ٦٨٠ هـ، أو ٧٠٩ هـ): **التهذيب الوسيط في النحو**، دراسة وتحقيق: د/ فخر صالح سليمان قدارة، دار عمار، بيروت، لبنان – دار الجيل، بيروت، لبنان، ط١، ١٤١١هـ، ١٩٩١م.

– ابن يعيش الموصلي (موفق الدين أبو البقاء يعيش بن علي ٦٤٣ هـ): **شرح المفصل للزمخشري**، قدم له ووضع هوامشه وفهارسه: د/ إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط١، ١٤٢٢هـ، ٢٠٠١م.

ثانيًا: المراجع العربية

– د/ إبراهيم إبراهيم بركات: **النحو العربي**، دار النشر للجامعات، القاهرة، مصر، ط١، ٢٠٠٧م.

– ـــــــــ: **نزع الخافض (دراسة في عوامل النصب في التراث النحوى ونظرية التمام في النحو العربي)**، مكتبة شجر الدر، المنصورة، مصر، ط٢، ١٤٣٤هـ، ٢٠١٢م.

– د/ إبراهيم السَّامِرائي: **مِن سعَة العَربيَّة**، دار الجيل، بيروت، لبنان، ط١، ١٤١٤هـ، ١٩٩٤م.

– إبراهيم اليازجي: **مختصر نار القِرَى في شرح جوف الفرا**، المطبعة الأدبية، بيروت، لبنان، (د. ط)، ١٨٨٩م.

– د/ أحمد إبراهيم هندي: **حروف الجر عند نحاة العربية (دراسة وصفية تحليلية في البنية والدلالة ونظام الجملة)**، مكتبة الآداب، القاهرة، مصر، ط١، ٢٠١٨م.

– أحمد أمين: **ظهر الإسلام**، دار الكتاب العربي، بيروت، لبنان، ط٥، ١٣٨٨هـ، ١٩٦٩م.

– أحمد حاطوم: **اللغة ليست عقلًا من خلال اللسان العربي**، دار الفكر اللبناني، بيروت، لبنان، ط١، ١٩٨٨م.

– د/ أحمد خضير عباس: **أسلوب التعليل في اللغة العربية**، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط١، ٢٠٠٧م.

– د/ أحمد عبد الستار الجواري: **نحو التيسير (دراسة ونقد منهجي)**، مطبعة المجمع العلمي العراقي، بغداد، العراق، ط٢، ١٤٠٤هـ، ١٩٨٤م.

– ـــــــــ: **نحو القرآن**، مطبوعات المجمع العلمي العراقي، بغداد، العراق، (د. ط) ١٣٩٤هـ، ١٩٧٤م.

– ـــــــــ: **نحو المعاني**، مطبعة المجمع العلمي العراقي، بغداد، العراق، (د. ط)، ١٤٠٧هـ، ١٩٨٧م.

– د/ أحمد المتوكل: **اللسانيات الوظيفية (مدخل نظري)**، دار الكتاب الجديدة المتحدة، بيروت، لبنان، ط٢، ٢٠١٠م.

– د/ أحمد محمد قدور: **مبادئ اللسانيات**، دار الفكر، دمشق، سوريا، ط٣، ٢٠٠٨م.

– د/ أحمد مختار عمر (بمساعدة فريق عمل): **معجم الصواب اللغوي (دليل المثقف العربي)**، عالم الكتب، القاهرة، مصر، ط١، ٢٠٠٨م.

– د/ إسماعيل أحمد عمايرة: **بحوث في الاستشراق واللغة**، مؤسسة الرسالة، بيروت، سوريا، دار البشير، عمان، الأردن، ط١، ١٤١٧هـ، ١٩٩٦م.

– د/ أبو أوس إبراهيم الشمسان: **الفعل في القرآن (تعديته ولزومه)**، الكويت، (د. ط)، ١٤٠٦هـ، ١٩٨٦م.

– ـــــــــ: **في النحو وشؤون أخرى**، الرياض، المملكة العربية السعودية، ١٤٤٦هـ، ٢٠٢٤م.

– ـــــــــ: **قضايا التعدي واللزوم في الدرس النحوى**، مطبعة المدني، القاهرة، مصر، ط١، ١٤٠٧هـ، ١٩٨٧م.

– د/ تمام حسان: **الأصول (دراسة إبستيمولوجية للفكر اللغوي عند العرب)**، عالم الكتب، القاهرة، ط١، ١٤٢٠هـ، ٢٠٠٠م.

- ـــــــــــ: **اللغة بين المعيارية والوصفية**، عالم الكتب، القاهرة، مصر، ط٤، ١٤٢١هـ، ٢٠٠١م.

- ـــــــــــ: **اللغة العربية (معناها ومبناها)**، دار الثقافة، الدار البيضاء، المغرب، (د.ط)، ١٩٩٤م.

- ـــــــــــ: **مقالات في اللغة والأدب**، عالم الكتب، القاهرة، مصر، ط١، ١٤٢٧هـ، ٢٠٠٦م.

- ـــــــــــ: **مناهج البحث في اللغة**، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، مصر، ط١، ١٩٩٠م.

- د/ جميل علوش: **الإعراب النموذجي في النظرية والتطبيق**، أزمنة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ط١، ١٩٩٨م.

- ـــــــــــ: **الإعراب والبناء، (دراسة في نظرية النحو العربي)**، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، ط١، ١٤١٧هـ، ١٩٩٧م.

- د/ حسن خميس الملخ: **التفكير العلمي في النحو العربى**، دار الشروق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ط١، ٢٠٠٢م.

- ـــــــــــ: **رؤى لسانية في نظرية النحو العربي**، دار الشروق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ط١، ٢٠٠٦م.

- الحسين كنوان: **الإعراب بين الحد (١)، والوظيفة (٢)**، ضمن: **اللسانيات واللغة العربية بين النظرية والتطبيق**، سلسلة الندوات (٤)، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة المولى إسماعيل، مكناس، المغرب، ١٩٩٢م.

- حليمة القبانى: **بعض الخصائص الجهية والزمنية للظروف في اللغة العربية (أعمال اليومين الدراسيين: الظروف والنعوت)**، معهد الدراسات والأبحاث للتعريب وجمعية اللسانيات، الرباط، المغرب، ٢٠٠٦م.

- د/ خالد السويح: **أسس الإخبار في الكلام (بحث فى روافد إنتاج الفائدة)**، دار كنوز المعرفة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ط١، ١٤٣٦هـ، ٢٠١٥م.

– د/ خديجة محمد الصافي: **نسخ الوظائف النحوية في الجملة العربية**، دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، ط١، ١٤٢٩هـ، ٢٠٠٨م.

– د/ خليل عمايرة: **المسافة بين التنظير النحوي والتطبيق اللغوي (بحوث في التفكير النحوي والتحليل اللغوي)**، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ط١، ٢٠٠٤م.

– خليل كلفت: **دراسات في نحو اللغة العربية**، المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة، مصر، (د. ط)، ٢٠٠٩م.

– د/ رفيق بن حمودة: **الوصفية (مفهومها ونظامها في النظريات اللسانية)**، دار محمد علي، صفاقس – كلية الآداب، سوسة، الجمهورية التونسية، ط١، ٢٠٠٤م.

– د/ رياض بن حسن الخوَّام: **مع في الدرس النحوى**، المكتبة العصرية، صيدا، بيروت، لبنان، ط١، ١٤٢٢هـ، ٢٠٠١م.

– د/ زكرياء أرسلان: **إبستمولوجيا اللغة النحوية (بحث في مقاييس العلمية ومرجعيات التأسيس والتأصيل)**، دار كنوز المعرفة، عمان، الأردن، ط١، ١٤٣٧هـ، ٢٠١٦م.

– د/ سمير شريف استيتية: **اللسانيات (المجال والوظيفة والمنهج)**، عالم الكتب الحديث للنشر والتوزيع، إربد، الأردن، ط١، ٢٠٠٨م.

– ـــــــــ: **اللغة العربية واللسانيات**، الجزء الثاني، عالم الكتب الحديث للنشر والتوزيع، إربد، الأردن، ط١، ٢٠١٧م.

– د/ شكري الطوانسي: **البلاغة العربية (مقاربة نسقية بنيوية)**، مكتبة الآداب، القاهرة، مصر، ط١، ٢٠١١م.

– د/ شكري المبخوت: **إنشاء النفي وشروطه النحوية الدلالية**، مركز النشر الجامعي، كلية الآداب والفنون والإنسانيات، جامعة منوبة، تونس، ط١، ٢٠٠٦م.

– د/ شوقي ضيف: **تجديد النحو**، دار المعارف، القاهرة، مصر، ط٢، ١٩٨٦م.

– د/ صابر بكر أبو السعود: **في نقد النحو العربي**، دار الثقافة للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، ط١، ١٩٨٨م.

– عباس حسن: **النحو الوافي مع ربطه بالأساليب الرفيعة والحياة اللغوية المتجددة**، دار المعارف، القاهرة، مصر، ط٤، ١٩٧١م.

– د/ عبد الجبار فتحي زيدان: **النصب على نزع الخافض والتضمين من بدع النحاة والمفسرين**، الجيل العربي، الموصول، العراق، ط٢، ١٤٣٢هـ، ٢٠١١م.

– د/ عبد الرحمن الحاج بن صالح: **الخطاب والتخاطب في نظرية الوضع والاستعمال العربية**، المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية، وحدة رغاية، الجزائر، ط١، ٢٠١٢م.

– د/ عبد السلام المسدي: **الأدب وخطاب النقد**، دار الكتاب الجديد المتحدة، بيروت، لبنان، ط١، ٢٠٠٤م.

– د/ عبد الفتاح الحموز: **القطع نحويًّا والمعنى**، دار عمار للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ط١، ١٤٢٩هـ، ٢٠٠٩م.

– ـــــــــ: **المفعول فيه (فضلة نحوية ذات وظيفة دلالية)**، دار جرير للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ط١، ١٤٣٥هـ، ٢٠١٥م.

– ـــــــــ: **المفعول له (فضلة نحوية ذات وظيفة دلالية)**، دار جرير للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ط١، ١٤٣٧هـ، ٢٠١٦م.

– ـــــــــ: **المفعول معه (فضلة نحوية ذات وظيفة دلالية)**، دار جرير للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ط١، ١٤٣٧هـ، ٢٠١٦م.

– د/ عبد الفتاح محمد حبيب: **النحو العربي بين الصناعة والمعنى**، آيات للطباعة والكمبيوتر، القاهرة، مصر، ط١، ١٤١٩هـ، ١٩٩٩م.

– د/ عبد القادر عبد الجليل: **المعجم المعياري لشبكات الفصائل النحوية**، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ط١، ٢٠٠٧م.

– د/ عبد القادر المهيري: **من الكلمة إلى الجملة (بحث في منهج النحاة)**، مؤسسات عبد الكريم بن عبد الله للنشر والتوزيع، تونس، (د. ط)، (د. ت).

– د/ عبد اللطيف الخطيب، د/ سعد مصلوح: **نحو العربية**، مكتبة دار العروبة للنشر والتوزيع، الكويت، ط١، ١٤٢٢هـ، ٢٠٠١م.

– عبد اللطيف شوطا: **الظروف الناعتة للحدث في اللغة العربية**، أعمال اليومين الدراسيين: الظروف والنعوت، معهد الدراسات والأبحاث للتعريب، الرباط، المغرب، ٢٠١٢م.

– د/ عبده الراجحي: **التطبيق النحوي**، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت، لبنان، (د. ط)، ١٩٨٣م.

– د/ عز الدين المجدوب: **المنوال النحوي العربي (قراءة لسانية جديدة)**، دار محمد علي الحامي، كلية الآداب – سوسة، الجمهورية التونسية، ط١، ١٩٩٨م.

– د/ علي أبو المكارم: **الحذف والتقدير في النحو العربي**، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، ط١، ٢٠٠٧م.

– ـــــــــ: **الظواهر اللغوية في التراث النحوى**، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، ط١، ٢٠٠٧م.

– د/ عمر يوسف عكاشة: **النحو الغائب (دعوة إلى توصيف جديد لنحو اللغة العربية في مقتضى تعليمها لغير الناطقين بها)**، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، لبنان، ط١، ٢٠٠٣م.

– د/ فاضل صالح السامرائي: **أسئلة بيانية في القرآن الكريم**، دار ابن كثير للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، ط٢، ٢٠١٣م.

– ـــــــــ: **معاني النحو**، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ط١، ١٤٢٠هـ، ٢٠٠٠م.

– د/ محمد الأمين الخضري: **من أسرار حروف الجر في الذكر الحكيم**، مكتبة وهبة للطبع والنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، ط١، ١٤٠٩هـ، ١٩٨٩م.

– د/ محمد الأمين خويلد: **القرائن المعنوية وظاهرة الحذف في التراكيب القرآنية**، دار المعتز للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ط١، ١٤٣٩هـ، ٢٠١٨م.

– محمد الأنطاكي: **المحيط في أصوات العربية ونحوها وصرفها**، دار الشرق العربي، بيروت، لبنان، ط٣، ١٣٩١هـ، ١٩٧١م.

– د/ محمد حماسة عبد اللطيف: **الإبداع الموازي (التحليل النصي للشعر)**، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، (د. ط)، ٢٠٠١م.

– ـــــــــ: **بناء الجملة العربية**، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، (د. ط)، ٢٠٠٣م.

– ـــــــــــ: **من الأنماط التحويلية في النحو العربي**، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، (د. ط)، ٢٠٠٦م.

– ـــــــــــ: **النحو والدلالة (مدخل لدراسة المعنى النحوي الدلالي)**، دار الشروق، القاهرة، ط١، ١٤٢٠هـ، ٢٠٠٠م.

– د/ محمد خير الحلواني: **النحو الميسر**، دار المأمون للتراث، دمشق، سوريا، ط١، ١٤٣٤هـ، ٢٠١٣م.

– د/ محمد ذنون يونس الفتحي: **تراثنا الاصطلاحي أسسه وعلاقاته وإشكالياته (بحوث في المصطلح اللغوي)**، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط١، ٢٠١٣م.

– محمد الشاوش: **أصول تحليل الخطاب في النظرية النحوية العربية (تأسيس نحو النص)**، كلية الآداب، جامعة منوبة، منوبة، المؤسسة العربية للتوزيع، تونس، ط١، ٢٠٠١م.

– د/ محمد صلاح الدين مصطفى بكر: **النحو الوصفي من خلال القرآن الكريم**، مؤسسة الصَّبَاح ومكتبة النهضة العربية، الكويت، ط١، ١٤٠٥هـ، ١٩٨٥م.

– د/ محمد عبد الخالق عضيمة: **أبو العباس المبرد وأثره في علوم العربية**، مكتبة الرشد، الرياض، المملكة العربية السعودية، ط١، ١٤٠٥هـ، ١٩٨٥م.

– محمد عبد العزيز النجار: **التوضيح والتكميل لشرح ابن عقيل**، مكتبة ابن تيمية، القاهرة، مصر، ط١، ١٤٢٤هـ، ٢٠٠٣م.

– ـــــــــــ: **منار السالك إلى أوضح المسالك**، مطبعة الفجالة الجديدة، القاهرة، مصر، (د. ط)، (د. ت).

– د/ محمد عبدو فلفل: **المعنى في النحو العربي بين الوفاء لوظيفة اللغة وإكراهات الصنعة النحوية**، الهيئة العامة السورية للكتاب، دمشق، سوريا، ط١، ٢٠٢١م.

– محمد متولي الشعراوي: **تفسير الشعراوي**، راجع أصله وخرج أحاديثه: د/ أحمد عمر هاشم، أخبار اليوم، القاهرة، مصر، ط١، ١٩٩١م.

– د/ محمد نديم فاضل: **التضمين النحوي في القرآن**، مكتبة دار الزمان للنشر والتوزيع، المدينة المنورة، المملكة العربية السعودية، ط١، ١٤٢٦هـ، ٢٠٠٥م.

– د/ محمود الحسن: **قضايا اللزوم والتعدي في النحو والصرف والدلالة**، دار المنهاج القويم، دمشق، سوريا، ط١، ١٤٤١هـ، ٢٠٢٠م.

– د/ محمود عبد السلام شرف الدين: **الإعراب والتركيب بين الشكل والنسبة (دراسة تفسيرية)**، دار مرجان للطباعة، القاهرة، مصر، ط١، ١٤٠٤هـ، ١٩٨٤م.

– ـــــــــ: **جملة الفاعل بين الكم والكيف**، مطبعة التقدم، القاهرة، مصر، ط١، ١٤٠٠هـ، ١٩٨٠م.

– د/ مصطفى جواد: **دراسات في فلسفة النحو والصرف واللغة والرسم**، مطبعة أسد، بغداد، العراق، (د. ط)، ١٩٦٨م.

– د/ مصطفى حميدة: **أساليب العطف في القرآن الكريم**، الشركة المصرية العالمية للنشر – لونجمان، الجيزة، مصر، ط١، ١٩٩٩م.

– ـــــــــ: **نظام الارتباط والربط في تركيب الجملة العربية**، الشركة المصرية العالمية للنشر – لونجمان، الجيزة، مصر، ط١، ١٩٩٧م.

– مصطفى الغلاييني: **جامع الدروس العربية**، المكتبة العصرية، صيدا، بيروت، ط١٠، ١٩٦٨م

– د/ ممدوح عبد الرحمن الرَمَّالي: **دور حرف الجر في تحويل التركيب وأثره في نقل الوظيفة النحوية**، (د. م)، ط١، ٢٠٠١م.

– د/ مهدي المخزومي: **في النحو العربي (نقد وتوجيه)**، دار الرائد العربي، بيروت، لبنان، ط٣، ١٤١٤هـ، ١٩٩٤م.

– د/ نايف خرما: **أضواء على الدراسات اللغوية المعاصرة**، عالم المعرفة، سلسلة كتب ثقافية شهرية، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، المصفاة، الكويت، ع (٩)، رمضان ١٣٩٨هـ، سبتمبر ١٩٧٨م.

– د/ نهاد فليح حسن العاني: **النص اللغوي بين السبب والمسبب**، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط١، ٢٠١١م.

– د/ هادي نهر حمودي: **الإتقان في النحو في النحو والإعراب**، عالم الكتب الحديث، إربد، الأردن، ط١، ١٤٣١هـ، ٢٠١٠م.

– ـــــــــــ: **أساليب التعبير عند الخليل**، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط١، ٢٠١٢م.

– ـــــــــــ: **النحو التطبيقي وَفْقًا لمقررات النحو العربي في المعاهد والجامعات العربية**، عالم الكتب الحديث، إربد، الأردن، ط١، ١٤٢٩هـ، ٢٠٠٩م.

– د/ الهذيلي يحيى: **الحفر في اللغة (مقاربة تاريخية لبعض المسائل اللغوية)**، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط١، ٢٠١١م.

– ـــــــــــ: **الفضلة في النحو العربي (المفاعيل)**، التسفير الفني، صفاقس، تونس، ط١، ٢٠٠٦م.

– يوسف الصيداوي: **الكفاف (كتاب يعيد صوغ قواعد اللغة العربية)**، دار الفكر المعاصر، بيروت، لبنان – دار الفكر، دمشق، سوريا، ط١، ١٤٢٠هـ، ١٩٩٩م.

ثالثًا: المراجع المترجمة

– برجشتراسر: **التطور النحوي للغة العربية**، أخرجه وصححه وعلق عليه: د/ رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي، القاهرة، مصر، ط٢، ١٤١٤هـ، ١٩٩٤م.

– هنرى فليش: **العربية الفصحى (دراسة في البناء اللغوي)**، تعريب وتحقيق وتقديم: د/ عبد الصبور شاهين، مكتبة الشباب، القاهرة، مصر، ط٢، ١٩٩٧م.

رابعًا: الدوريات والمجلات العربية

– أحمد حاطوم: **شكلية اللغة والنحو العربي**، الفكر العربي، معهد الإنماء العربي، بيروت، لبنان، مج (١٥)، ع (٧٦)، ربيع ١٩٩٤م.

– د/ أحمد عبد الستار الجواري: **حقيقة التضمين ووظيفة حروف الجر**، مجلة المجمع العلمي العراقي، بغداد، العراق، المجلد (٣٢)، الجزء (٣)، ذو الحجة ١٤٠١هـ، تشرين الأول ١٩٨١م.

– أكرم جواد ذنون: **في النحو والترجمة: مقاربات المفاعيل المطلقة والأحوال والظروف في سياق الترجمة من الإسبانية والإنجليزية إلى العربية**، مجلة ترجمان، مدرسة الملك فهد العليا للترجمة، جامعة عبد المالك السعدي، طنجة، المغرب، مجلد (١٨)، ع (٢)، ٢٠٠٩م.

– د/ توفيق قريرة: **دراسة تحليلية لكتاب من الكلمة إلى الجملة (بحث فى منهج النحاة)**، حوليات الجامعة التونسية، كلية الآداب والفنون والإنسانيات، جامعة منوبة، تونس، ع (٤٨)، ٢٠٠٤م.

– د/ حسام أحمد قاسم: **المحتوى الدلالي للوظائف النحوية (نحو صياغة جديدة للنحو العربي)**، مجلة كلية دار العلوم، جامعة القاهرة، الجيزة، مصر، ع (٤٢)، ٢٠٠٧م.

– د/ حسن خميس الملخ: **ظاهرة السداد الإعرابي فى النحو العربي: الممارسة والآفاق**، المجلة الأردنية في اللغة العربية وآدابها، عمادة البحث العلمي، جامعة مؤتة، الكرك، الأردن، مج (٥)، ع (٢)، نيسان/ ربيع الثانى، ٢٠٠٩م.

– ـــــــــ: **هل في العربية مفعول منه؟**، مجلة دراسات (العلوم الإنسانية والاجتماعية)، الجامعة الأردنية، عمان، الأردن، المجلد (٣٣)، العدد (٢)، ٢٠٠٦م.

– د/ رفيق بن حمودة: **المفعول له والأشكال اللغوية المتصلة به لفظًا ومعنى**، حوليات الجامعة التونسية، كلية الآداب والفنون والإنسانيات، جامعة منوبة، تونس، ع (٥٥)، ٢٠١٠م.

– د/ شاكر سبع نتيش الأسدي: **المفاعيل دونه، منه، عليه**، مجلة جامعة ذي قار، بغداد، العراق، المجلد (٢)، العدد (١)، حزيران، ٢٠٠٦م.

– د/ شريف عبد الكريم محمد النجار: **البعد الدلالي في الخلافات النحوية في إعراب آيات من القرآن الكريم (نماذج من كتاب المشكل لمكي)**، مجلة الدراسات اللغوية، مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية، الرياض، المملكة العربية السعودية، مج (٥)، ع (٣)، أكتوبر ـ ديسمبر، ٢٠٠٣م.

– د/ طه محمد الجندي: **المكونات التركيبية والدلالية لظاهرة التعليل في العربية**، مجلة كلية دار العلوم، جامعة القاهرة، الجيزة، مصر، ع (٢٧)، ١٩٩٩م.

– د/ عائد كريم علوان: **(في) في القرآن الكريم**، مجلة كلية الدعوة الإسلامية، طرابلس، ليبيا، العدد الثامن عشر، ١٣٦٩هـ، ٢٠٠١م.

– د/ عبد الجبار فتحي زيدان: **المفعول معه في النحو العربي نصبًا ورفعًا وجرًّا**، مجلة أبحاث كلية التربية الأساسية، كلية التربية الأساسية، جامعة الموصول، الموصل، العراق، مج (١٠)، ع (٢)، ٢٠١١م.

– ـــــــــ: **النصب على نزع الخافض في القرآن الكريم (قراءة جديدة ودراسة تطبيقية لشواهد قرآنية مختارة)**، مجلة أبحاث كلية التربية الأساسية، كلية التربية الأساسية، جامعة الموصل، الموصل، العراق، مج (١٢)، ع (٢)، ٢٠١٢م.

– عبد الصمد الرواعي: **بنية الظروف (المقولة والتصنيف)**، مجلة كلية الآداب بالجديدة، المغرب، ع (١٥)، ٢٠١٤م.

– د/ عبد القادر المهيري: **الجملة في نظر النحاة العرب**، حوليات الجامعة التونسية، كلية الآداب والفنون والإنسانيات، جامعة منوبة، تونس، ع (٣)، ١٩٦٦م.

– د/ عقيل رحيم علي اللامي: **المصدر المستوفي لشروط النصب على المفعول له في حالة الجر (دراسة تحليلية في الاصطلاح النحوي)**، مجلة بحوث الشرق الأوسط، مركز بحوث الشرق الأوسط، جامعة عين شمس، القاهرة، مصر، عدد (٧٨)، أغسطس ٢٠٢٢م.

– د/ على بن حمد بن عبد الله الفارسي: **تطور المفعول المطلق في العربية الفصيحة المعاصرة (ع.ف.م) نماذج من الصحافة العربية**، أعمال المؤتمر الدولي الأول، سياقات اللغة والدراسات البينية، كلية التربية ومجلة سياقات الدولية، جامعة الإسكندرية، الإسكندرية، مصر، نوفمبر، ٢٠١٨م.

– د/ علي العشي: **اسم المصاحبة مع وعلائقه بنظام الظرف عند النحاة العرب**، مجلة الدراسات اللغوية، مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية، الرياض، المملكة العربية السعودية، مج (١)، ع (٣)، أكتوبر – ديسمبر، ١٩٩٩م.

– د/ عمر يوسف عكاشة: **تجديد القول في بعض قضايا المفعول المطلق النوعي في اللغة العربية**، دراسات (العلوم الإنسانية والاجتماعية)، الجامعة الأردنية، عمان، الأردن، مج (٤١)، ع (٣)، ٢٠١٤م.

– ـــــــــــ: **محاولة لفهم التعدد في صورة الهيئة والحال في اللغة العربية (دراسة لغوية تاريخية)**، مجلة جامعة النجاح للأبحاث (العلوم الإنسانية)، جامعة النجاح الوطنية، نابلس، فلسطين، مج (٢٩)، ع (٨)، ٢٠١٥م.

– ـــــــــــ: **هل تتحول كل حال إلى هيئة في اللغة العربية؟**، مجلة العلوم الإنسانية، البحرين، العدد (٥٢)، صيف ٢٠١٥م.

– ـــــــــــ: **هل المفعول المطلق هو المفعول على الحقيقة؟ محاولة استكناه المفعول اللغوى الحقيقى الوحيد في اللغة العربية**، مجلة المنارة للبحوث والدراسات، عمادة البحث العلمى، جامعة آل البيت، المفرق، الأردن، مج (٢٠)، ع (٤)، ربيع الأول، ٢٠١٤م.

– د/ فاضل صالح السامرائي: **المعاني المشتركة بين حروف الجر**، مجلة المجمع العلمي العراقى، بغداد، العراق، المجلد التاسع والثلاثون، الجزء الرابع، ١٤٠٩هـ، ١٩٨٨م.

– د/ فوزي الشايب: **الحال فضلة**، مجلة أبحاث اليرموك (سلسلة الآداب واللغويات)، عمادة البحث العلمي والدراسات العليا، جامعة اليرموك، إربد، الأردن، المجلد (١٠)، العدد (١)، ١٩٩٢م.

– د/ لطيفة إبراهيم النجار: **الوظائف النحوية بين المركزي والهامشي (مثل من وظيفة الحال)**، مجلة مجمع اللغة العربية الأردنى، الأردن، مج (٢٧)، ع (٥٦)، ٢٠٠٣م.

– د/ مأمون عبد الحليم محمد وجيه: **بنية شبه الجملة في التراكيب العربية (دراسة تحليلية في ضوء التراث النحوي والدرس اللغوي الحديث)**، المجلة العربية للعلوم الإنسانية، مجلس النشر العلمي، جامعة الكويت، الكويت، السنة (٣٠)، العدد (١١٧)، شتاء ٢٠١٢م.

– محمد حسن آل ياسين: **مسائل لغوية في مذكرات مجمعية**، مجلة المجمع العلمي العراقي، بغداد، العراق، المجلد (٣٩)، ١٩٨٨م.

– د/ محمد حسن عواد: **رأي في المفعول المطلق**، مجلة مجمع اللغة العربية الأردني، الأردن، عدد (١٣– ١٤)، شعبان – ذو الحجة ١٤٠١هـ، تموز – كانون الأول ١٩٨١م.

– د/ محمود الحسن: **أثر متعلقات الفعل في معناه**، مجلة مجمع اللغة العربية، دمشق، سوريا، المجلد (٨٤)، الجزء (٢)، أبريل، ٢٠٠٩م.

– د/ هادي نهر: **التعليل في اللغة العربية**، مجلة آداب المستنصرية، كلية الآداب، الجامعة المستنصرية، بغداد، العراق، ع (١٥)، ١٩٨٧م.

خامسًا: الرسائل الجامعية

– محمد صفوت محمد: **المحصول شرح الفصول**، صنعة جمال الدين الحسين بن بدر بن إياز المتوفى سنة إحدى وثمانين وستمائة، رسالة دكتوراه، كلية اللغة العربية، جامعة الأزهر، القاهرة، مصر، ١٩٧٠م.